المكتب السياسي: وحدة الصف وتعزيز العملية السياسية لخدمة المواطن

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/05/14

No. : 7793

تركيا تختار هويتها

مفترق طرق

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- المكتب السياسي: وحدة الصف وتعزيز العملية السياسية لخدمة المواطن
- السيدعمار الحكيم: الرئيس مام جلال كان صمام امان العراق
- تاكيدات على ضروة معالجة المشاكل عبر الحوار والتفاهم
- الرئيس بافل والسيد الحكيم: ضرورة إنجاح البرنامج الاصلاحي للحكومة
- تأكيدات على ضرورة حل المشكلات وتحسين أوضاع المواطنين
- القوات الأمنية تعمل بلا كلل للحفاظ على أمن مواطنينا
- وفد مجلس النواب: مام جلال قدم تضحيات كبيرة للعراق
- قيادي في الاتحاد الوطني: ننظر بجدية إلى الانتخابات التركية
- نظام الدوائر المتعددة يحفظ الحقوق ويرسخ التمثيل الحقيقي
- التعديل الثالث... اجحاف جديد بحق مواطني كركوك الأصلاء

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. شيلان فتحي شريف : خطوة وبادرة تبشر بالخير
- د. أحمد الميالي: التموضع العراقي في ظل التفاعلات والتطورات

○ يوم الحسم ...الزلزال الانتخابي في تركيا..تغطية خاصة

- يوم الحسم.. تركيا تختار هويتها
- مستقبل العملية الديمقراطية مرهون بالتحالف مع الكرد
- كرد تركيا.. الخزان الانتخابي الذي خسره أردوغان
- رجب طيب أردوغان الطامح لتتويج عقدين من الحكم
- كمال كليجدار أوغلو... الساعي لكسر احتكار السلطة في تركيا
- اهتمام أميركي ينمّ عن رغبة بتغيير أردوغان
- ماغنوس نوريل، كوردو باكسي: استفتاء حول مستقبل الجمهورية
- سونر جاغابتاي: حتى لو هزم أردوغان، تبقى تركيا لقمة سائغة
- الانتخابات أصعب اختبار لأردوغان في مسيرته السياسية
- د. محمد نور الدين: تخليد الإردوغانية أو إحياء الأتاتوركية
- تورغوت اوغلو: هل سيترك أردوغان مقعد الرئاسة إذا خسر الانتخابات؟
- وائل نجم : مسارات ما بعد الانتخابات التركية
- محمد سيد رصاص: العقدة الجغرافية لدى الأتراك
- سرحات أوغلو: آثارالانتخابات على الحرب في اوكرانيا و الخليج وسوريا

العدد: 7793... 14-5-2023

وحدة الصف وتعزيز العملية السياسية لخدمة المواطن وازدهار الديمقراطية

المكتب السياسي:ارتياح للأجواء الايجابية في كوردستان

عقد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم السبت ٢٠٢٣/٥/١٣ بإشراف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني.

خلال الاجتماع الذي حضره جعفر الشيخ مصطفى عضو المجلس الأعلى لسياسات ومصالح الاتحاد الوطني، وبعد الترحيب بعودة الرئيس بافل جلال طالباني سالما معافى، جرى تقييم الوضع السياسي في كوردستان والعراق، وبحث رؤى الاتحاد الوطني لحل المشكلات وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة، حيث تم التأكيد على وحدة الصف وتعزيز العملية السياسية، من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وازدهار الديمقراطية.

وقد أبدى المكتب السياسي ارتياحه للأجواء الايجابية في كوردستان وحرص الأطـراف الكوردستانية وأصدقاء شعبنا على خلق الإجماع الوطني وتوحيد الجهود، آملا أن يشهد مسار الحكم وإنجاح عملية الإصلاح تطورا ملحوظا.

السيدعمار الحكيم: الرئيس مام جلال كان صمام امان العراق

ويؤكد: الاتحاد الوطني يسير على نهجه بقيادة الرئيس بافل

زار السيد عمار الحكيم رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، يوم الجمعة ٢٠٢٣/٥/١٢ ضريح فقيد الأمة الرئيس مام جلال.

وذكر بيان لمكتبه الاعلامي انه «وفي إطار زيارته إلى إقليم كردستان، ومن السليمانية زار السيد الحكيم ضريح رئيس الجمهورية الأسبق جلال طالباني».

واستذكر الحكيم «الـدور الوطني الكبير للرئيس الراحل في محاربة الدكتاتورية وبناء العراق الجديد».

واكد الحكيم خلال تصريح صحفي « ان الرئيس مام جلال كان صمام امان العراق ونحن إذ نستذكره اليوم، سعداء بان الاتحاد الوطني يسير على نهج الرئيس مام جلال بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني».

تاكيدات على ضورة معالجة المشاكل عبر الحوار والتفاهم

استقبل السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الجمعة في مدينة السليمانية، سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني.

وخلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني، وعدد من اعضاء المكتب السياسي لتيار الحكمة، رحب السيد كوسرت رسول بالوفد الضيف وتحدث عن عمق العلاقات التاريخية بين الجانبين، واشاد بالدور البطولي والثوري لاسرة آل الحكيم في بناء العراق.

واكد السيد كوسرت رسول علي ضرورة تعزيز العلاقات بين القوى والاطراف السياسية الكوردستانية والعراقية، وقال: واجب جميع القوى والاطراف السياسية حماية الوئام والوحدة بينهم ومعالجة المشاكل عبر الحوار والتفاهم.

من جانبه، اعرب سماحة السيد عمار الحكيم عن سرور بتحسن الاوضاع الصحية للسيد كوسرت رسول علي، واشاد بتضحياته ودوره ونضاله البطولي في مراحل النضال العصيبة.

الرئيس بافل والسيد الحكيم:

ضرورة إنجاح البرنامج الاصلاحي للحكومة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٣/٥/١٢ ، السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني والوفد المرافق له بدباشان في السليمانية.

وبحث خلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة و شالاو علي عسكري و درباز كوسرت رسول عضوا الهيئة العاملة و قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال و سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية، آخر المستجدات السياسية، حيث تم التأكيد على ضرورة مواصلة الحوار الوطني والخطوات البناءة في سبيل الحفاظ على الاستقرار في البلاد وإنجاح البرنامج الاصلاحي للحكومة.

وفي مستهل اللقاء قدم بافل جلال طالباني شكره وتقديره للسيد عمار الحكيم عن حرصه واهتمامه بالاطمئنان على صحته وقال: « ستتواصل جهودنا من اجل معالجة المشكلات بين الاقليم وبغداد وتقديم خدمات اكثر للمواطنين، وهدفنا هو ضمان مستقبل اكثر اشراقا واستقرارا لشعبنا».

تأكيدات على ضرورة حل المشكلات وتحسين أوضاع المواطنين

استقبل د. برهم أحمد صالح الخميس ٢٠٢٣/٥/١١، سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني، وبحثا مستجدات الأوضاع في البلد.

وخلال لقاء حضره عماد أحمد وعدنان حمه مينا وحسن جهاد أمين، تم التأكيد على ضرورة إنهاء المشكلات والأزمات، وتهيئة الأجـواء لاستتباب الأمن والاستقرار وتوفير الرفاهية وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين في اقليم كوردستان والعراق عامة.

القوات الأمنية تعمل بلا كلل للحفاظ على أمن مواطنينا

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان الخميس ٢٠٢٣/٥/١١، جلال شيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات، واللواء الركن عمر عمر صالح رئيس أركان القوات ٧٠، ووهاب حلبجيي المدير العام لجهاز مكافحة الارهاب، وخالد ماوتي مدير آسايش محافظة السليمانية، وديار عمر نائب قائد قوات كوماندو كوردستان، وعددا من ضباط مكافحة الارهاب والآسايش والكوماندو.

وخلال اللقاء، فضلا عن الترحيب بعودة الرئيس بافل جلال طالباني والاطمئنان على صحته، أعرب الحضور عن أملهم بشفائه وسلامته بعد العلاج الطبي الذي تلقاه في الفترة الماضية.

من جانبه أشاد الرئيس بافل بجهود القوات الأمنية التي تعمل دوما بحرص وبلا كلل للحفاظ على أمن مواطنينا واستقرار اقليمنا.

وفد مجلس النواب:

مام جلال قدم تضحيات كبيرة للعراق ولايمكن سد الفجوة التي تركها

قوباد طالباني: بغداد هي العمق الاستراتيجي للاقليم ويجب حل المشكلات جذريا

زار وفد من مجلس النواب العراقي السبت، ضريح الرئيس مام جلال، واكد الدكتور محمود المشهداني رئيس لجنة الاوقاف وشؤون العشائر النيابية خلال الزيارة: « كان للرئيس مام جلال دور كبير في انجاح العملية الديمقراطية وقدم تضحيات كبيرة للعراق ولايمكن سد الفجوة التي تركها فخامته ».

وعقب الزيارة اكد غريب احمد عضو الوفد خلال تصريح صحفي: « لم يكن الرئيس مام جلال

مرجعا للكورد فقط، بل كان مرجعا لكل العراقيين، وزيارتنا الى ضريح الرئيس مام جلال جاء لتجديد العهد بأن نسير على نهجه الزاخر بالعطاء والناجاحات».

وأوضح «سنجتمع مع السيد فوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم ونناقش المشكلات بين الاقليم وبغداد، ونستفيد من تجربته حول هذا المف، حيث ان السيد قوباد طالباني معروف عنه على الساحة العراقية بجهوده لتقريب وجهات النظر ودوره في معالجة المشكلات بين الاقليم وبغداد، وهذا ما يعطي الاجتماع اهمية وقيمة كبيرة لدى اللجنة».

«بذل الاتحاد الوطني جهودا حثيثة لتوحيد الصف الكوردستاني والعراقي وكان اصرار الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني حال دون وقوع العراق في الفوضى والدمار» يقول غريب احمد.

وقد زار السيد عمار الحكيم رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية، يوم الجمعة ضريح فقيد الأمة الرئيس مام جلال، واكد خلال تصريح صحفي «ان الرئيس مام جلال كان صمام امان العراق ونحن إذ نستذكره اليوم، سعداء بان الاتحاد الوطني يسري على نهج الرئيس مام جلال بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني».

هذا واجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، السبت ٢٠٢٣/٥/١٣ في دباشان، مع وفد لجنة الأوقاف وشؤون العشائر في مجلس النواب العراقي برئاسة د. محمود المشهداني رئيس اللجنة، حيث جرى بحث آخر المستجدات والتطورات على الساحة العراقية وسبل تعزيز العلاقات بين الاقليم وبغداد.

وقد استذكر الدكتور محمود المشهداني دور فقيد الأمة الرئيس مام جلال في ترسيخ السلم والوئام ووحدة الصف بين القوى العراقية وجميع قوميات ومكونات البلد، وقال: «خلال المرحلة الصعبة والحساسة بعد سقوط النظام البعثي، برز الرئيس مام جلال كقائد سياسي عراقي، وكان جامعا لجميع الأطياف والأصوات دون تمييز».

من جانبه شدد قوباد طالباني على أهمية تعزيز روح التسامح والتعايش السلمي المشترك، الذي هو مسؤولية الأطراف السياسية كافة، كما أشار الى ضرورة «أن نعمل جميعا بنهج الرئيس مام جلال لحل المشكلات والمصالحة ووحدة الصف الوطني».

وبشأن العلاقات بين الاقليم وبغداد، قال نائب رئيس الوزراء: «كنا ومازلنا نؤكد دوما أن بغداد هي العمق الستراتيجي لاقليم كوردستان، ومع أن العلاقات الآن هي إيجابية، إلا أن علينا جميها أن نعمل لتعزيز المصالحة والوئام وحل المشكلات بين الاقليم وبغداد بشكل جذري وطويل الأمد».

قيادي في الاتحاد الوطني: ننظر بجدية إلى الانتخابات التركية

أعلن سكرتير المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، فريد اسرسد أنهم ينظرون بجدية إلى الانتخابات التركية ويأملون أن يختار الشعب التركي أولئك الأشخاص والأحزاب التي تتوافق برامجها مع الديمقراطية وحقوق الشعب التركي وتجري تغييرات.

وتحدث فريد اسرسد لـ Rojnews حول انتخابات ١٤ أيار/مايو ودور الكرد في الانتخابات وأعلن أن الكرد هم ثالث أكبر حزب في البرلمان التركي وهم يعرفون كيفية التحرك.

وقال فريد اسرسد: "الشعب الكردي في شمال كردستان الآن حريصون للغاية وسيقررون مصالحهم.

نحن ننظر إلى هذه الانتخابات في إقليم كردستان بأكبر قدر من الجدية. ستحدث هذه الانتخابات تغييرا كبيرا. نعتقد أن تركيا بحاجة إلى تغييرات جذرية في نظامها السياسي والسياسة الداخلية والخارجية والعلاقات. لذلك نعتقد أن هذه الانتخابات حاسمة بالنسبة لتركيا والمنطقة. المنطقة بحاجة الى تغييرات عامة وخاصة في تركيا."

وفي استمرار لحديثه، قال فريد اسرسد ان تركيا دولة مهمة في المنطقة لها وزنها، فكل تغيير يحدث له اثر جيد او سيء، وتابع: "نتمنى ان يحل الشعب التركي هذه القضية. حتى يمكن إجراء الانتخابات. يجب اختيار النظام الأكثر توافقا مع الديمقراطية والشخص الذي يمكنه حماية مصالح الشعب التركي بغض النظر عن الجنسية".

كما ذكر اسرسد أن الكرد هم ثالث أكبر حزب في البرلمان التركي، لذا يمكنهم لعب دور كبير في المعادلة السياسية وفقا لمصالحهم، وتابع: "من يفكر أفضل يمكنه التصويت. إن الشعب الكردي في تركيا واع وسيتخذ قراره بأنفسه. يعرف مصيره ومصالحه. وسيتخذ قرارات تتفق مع مصالحه الخاصة وتحمي مصالح تركيا".

نظام الدوائر المتعددة يحفظ الحقوق ويرسخ التمثيل الحقيقي

يسعى الاتحاد الوطني لتعديل القانون قبل اجراء انتخابات برلمان كوردستان، بسبب انعدام العدالة في توزيع المقاعد بين المحافظات، وايجاد تمثيل حقيقي للمكونات في برلمان كوردستان.

القانون القديم ينص على اجراء الانتخابات وفقا لدائرة انتخابية واحدة لاقليم كوردستان، والاتحاد الوطني يريد تعديل القانون والعمل بنظام الدوائر المتعددة لحفظ حقوق الجميع ورفع الظلم والاجحاف الذي تعرضت له بعض المحافظات.

مطالب مشروعة

يقول لطيف نيرويي مسؤول بورد المتابعة والتنسيق في مكتب انتخابات الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA:

ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه مطالب مشروعة ويسعى لتعديل قانون الانتخابات قبل اجراء الانتخابات في اقليم كوردستان.

واضاف: ان الاتحاد الوطني يريد ازالة الامور التي الحقت ظلماً كبيرا بمحافظتي السليمانية وحلبجة في توزيع عدد للمقاعد في برلمان كوردستان وخاصة مقاعد المكونات.

رفع الظلم عن المحافظات

يقول لطيف نيرويي الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد رفع الظلم والاجحاف الموجود عن طريق تعديل قانون الانتخابات لكي تحصل كل محافظة على حقها المشروع في مقاعد برلمان كوردستان.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يطالب باجراء الانتخابات وفق نظام الدوائر المتعددة لحفظ حقوق المحافظات وجميع الاطراف السياسية تؤيد مطالب الاتحاد الوطني الكوردستاني.

نظام الدائرة الواحدة يتضمن سلبيات كثيرة

يقول لطيف نيرويي: نحن نؤيد اجراء الانتخابات بدوائر متعددة، لان نظام الدائرة الواحدة فيه نقاط سلبية كثيرة وليس نظاماً عادلاً، وعدد مقاعد المحافظات لاتوزع بشكل عادل لان نظام الدائرة الواحدة لا يخصص المقاعد للمحافظات حسب نسبتها السكانية، ولكن في نظام الدوائر المتعدد يكون المرشح ممثلا حقيقيا لمنطقته.

واشار الى ان محافظة السليمانية تعرضت الى غدر وظلم كبير في القانون القديم وخصصت لها ٣٧ مقعدا في برلمان

كوردستان، لكن وفق نظام الدوائر المتعددة تحصل محافظة السليمانية على ٤٥ مقعداً في برلمان كوردستان، مؤكدا ان الفرق هو ٨ مقاعد.

وقال: ان محافظة اربيل حصلت حسب القانون القديم على ٥ مقاعد اكثر من حقها، اما السليمانية فحصلت على ٨ مقاعد اقل من حقها، اما محافظة دهوك فحصلت على ٣ مقاعد اكثر من حقها وهذا ليس عدلاً.

تعزيز الاستقرار السياسي

يقول المراقب السياسي علي البيدر خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان العراق اجرى عدة انتخابات وفقا لنظام الدوائر المتعددة ونجحت وحتى داخل المحافظات كانت هناك دوائر متعددة.

واضاف: نظام الدوائر المتعددة يحافظ على تشكيل كتل برلمانية كبرى وايجاد حالة من الاستقرار السياسي ويخلق تفاهمات اسرع لتشكيل الحكومة.

خلل في نسب التمثيل

يقول المراقب السياسي على البيدر: ان نظام الدائرة الواحدة يحدث خللاً في نسب التمثيل للمناطق والاحزاب السياسية في برلمان كوردستان، لكن نظام الدوائر المتعددة يحفظ للمكونات تمثيلها في برلمان كوردستان.

واضاف: واذا خلق قانون الانتخابات القديم ازمة سياسية فيجب الذهاب الى تعديله بالاتفاق بين جميع الاطراف السياسية وحتى يمكن اخذ رأي الشارع لكي يطلع المواطن على القانون الجديد، وعلى المواطنين صناعة ممثلين يذهبون الى خيار تعديل قانون الانتخابات وتشكيل الاكثرية داخل برلمان كوردستان لتعديل القانون او تشريع قانون جديد يتناسب مع رغبة الاكثرية.

إيجابية الدوائر الانتخابية المتعددة

يقول الخبير القانوني علي التميمي لـPUKMEDIA: ان المادة ٤٩ من الدستور العراقي تنص على ان كل نائب يمثل ١٠٠ الف نسمة، ومن منطلق التمثيل الحقيقي للشعب بأكمله ان يكون النائب ممثل لهؤلاء الـ١٠٠ الف من أبناء منطقته لانه أدرى بما فيها.

واضاف: ان نظام الدوائر المتعددة يسهل عملية العد والفرز ومعرفة الفائز، خصوصا مع اعتماد الانتخاب الفردي الحر المباشر حيث يكون الحاصل على أعلى الأصوات هو الفائز الأول وهكذا الثاني والثالث.

انهاء هيمنة الاحزاب

يقول الخبير القانوني علي التميمي: ان نظام الدوائر المتعددة: يساهم في إنهاء هيمنة الأحزاب الكبيرة، حيث هنا يكون القول الفصل لأهل المنطقة في اختيار الكفاءات والذين يمثلونهم خير تمثيل بعيدا عن الأحزاب الكبيرة ونفوذها. ونكون أمام تمثيل حقيقي لأشخاص قادرين على قيادة البلد بصدق والتمثيل الحقيقي.

واوضح: ان نظام الدوائر المتعددة ينهي نفوذ أصحاب الكتل الكبيرة والمال حيث ان هذه الدوائر المتعددة تحاكي الفقراء والعامة وبالتالي لا وجود لأصحاب المال أو رؤوس الأموال. ولايمكن للطائفية أو العشائرية ان تكون حاضرة لان خبرة الـ١٧ سنة الماضية جعلت الناخب يحسن الاختيار.

PUKMEDIA

التعديل الثالث... اجحاف جديد بحق مواطني كركوك الأصلاء

اصدر مجلس النواب العراقي قـانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ وقد تخطى القانون جميع مراحل تشريعه حيث نشر في جريدة الوقائع العراقية يوم ٢٠٢٣/٥/٨، وقد تضمن القانون بعض الفقرات والمواد الـتي لاتتناسب مع الدستور العراقي الدائم ومبادىء الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بإنتخاب مجلس محافظة كركوك، حيث عارض الاتحاد الوطني القانون ولم يصوت عليه.

قانون الانتخابات يحرم اهالي محافظة كركوك الأصلاء من التصويت

تشير الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الجديد الى «المواطنون المسجلون ضمن تعداد ١٩٥٧ باستثناء مواطني ناحية الزاب وناحية سركران يكونون من ضمن سجل انتخابات محافظة كركوك المعتمد في انتخابات مجلس النواب او مجالس المحافظات».

ان الاحصائيات التي جرت عام ١٩٥٧ كانت منصفة، حيث لم تبدأ عمليات التعريب آنذاك، لكن المادة (١٢) تتناقض مع هذه الفقرة، حيث تنص المادة (١٢) ان «المحافظة بحدودها الإدارية الحالية دائرة انتخابية واحدة لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات». وهذا يعني حرمان ناخبي قضاء جمجمال وكلار وكفري وطوزخورماتوو ومناطق اخرى التي كانت تابعة لمحافظة كركوك حسب احصائية ١٩٥٧ وهذا ما لايقبله الاتحاد الوطني ويبذل الجهود القانونية والدستورية لارجاع هذه الحقوق الى اصحابها.

الاتحاد الوطني لن يتخلى عن كركوك

تقول حسيبة عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني حول هذا المف خلال تصريح لـ(PUKMEDIA « التعديل الثالث لمشروع قانون الانتخابات ينتهك حقوق الكورد في كركوك، بإبعاد اصوات جمجمال، كلار، كفري، طوزخورماتوو ومناطق اخرى كوردستانية تابعة للمحافظة وفق احصائية ١٩٥٧، ويأتي هذا الانتهاك لتقليل اصوات الكورد، كما ان المكون التركماني يعترض على القانون حيث ينتهك حقوقهم وقد طالبوا مع الكورد ان تتدخل بعثة الأمم المتحدة (يونامي) لارجاع حقوقهم الدستورية والقانوية».

القانون الجديد يعطي حق التصويت للعرب الوافدين

اشارت الفقرة (جـ) من المادة (١٣) اولا، الى الذين يحق لهم التصويت في انتخابات مجلس محافظة كركوك بالقول: « المواطنون من سكنة محافظة كركوك الذين يثبت سكنهم من خلال البطاقة التموينية قبل عام ٢٠٠٣» وهذا يعطي الحق للعرب الوافدين الذين اتوا الى كركوك خلال عمليات التعريب في فترة الحزب البعث، وهذا ما سيؤثر على التوازن الانتخابي.

تقول فريال عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني في كركوك خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « الكورد والتركمان لايريدون انتخابات تقوم على التمييز بين المحافظات، ويرفضون حرمان السكان الأصليين من التصويت من خلال قانون غير دستوري ويتبعون الاجراءات الضرورية لرفع هذا الغبن».

« نريد ان يكون قانون الانتخابات قانونا لايميز بين المكونات ويضمن حقوق الجميع بما يتوافق مع الدستور العراقي وليس ان يخدم مكونا معينا». تقول فريال عبدالله.

عدم العمل بنتائج الانتخابات يتنافى مع الديمقراطية

تشير المادة (١٣) ثانيا من القانون الجديد للانتاخابات انه « لا تعد نتائج الانتخابات اساساً لأي وضع قانوني او اداري لتحديد مستقبل محافظة كركوك» وتقول نفس المادة/ رابعا: « يتم تقاسم السلطة بتمثيل عادل بما يضمن مشاركة مكونات المحافظة بغض النظر عن نتائج الانتخابات»

تؤكد الفقرتان عدم اعتماد نتائج الانتخابات في محافظة كركوك ويلزم بوجوب تقاسم السلطة في المحافظة بغض النظر عن النتائج، وهذا ما يتنافى مع الديمقراطية التي يشير احد اركانها الى ان الذي يفوز في الانتخابات هو الذي يشكل الادراة أو الحكومة.

يقول الحاكم صابر اسماعيل عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني مسؤول بورد العلاقات العامة في مؤسسة الانتخابات، في تصريح لـ(PUKMEDIA): « ان الديمقراطية تقوم على اساس حكم الشعب، فالشعب يصوت لتجديد السلطة، لذا فإن الفقرتين اللتين تقضيان بعدم العمل بنتائج الانتخابات وتقاسم السلطة بغض النظر عن النتائج، تتنافيان مطلقا مع المبادىء الاساسية للديمقراطية، وحرية الانسان لانتخاب السلطة».

يذكر ان المادة ١٤٠ من الدستور العراقي اقرت بضرورة تطبيع الاوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، بدءا من التطبيع والاحصاء ووانتهاء بالاستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها.

PUKMEDIA

د. شيلان فتحي شريف

خطوة وبادرة تبشر بالخير

الصلح خير و السلام نعمة من الله. و اخيرا بدأت بوادر المصالحة و تغليب الحوار تلوح في افق كردستان بعد عدة شهور من الاستقطاب السياسي في الاقليم وخصوصا الاستقطاب بين الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني على خلفية اختلاف في وجهات النظر حول ادارة اقليم كردستان و ضرورة ترشيد الموارد بين المناطق الكردستانية بما يضمن العدالة في توزيع الموارد بين ابناء شعب كردستان وتقديم الخدمات الضرورية لجميع مناطق الاقليم دون تحيز وتفرقة بين منطقة واخرى وفق االانتماء الحزبي الضيق و المناطقية وعلى خلفية رؤى و تجاذبات تتعلق بالعلاقة مع الحكومة الاتحادية وأولويات حكومة الاقليم

> الجميع بانتظار جوء ايجابي يضمن حل الأزمة و الإيفاء بالإلتزامات المعيشية

في الخدمات و في تدشين اسس متينة للاتفاق النفطي مع بغداد.

و كانت كل الاطـراف في اقليم كردستان وأصدقاء الشعب الكردي بين القوى السياسية الكردستانية و العراقية و ايضا اصدقاء التجربة الديموقراطية من مختلف العواصم الصديقة تتمنى على السياسة الكردستانية و على حكومة الاقليم ادارة افضل للاختلافات في وجهات النظر واضافة الى الادارة الرشيدة للحوار.

و كمقدمة لتعزيز الـدور الكردستاني في السياسة الاتحادية و خصوصا ان الدور الكردي كان و لا يزال و على الرغم من بعض التراجعات الخفيفة في السنوات السابقة دور موثر وفاعل ومحبب من قبل القوى السياسية العراقية المختلفة استذكاراً للدور المحوري والنهج القويم الذي كان يلعبه الرئيس الراحل مام جلال في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المختلفة.

و كانت الدعوة الصادقة من قبل الاصدقاء تتضمن اللجوء الى الحوار وردم فجوات الاختلافات سواء عن طريق الحل الشامل او عن طريق تجزئة المشاكل و تفتيتها على مراحل كما دعى الى ذلك رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني او حل المشاكل كل على حدا و وفق اجندة متفق عليها بين الاتحاد و الديموقراطي.

بدءا من حل إشكالية الإنتخابات وإنتهاءا بالاستجابة للحلول العادلة التي اقترحها الفريق الحكومي للإتحاد الوطني الكردستاني برئاسة السيد قوباد طالباني نائب رئيس الحكومة.

و كان اللقاء الذي تم بين رئيس الحكومة السيد مسرور بارزاني و نائب رئيس الحكومة السيد قوباد طالباني مقدمة طيبة نحو تخفيف الأزمة وحل الإختلافات على وفق جدول زمني جاد و مرن يوفر الفرصة للتقدم الى الأمام.

وقد قابلت الأطراف الصديقة كردستانيا وعراقياً و عالمياً خطوة اللقاء بكل ترحاب و عدوه خطوة جادة في الإتجاه الصحيح . و الجميع بانتظار جو ايجابي يوفر فرصة نوعية لتنمية العلاقات من جديد و ايضاً من أجل مصلحة الشعب وحقه في العيش الرغيد بما سيضمن حل الأزمة الإقتصادية و الإيفاء بالإلتزامات المعيشية تجاه المواطنين. فلا احد يتصور ان تنتهي الإختلافات بين ليلة و ضحاها و لكن الجميع يتمنون ان تدار الخلافات بطريقة سلسة تصب في خير العملية السياسية.

فإختلاف الأحزاب و خصوصاً الاحزاب الكبيرة من حيث وجهة النظر و طرق معالجة الأزمات رحمة و بركة للعملية الديموقراطية ولاتفسد للود قضية اذا ماتم تقنينه وادارته ضمن اللعبة السياسية و ليس خارجها.

*استاذة جامعية ومحاورة من الاتحاد الوطني الكردستاني

د. أحمد عدنان الميالي:

التموضع العراقي في ظل التفاعلات والتطورات الاقليمية والدولية

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

شهدت الساحة الاقليمية والدولية للعراق تطورات وتفاعلات سياسية مختلفة بشكل متزامن ولعل اهمها على المستوى الاقليمي، تمثل في الوساطة الصينية بين الجمهورية الاسلامية في ايران والمملكة العربية السعودية لإحلال التقارب والتفاهم بين الطرفين ومالها من تداعيات, ويعول العراق ان يكون وسيطا لتقارب ايراني سعودي تكون له مفاتيح وتفاعلات ايجابية ليس داخل العراق فيما يتعلق باستقراره فحسب، بل ينسحب على الملفات الاخـرى واهمها حرب اليمن، والازمة السياسية في لبنان وسوريا، وصولا الى امكانية حصول تقارب امريكي ايراني معلن، تحقيقا لعدم استخدام العراق كورقة مواجهة وتوازن بين النفوذين الايراني والامريكي، بما يعزز مسارات الاستقرار وتمكين العراق من استعادة فاعليته ودوره عبر اعادة ضبط العلاقات والمصالح مع كل الاطراف وفق مقاربات التعاون والتكامل بدلا عن مقاربات التنافس والصراع.

في ظل حكومة محمد شياع السوداني وبعد اكثر من ستة اشهر من عمر هذه الحكومة، تبدو المتغيرات والمعطيات والانطباعات عن اداءها وروابطها ايجابية صوب امكانية تحقيق دور جيوسياسي قادر على استثمار هذه الظروف بما يخدم المصالح الوطنية للعراق من جهة،

ومن جهة اخرى الاستفادة من المتغيرات والتطورات الاقليمية والدولية والتموضع البراغماتي ازاءها بما يجعل البلد مستقرا واستثمار ذلك لاستكمال بناء الدولة ودعم مكانتها الخارجية.

التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية

تؤشر حيثيات حراك الحكومة بشكل لم تكن موضع ترحيب من قوى الاطار التنسيقي بشكل كامل, اذ ركز السوداني على العلاقات مع الدول العربية، فكانت سفرته الأولى خارج العراق الى الأردن والكويت، ثم قام بزيارة المملكة العربية السعودية في نهاية العام المنصرم للمشاركة في القمة الصينية العربية الأخيرة، بالإضافة الى ذلك قام السوداني بزيارة الامارات العربية المتحدة ومصر, اكد السوداني في زياراته الى الدول العربية على القيام بأعمال مشتركة مع الجوار العربي للعراق, وعلى تطبيق اتفاقيات في مجال الطاقة والتجارة والتي تم التفاوض بشأنها من قبل الحكومة السابقة.

> **شهدت الساحة الاقليمية والدولية للعراق تطورات وتفاعلات سياسية مختلفة**

ورغم ان السوداني سافر الى ايران أيضا لكن لا يمكن الجزم بأن ايران ستتفهم وتتسامح مع السوداني اذ ذهب بعيدا عن مصالحها لأنها تعلم بأن بناء روابط اقتصادية واسعة مع الدول العربية سيقلل من اعتماد العراق على وارداتها من الغاز الإيراني وغيرها من المنتجات الاخرى, الامر الذي سيضعف بدوره من القوى والفصائل التي تمتلك روابط سياسية وعقائدية معها.

ومن جانب اخر، فقد أعطت بطولة كأس الخليج التي أقيمت في البصرة للسوداني فرصة أخرى للتأكيد على التضامن العراقي العربي، لكن استخدام مصطلح الخليج العربي خلال افتتاحية البطولة اثار الاعتراضات الإيرانية, والتي تشير اليه بالخليج الفارسي.

ايران راقبت وتراقب تحركات وتصرفات السوداني في لقاءاته المتكررة مع السفيرة الامريكية في بغداد، وتصريحاته الايجابية حول مستوى الشراكة مع واشنطن ومع تجنب الحديث عن انسحاب القوات الامريكية من العراق، هذه المقابلات والتصريحات اثارت الشكوك والانتقادات بين الجماعات المسلحة الشيعية الموالية لإيران, والتي استمرت بالدعوة الى المغادرة الشاملة والفورية لكل القوات الامريكية من العراق، لكن السيد السوداني أكد في لقاء له مع صحيفة وول ستريت جورنال: بأن العراق لا يزال بحاجة الى دعم لوجستي استشاري وفني ساند وغير قتالي من القوات الأجنبية بما في ذلك القوات الامريكية في القتال بالضد من داعش. وعليه فأن هذه التصريحات جاءت على الخلاف من الموقف المعلن للأجنحة المتشددة ضمن الإطار التنسيقي والتي اثارت التساؤل فيما اذا كان السوداني يتصرف وفق سياق مضاد من رغبات تلك الأجنحة داخل الاطار التنسيقي او بتخويل وتنسيق مسبق معهم.

رغم هذه العوائق والممانعة الايرانية الناعمة وتحفظات قوى الاطار التنسيقي، اثبت السوداني انه سياسي ذكي يعرف كيفية استغلال الانقسامات والخصومات وتعارض المصالح الموجودة داخل قوى الإطار التنسيقي، والضغوطات الممارسة دوليا ضد ايران، ويبدو انه نجح مؤقتا بإقناع واشنطن وطهران والجناح المعتدل وجزء من الجناح المتشدد على اقل تقدير في الاطار التنسيقي بأن

امن ومصالح هذه القوى يتحقق عن طريق الحفاظ على التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وإيران, وعن طريق تقديم حكومته كقناة للحوار مع الولايات المتحدة، وبالسير على خطى المبادرات المقدمة من قبل سلفه في طرح العراق كوسيط بين القوى المتنافسة في المنطقة.

ربما سيتسنى للسوداني اقناع إيران ان بغداد هي أفضل قناة اتصال ووساطة للمفاوضات والمحادثات مع المملكة العربية السعودية، وربما أيضا حتى مع الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، ومع مرور ايران بوضع خطير في الداخل والخارج, بالإضافة الى التدهور في الاقتصاد والعملة, ومن المحتمل جدا ان القادة في ايران سيقررون ان أهدافهم ستتحقق بشكل أفضل مع شخصية كالسوداني تتمتع بعلاقات جيدة مع واشنطن، يمكن ان تخفف الضغط عليها، والسوداني بدوره يؤمن بأن سياسة التوازن ستكون مكسب لجميع الاطراف.

> **تبدو المتغيرات والمعطيات والانطباعات عن ادائها وروابطها ايجابية**

حقيقة من المبكر جدا الحكم على مخرجات الحراك الاقليمي والدولي الذي تقوم به حكومة السوداني, لكنها أفضل ما يمكن توقعه بالنسبة لرئيس وزراء تم اختياره من قبل الإطار التنسيقي المتمركزة مصالحها ازاء طهران فحسب، وحتى اللحظة استطاع ان يحيد ايران مؤقتاً على الاقل وتقارب مع خصومها وقارب بينهما، من جانب اخر دفع السوداني الى تخفيف الضغط امريكيا على ايران وعلى حكومته واستطاع ان يدير ازمة ارتفاع سعر صرف الدولار التي افتعلتها الولايات المتحدة، وتدعم واشنطن الان نهج التوازن البراغماتي الذي ينتهجه السوداني معتقدة ان الاخير يسعى الى المزيد من التعاون المشترك معها عبر اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة عام ٢٠٠٨ باعتبارها اطار واسع للولايات المتحدة لتوسيع جوانب الشراكة مع العراق وتنويعها الى ابعاد لا تقتصر على المجالات الأمنية فحسب.

المسارات المستقبلية للوضع العراقي

إن التوقعات المستقبلية لحدوث تطورات في المحيط الدولي والاقليمي لها دلالات اشرتها حصول بدايات لتعديل واضح في قواعد النظام الدولي من خلال وجود تراجع وانكفاء تدريجي للدور الامريكي في الاهتمام بقضايا الشرق الاوسط وتصاعد الدور الصيني والروسي الذي اعطى مساحة لحلفاء واشنطن التحرر نسبياً من الضغوط والقيود الامريكية في التحرك والتقارب مع ايران والعراق وسوريا، هذه المعطيات قدمت خدمة كبيرة لحكومة السوداني، واستطاع الاخير ان يوظف ويطوع هذه التطورات بشكل هادئ وناجح.

رغم تراجع الاهتمام الامريكي في مسائل وقضايا الشرق الاوسط، الا ان للعراق حالة خاصة، مؤخراً كان هناك انخراط امريكي كبير في العراق في مجالات البيئة والتعليم ودعم المشاريع الصغيرة والتنسيق مع حكومة السوداني عبر حراك السفيرة الأمريكية حول ذلك بشكل متزايد، اذ تصر واشنطن على مبدأ ان توسيع مثل هكذا علاقات مع بغداد سيعود بالفائدة على توازن القوى في المنطقة والتحرر النسبي الذي تستغله الرياض ودول الخليج وانقرة في تقاربها مع ايران والصين وروسيا.

ويؤشر ذلك ان الولايات المتحدة اخذت السوداني على محمل الجد بما يتعلق بجهوده في محاربة الفساد والاستفادة من التقارب مع الدول العربية السنية التي توضحت بعد مسابقة كأس الخليج التي أقيمت في

مدينة البصرة, والتي شهدت حصولها على دعم شعبي غير مسبوق لدور العراق بين جيرانه العرب، وتدعم واشنطن هذا النوع من الدبلوماسية التي يتحرك بها السوداني حاليا، كما انها تأمل ان تؤدي حكومات اشقاء العراق دور موازي لإيران رغم التقارب معها بشكل مشروط من خلال تطبيق المشاريع الخاصة بالطاقة والصناعة والتجارة التي بدأها رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي، ليشمل هذا الموضوع النيابة عن واشنطن ليس في العراق فحسب بل في سوريا واليمن ولبنان.

مع ذلك تبقى هنالك تحديات تتمثل بعدم استدامة سياقات التحرك الناجح الذي تقوده حكومة السوداني واستثمارها الامثل للتطورات الاقليمية والدولية لان الوضع الداخلي غير محكم الاستقرار اضافة الى تعرض العراق الى تحديات التدخل بشأنه الداخلي من جيرانه بشكل مستمر وهي غير قادرة على اتخاذ شيء لضمان سيادة العراق، فأثناء استيزار السوداني استمرت عمليات انتهاك سيادة العراق من ايران وتركيا وتجدد قصفهما لأراضي الدولة في اقليم كردستان دون اي اجراء او رد سياسي او عسكري ولا خطة او مسار واضح لتفادي استمرار تجدد الانتهاكات والتصريحات المضادة لسيادة العراق، سوى اصدار التغريدات او البيانات المنددة، فضلا عن معضلة وجود قوات وقواعد امريكية فاعلة في العراق وتدخلات امريكية من السفارة الامريكية بشكل سافر في الشأن العراقي علانية وسرا.

السكوت عن هذه التحديات قد يشكل ازمة داخلية ومواجهتها تقوض جهود الدبلوماسية واستثماره للتطورات الجيوسياسية في المنطقة، مع ذلك نستطيع القول ان السوداني سيستمر بهذا النهج رغم هذه التحديات وسيغض الطرف عن هذه التدخلات، ولن يلجأ للتصعيد لا داخليا ولا خارجيا بل سيميل للاحتواء وصولا الى توسيع قاعدته الشعبية ودعم الفاعلين الاجتماعيين دينيا وقبليا والتي سيراهن عليها في استمرار أداءه الايجابي وقدرته على فرض استقلاليته على الجهات التي اوصلته الى رئاسة الوزراء واتباعه نهجا متوازناً بين الأطراف السياسية ذات المصالح المتقاطعة والارادات المختلفة.

هناك رهان لمحافظة السوداني على النهج الوسطي الذي تتبعه الحكومة العراقية حاليا في مجال السياسة الخارجية، وايضا شخصيته الهادئة فهو رجل حوار وليس صراع او صدام، إضافة الى تزايد الاسناد الشعبي لحكومته من خارج جمهور الاطار التنسيقي، وتطورات الساحة السياسية الانتخابية القادمة المتوقعة في مجالس المحافظات، ستعطي انطباعات باستمرار حكومة السوداني تقديم العراق كوسيط إقليمي وطرف ساعي الى تقريب وجهات النظر وحلحلة الخلافات بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول العربية من جهة أخرى، وابعاد العراق عن محاور التحالفات الإقليمية وضمان عدم انحيازه لأي طرف على حساب الطرف الاخر, وهذه هي السمة المهمة والأبرز للسياسة الخارجية العراقية في عهد السوداني حالياً والمتوقع استمرارها مستقبلاً في المدى المنظور، حتى مع حصول متغيرات طارئة في البيئة الاقليمية والدولية، باستثناء المعطيات الداخلية المتعلقة بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي سيكون لها دور بارز في تقويض جهوده واداءه في هذا المجال.

> **اثبت السوداني انه سياسي ذكي يعرف كيفية استغلال الانقسامات**

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية / ٢٠٠١ – ٢٠٢٣

تغطية
المرصد

تركيا وزلزال الانتخابات

يوم الحسم

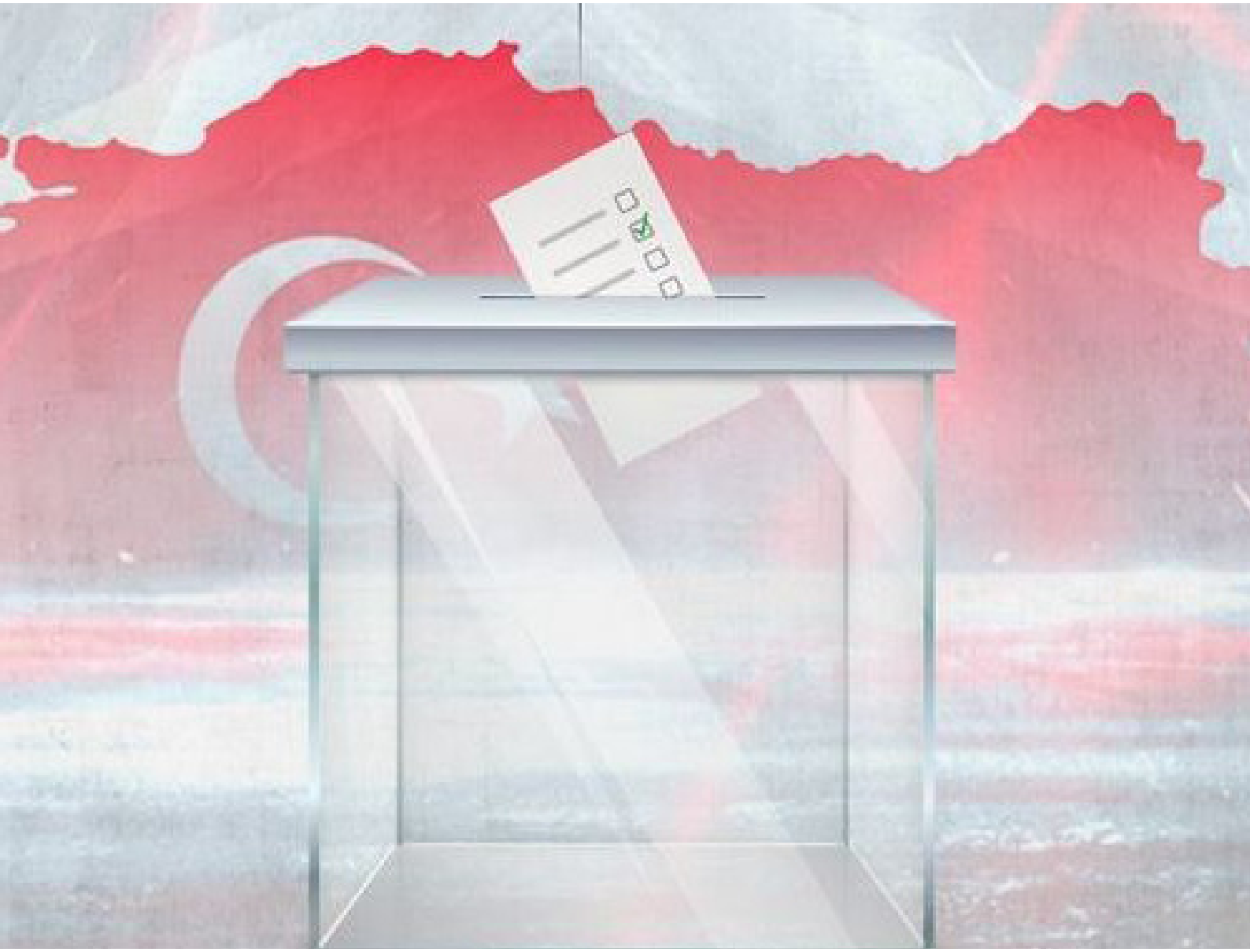

يوم الحسم.. تركيا تختار هويتها

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

يتوجّه حوالى ٦٠ مليون ناخب تركي يوم الاحد ٢٠٢٣/٥/١٤ إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، و٦٠٠ نائب هم مجموع أعضاء البرلمان.

ويحقّ لثلاثة ملايين ونصف مليون ناخب الإدلاء بأصواتهم في الخارج، ليصبح مجموع الناخبين نحو ٦٤ مليوناً، خمسة ملايين منهم ممَّن تعدّت أعمارهم الـ١٨ سنة، ينتخبون للمرّة الأولى.

ودخلت تركيا مرحلة صمت انتخابي في تمام الساعة السادسة من مساء السبت، وسينطلق الاقتراع في الساعة

السابعة من صباح اليوم الاحد ٢٠٢٣/٥/١٤ ويستمرّ حتى الخامسة مساءً.

وبعد أن يختم الناخب خانة الحزب الذي يختاره من قائمة الأحزاب المتنافسة، يقوم أيضاً بختم خانة المرشّح للرئاسة، ثمّ يضع القائمتَين في مغلّف واحد، فيما لا يشترط القانون الانتخابي أن يغمس الناخب إصبعه بالحبر، وهو أمر اعترضت عليه المعارضة، لأن من شأنه أن يفتح باباً واسعاً للتزوير.

وتجرى الانتخابات النيابية وفق القاعدة النسبية التي تشترط أن ينال أيّ حزب أو تحالف ٧٪ في دائرته (وليس على مستوى تركيا)، ليتمثّل في البرلمان.

مراحل وقوانين التصويت

سيدلي الناخبون الأتراك بأصواتهم في أكثر من ١٩١ ألف صندوق اقتراع في جميع أنحاء تركيا من أجل انتخاب رئيس جديد للبلاد لمدة ٥ سنوات، واختيار أعضاء البرلمان.

سيدلي ٦٠ مليونا و٦٩٧ ألفا ٨٤٣ ناخبا بأصواتهم، منهم ٤ ملايين ٩٠٤ آلاف ٦٧٢ ناخبا سيصوتون لأول مرة.

وبحسب وكالة الأناضول»، اتخذت الهيئة العليا للانتخابات التركية، تدابير مختلفة في الولايات الـ١١ المتضررة من الزلزال، لإجراء الانتخابات بشكل سليم في مراكز مسبقة الصنع مخصصة لذلك.

يحظر إدخال الهواتف المحمولة، والكاميرات إلى مكان التصويت، حيث سيتم ترك هذه الأجهزة عند لجنة صناديق الاقتراع لاستعادتها بعد انتهاء عملية التصويت.

كما يحظر تقديم الأخبار والتنبؤات والتعليقات على نتائج الانتخابات في الإذاعات وجميع أنواع أجهزة البث لغاية الساعة ١٨:٠٠.

وسيتم رفع الحظر على البث حول الانتخابات بعد الساعة ٢١:٠٠، وقد ترفع الهيئة العليا للانتخابات التركية الحظر قبل ذلك.

وستلغى الأصوات التي لم يتم وضع إشارة «نعم» أو «تفضيل» عليها، أو تم وضع اختيار أكثر من تحالف، أو حزب أو مرشح ليس في نفس التحالف.

أبرز التحالفات السياسية

تحالف الشعب:

تحالف سياسي تركي تشكل بين حزب العدالة والتنمية المحافظ وحزب الحركة القومية عام ٢٠١٨، تمهيدا لخوض انتخابات ٢٤ يونيو ٢٠١٨ التي حظي فيها بأغلبية مقاعد البرلمان ومقعد الرئاسة، وحكم التحالف البلاد منذ ذلك الحين.

جاء تأسيس تحالف الجمهور أو ما يعرف أحيانا باسم «تحالف الشعب» في ٢٠ فبراير ٢٠١٨، تتويجا للتقارب الواضح الذي بدأ بين حزبي العدالة والتنمية الحاكم والحركة القومية عقب انقلاب ٢٠١٦ الفاشل.

وكان تقاربا تحول إلى تحالف غير معلن بين حزب حاكم وآخر كان محسوبا على المعارضة، اتفقا على تحويل نظام الحكم في البلاد من برلماني (الذي كان معمولا به منذ عقود) إلى رئاسي، وتم هذا الأمر بعد تمرير التعديل في ٢٠١٧.

وأعلن حزب «الاتحاد الكبير» لاحقا دعمه لتحالف الشعب في جميع المحطات الانتخابية دون الانضمام إليه رسميا.

وفي الانتخابات الحالية وسع التحالف صفوفه بضم حزب الرفاة الجديد.

تشير استطلاعات الرأي، إلى أن تحالف الجمهور سيكون لها أكبر عدد من النواب، ولكن دون تحقيق الأغلبية البرلمانية.

تحالف الأمة

تم تشكل تحالف الأمة المعارض خلال الانتخابات الأخيرة بين كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخير وحزب السعادة والحزب الديمقراطي، قبل أن يضم حزبين جديدين هما حزب المستقبل بزعامة أحمد داود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدم بزعامة علي باباجان، وهما من القيادات السابقة في حزب العدالة والتنمية.

ويسعى التحالف إلى الفوز في الانتخابات القادمة ووضع حد لحكم العدالة والتنمية المستمر منذ عام ٢٠٠٢، وتبدو حظوظه قوية هذه المرة وفق استطلاعات الرأي.

تمكن التحالف من لملمة صفوفه وتجاوز خلافاته الداخلية قبل اختيار المرشح الرئاسي للتحالف.

يدخل التحالف الانتخابات بقائمتين الأولى تضم حزب الشعب الجمهوري ومعه أحزاب أخرى، بينما يدخل حزب الخير بقوائم منفصلة.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن عدد نواب التحالف سيشهد طفرة في الدور القادمة، ولكن عليه التحالف من نواب حزب الشعوب الديمقراطي لتحقيق الأغلبية البرلمانية.

تحالف العمل والحرية:

أعلنت أحزاب سياسية ومنظمات مدنية كردية في تركيا، في أكتوبر الماضي، الاتحاد تحت مظلة تحالف شامل يمثل الكرد.

يضم حزب الشعوب الديمقراطي، وحزب العمل، وحزب الحركة العمالية، وحزب عمال تركيا، وحزب الحرية المجتمعية، وحزب اتحاد الجمعيات الاشتراكية.

يدخل التحالف الانتخابات تحت شعار حزب «اليسار الأخضر»، خوفا من القضايا التي كانت مرفوعة ضد حزب الشعوب الديمقراطي تطالب بحله.

يدخل التحالف بقائمتين في الانتخابات الأولى لليسار الأخضر والثانية لحزب العمال التركي.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن التحالف سيحصل على نوايا تصويت بين ٩و١٢ بالمئة وتزيد نسبة التصويت له في الولايات ذات الغالبية الكردية.

تحالف الأجداد:

هو تحالف للأحزاب اليمنية وتضم أحزاب «حزب الظفر، حزب القويم، حزب العدالة وحزب دولتي».

أعلن عن سنان أوجان، كمرشح رئاسي عن التحالف.

تحالف قومي متطرف، يستهدف المهاجرين غير النظاميين والأجانب، ولا سيما السوريين والأفغان، وأجندته ترتكز

على ترحيل الأجانب.

يعد بالتوقف عن الاحتفال بعيد استقلال اليونان، ويؤكّد أنّ تركيا يجب أن تولي اهتماماً خاصاً للدول التركية، وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن التحالف لن يتمكن من الدخول للبرلمان بسبب عدم قدرته على اجتياز العتبة الانتخابية التي تصل إلى ٧ بالمئة، حيث على أقل من ٢ بالمئة من نوايا التصويت.

أربعة سيناريوهات

ثمة أربعة سيناريوهات محتملة لنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة:

السيناريو الأول:

فوز أردوغان بالرئاسة وتحالف الجمهور الحاكم بأغلبية البرلمان: وهو احتمال ضعيف، في ظل التوقعات بتراجع قوة حزب الحركة القومية الحليف الأبرز للعدالة والتنمية ودخول أحزاب التحالف الحاكم الانتخابات البرلمانية بشكل منفصل ما يقلّل قليلاً من فرصها.

السيناريو الثاني:

فوز كليتشدار أوغلو بالرئاسة والمعارضة بأغلبية البرلمان: وهو احتمال ممكن، لاسيما حين نجمع نواب تحالفَيْ الشعب والعمل والحرية المعارضيْن. ولكن من غير المرجح أن تكون أغلبية كبيرة تصل نسبة ٦٠٪ من مقاعد البرلمان فضلاً عن نسبة الثلثين المطلوبة لتمرير التعديلات الدستورية بشكل مباشر ودون الحاجة لاستفتاء شعبي.

السيناريو الثالث:

فوز كليتشدار أوغلو بالرئاسة وتحالف الجمهور الحاكم بأغلبية البرلمان: وهو احتمال ضعيف كذلك للأسباب سالفة الذكر.

السيناريو الرابع:

فوز أردوغان بالرئاسة والمعارضة بأغلبية البرلمان: وهو احتمال وارد جدًّا، وهو الراجح وفق المعطيات الحالية، ومن بينها زخم الحملة الانتخابية التي يقودها أردوغان والحشود التي جمعها لاسيما في المحافظة الكبرى، إسطنبول، والتي عظَّمت من حظوظه مقارنة بما كانت عليه قبل بدء الحملة الانتخابية.

مشاكل وتحديات

سيناريوهات متعددة تنتظر مستقبل تركيا عقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٤ مايو/أيار.

وحاولت مجلة «ناشيونال انترست» الأمريكية توقع تلك السيناريوهات وطرحت عددا منها للانتخابات الأهم في عام ٢٠٢٣، أحدها: احتمالية خسارة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه «العدالة والتنمية».

وتوقعت المجلة أن تشهد معها تركيا «أياما مضطربة» خلال محاولة الانتقال إلى ما بعد أردوغان، بعد ٢٠ عاما من حكمه، نظرا لما يتسم به النظام السياسي التركي من انقسام واستقطاب حاد والحاجة إلى خارطة طريق مصاغة بمهارة شديدة من أجل الانتقال السياسي.

علاوة على ذلك، فإن التغييرات السياسية الهيكلية التي تعهد بها ائتلاف المعارضة التي يقودها حزب الشعب الجمهوري ورئيسه كمال كليجدار أوغلو، تعكس تحولا كاملا في النظام، وهو ما سيجعل من عملية انتقال كهذه مهمة بالغة الصعوبة.

وتوقعت المجلة أن تواجه الحكومة الجديدة ٣ مشاكل فورية: الاقتصاد، ووضع مؤسسات الدولة، والحكم في ظل الفوضى على جميع مستويات المجتمع والسياسة.

التحدي الاول:

ولفتت المجلة إلى أنه سيتوجب على كليجدار أوغلو مواجهته حال الفوز، هو معالجة الوضع الاقتصادي السيئ الذي تفاقم بسبب زلزال ٦ فبراير/شباط المدمر، ما يعني أنه سيتحتم على الحكومة طرح حزمة مالية سريعة لمعالجة معدل التضخم المرتفع وانخفاض قيمة الليرة، والتعامل مع خسارة الثقة بالاقتصاد التركي، مشيرة إلى أن «تكلفة الزلزال تقدر بما بين ٨ و١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي».

والنبأ السار، بحسب المجلة، هو أن «قاعدة التصنيع التركية لا تزال قوية وقادرة.

ولا تحتاج إلا إلى مضاعفة جهودها لزيادة وتنويع صادراتها، جغرافياً في المقام الأول، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى.

كما سيساعد الموقع المميز لتركيا على جذب بعض أنواع الاستثمارات. كما ستحتاج تركيا إلى مساعدة خارجية كبيرة لإنجاز ذلك والحصول على أموال لإعادة الهيكلة؛ ومن المرجح أن يأتي هذا الدعم بشكل أساسي من الولايات المتحدة وأوروبا».

أما التحدي الثاني،

وهو أنه في حال فازت المعارضة بالانتخابات، فإن «الانتقال السياسي سيكون الأبرز في تاريخ تركيا الحديث، وذلك لأن أردوغان أخضع، خلال فترة حكمه، كل مؤسسات الدولة لسيطرته، بدءا من النظام القضائي إلى البنك المركزي والجامعات الحكومية ومعظم الصحافة والبرلمان والجيش والبيروقراطية».

أما التحدي الثالث،

فيتعلق بإنشاء «هيكل حكم متماسك» يضم مجموعة متباينة من الحلفاء في التحالف والشركاء الخارجيين لمعالجة القضايا المثيرة للانقسام التي تفرق بينهم.

وتوقع التحليل التركيز على تنفيذ تعهدات المعارضة بالعودة إلى النظام البرلماني وإلغاء النظام الرئاسي، وهي مهمة وصفها التقرير بأنها ضخمة وتتطلب تخطيطا ونقاشا دقيقا وبضع سنوات كي يتسنى إنجازها.

وتساءل التقرير عما إذا كان أردوغان سيقدم، في حال خسارته، على التشكيك في نتائج الانتخابات، مشيرا إلى

أنه «قام بذلك من قبل عندما خسر حزبه رئاسة بلدية إسطنبول عام ٢٠١٩، لكن ذلك تسبب في نتائج عكسية دفعت سكان إسطنبول للتصويت بأعداد أكبر بكثير لمعارضته».

وأكدت المجلة على أن «الضمان الوحيد لتحقيق انتقال سلمي، هو إبرام الحكومة القادمة تفاهما مع أردوغان وعائلته يمنحهم الحصانة والتعهد بعدم التعرض لهم، شريطة عدم التدخل في جهود الحكومة القادمة لتشكيل إدارة جديدة للبلاد».

ورأت المجلة أن «كليجدار أوغلو سيعمد حال فوزه إلى إعادة التقارب مع الرئيس السوري بشار الأسد، خاصة إذا كان ذلك سيؤدي إلى عودة بعض اللاجئين السوريين. ومن المرجح أن يؤدي التقارب الأخير بين السعودية وإيران والجهود الواضحة لإعادة دمج سوريا، إلى محاولة إنهاء المأزق السوري».

اردوغان يحذّر مؤيديه من دفع «ثمن باهظ» في حال هزيمته

وحذّر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الجمعة مؤيديه من أنهم قد يدفعون «ثمنا باهظا» في حال صعود منافسه العلماني إلى السلطة في الانتخابات المقررة نهاية الأسبوع.

وتجنب اردوغان على غير عادته توّقع نتيجة الانتخابات الأشد تنافسية في تركيا في العصر الحديث، حين رد على سؤال من صحافي على التلفزيون ما اذا كان سيفوز في الانتخابات بالقول «صناديق الاقتراع ستقرر الأحد».

كما أقر اردوغان (٦٩ عاما) بأنه يواجه صعوبة في استمالة القاعدة الناخبة من الشباب الذين لا يتذكرون الفساد والفوضى الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل الحكومات العلمانية في تركيا في التسعينيات.

وصرّح في ظهور إعلامي آخر هذا الأسبوع «هناك جيل في بلادنا لم يعايش أيا من المشكلات التي عايشناها».

وقال الجمعة في تجمع في اسطنبول لأنصاره الذين لوحوا بالأعلام: «لا تنسوا... قد تدفعون ثمناً باهظاً إذا خسرنا».

واعتبر أن الحكومات الغربية تستخدم المعارضة لفرض رؤيتها على المجتمع التركي، مضيفا «أيها الغرب، أمتي هي التي تقرر».

بدا أن رسالته تلقى صدى لدى الناخبين المتدينين مثل سنور حنك، وقالت المحجبة البالغة ٤٨ عاما «اردوغان قائدنا ونحن جنوده».

كما أن الأزمة الاقتصادية - الأسوأ في تركيا منذ ربع قرن والتي تنسب بمعظمها الى آراء اردوغان الاقتصادية غير التقليدية - دفعت بمجموعات أخرى الى فقدان الثقة بحكومته.

هذا لم يترك للرئيس خيارات كثيرة سوى محاولة حشد مؤيديه القوميين والدينيين المتشددين للمشاركة والتصويت بأعداد كبيرة.وناشد أنصاره «سحق صناديق الاقتراع» متهما الغرب بتمويل منافسيه في محاولة لتقويض سيادة تركيا.

وقال اردوغان «نجد صعوبة في شرح قيمنا لهذا الجيل الجديد. يقوم شبابنا بإجراء مقارنات ليس مع تركيا القديمة لكن مع دول تتمتع بظروف أفضل بكثير مما هي عليه هنا».

في هذا الصدد، قال المحلل في شركة «فيريسك مابل كروفت» للاستشارات حميش كينير إن «الخطاب التحريضي مصمم لحشد قاعدة اردوغان للخروج والتصويت، لكن أيضًا للتشكيك في النتائج الرسمية إذا لم تسر الأمور في طريق الرئيس».

كليجدار اوغلو : «أنا مستعد» -

يبدو أن كليجدار أوغلو (٧٤ عاما) يستشعر بوادر السخط السائد في المجتمع التركي.

حاول هذا الموظف الحكومي السابق ان يخوض حملة شاملة تتجاهل الهجمات الشخصية التي شنها اردوغان وتركز على التعهد بإعادة تقوية النظام الاقتصادي والحريات المدنية.

كما أحاط نفسه بخبراء اقتصاديين يثق بهم المستثمرون الغربيون وبعض حلفاء اردوغان السابقين الذين يمكن أن يساعدوا في جذب أصوات الناخبين القوميين.

وتترافق الانتخابات بين زعيمين لهما رؤى متناقضة مع مخاوف أمنية متزايدة.

وقال حزب كليتشدار أوغلو لفرانس برس إن زعيم المعارضة ارتدى سترة واقية من الرصاص في تجمعين الجمعة بسبب وجود تهديد حقيقي على حياته.

وألقى المرشح خطابًا مقتضبًا بشكل غير معهود خلال توقفه مساء في أنقرة حيث انتظره الآلاف تحت المطر الغزير.

وقال «هل أنتم مستعدون لإحلال الديموقراطية في هذا البلد؟ لتحقيق السلام في هذا البلد؟ أعدكم، أنا مستعد أيضا».

يؤكد كليجدار أوغلو أن هدفه المباشر بعد الانتخابات سيكون إطلاق عملية تهدف إلى تجريد منصب الرئيس من العديد من السلطات التي ركزّها اردوغان بين يديه بعد الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦.

كانت محاولة الانقلاب الدموية لحظة فاصلة في تاريخ تركيا، رد عليها اردوغان بحملة أدت إلى سجن آلاف العسكريين مدى الحياة وتجريد عشرات آلاف الأتراك من وظائفهم الحكومية.

يريد كليجدار أوغلو إعادة السلطة إلى البرلمان بعد أن استحوذ عليها اردوغان عبر استفتاء دستوري مثير للجدل.

وسيتطلب ذلك أن تفوز المعارضة في الانتخابات التشريعية التي تجري تزامنا مع الانتخابات الرئاسية الأحد.

لكن، أظهرت استطلاعات الرأي ان تحالف اردوغان اليميني يتقدم على تكتل المعارضة في الانتخابات التشريعية.

لكن المعارضة قد تفوز بغالبية إذا حصلت على دعم من تحالف يساري جديد يمثل أصوات الكرد.

واشنطن بوست: أردوغان بمواجهة الاختبار الأخطر

الى ذلك اعتبرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية اعتبرت أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أطلق وابلا من الرسائل السلبية خلال الأسابيع والأيام السابقة للانتخابات.

وأشارت إلى أنه اتهم خصومه بصلاتهم بجماعات «إرهابية» وقوى غربية لم يسمها يقول إنها تحاول تقسيم البلاد.

وبحسب الصحيفة الأمريكية، قال مراقبون إن نبرته التي تتسم بالحقد أكثر من أي وقت في الماضي، تعكس ضغوطات مخاطر انتخابات لا تشبه أي أخرى واجهها خلال عقدين من حكمه لتركيا.

ويقول خصومه إن اللغة التي يستخدمها أردوغان تظهر ببساطة أنه يخسر السباق أمام منافسه الرئيسي كمال كليجدار أوغلو، فيما وصف آخرون التكتيكات الانتخابية، إلى جانب موجة من الإغراءات المالية للجمهور والأحاديث عن عزة الوطنية، بمؤشرات على اليأس.

وبحسب الصحيفة، فإنه لا يمكن لأحد القول سوى إنه من الصعب التنبؤ بالنتيجة، طبقا لعدة استطلاعات. ويثير ذلك سؤالا بشأن كيف يمكن لأردوغان – السياسي الذي يتمتع بمواهب سياسية عبر الأجيال ومجموعة مزايا من دائرة انتخابية مخلصة إلى قيادة مؤسسات البلد – أن يبدو هشا للغاية قبل انتخابات، الأحد.

إجابة

تكمن الإجابة، بحسب «واشنطن بوست»، في قرار أردوغان بإضفاء الطابع الرسمي لحكم الرجل الواحد خلال استفتاء دعا إليه في ٢٠١٧ والذي غير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي.

وسمح ذاك التغيير لأردوغان، رئيس الوزراء – آنذاك – بالبقاء في المنصب لفترة أطول ومنحه سلطات واسعة. لكن كانت له عواقب غير مقصود على الرئيس، وفقا لما قاله مراقبون.

وضمن ذلك أن يحصل أردوغان على نصيب الأسد من اللوم في الكوارث الوطنية، بما في ذلك التدهور الاقتصادي الممتد منذ سنوات والذي يقول الناخبون إنه شاغلهم الأساسي الآن.

كما ساعد في توحيد معارضة كانت منقسمة في السابق جراء قلقها من احتكار أردوغان للسلطة.

وقال مسعود يجن الباحث بمعهد «ريفورم»، مؤسسة فكرية في إسطنبول: «لقد غير طبيعة النظام السياسي»، مشيرا إلى أن المعارضة أدركت أنه «إذا لم يتم إيقافه، سينتهي الحال بتركيا» مثل الدول الديكتاتورية الأخرى، على حد قوله.

فيما يرى الكاتب سونار كاجبتاي، الذي ألف عدة كتب عن أردوغان، أنه «كان الأمر خطأ سياسي أساسي»، في إشارة إلى قرار الرئيس بأن يصبح «الرئيس التنفيذي» لتركيا.

وأضاف: «في السابق، كان ينعم بمعارضة تكره بعضها البعض أكثر من كرههم لأردوغان. ومنذ ذاك الحين، ساعد المعارضة على رأب انقساماتهم في السياسة التركية – علماني، كردي، تركي، يمين، يسار.»

وكان أردوغان قد دعا إلى استفتاء عام ٢٠١٧ بعد أقل من عام على نجاته من محاولة انقلاب، وفي أعقاب ذلك، شنت الحكومة حملة تطهير واسعة لمؤسساتها، إلى جانب حملة اعتقالات واسعة النطاق استهدفت مدبري الانقلاب وكذلك أفراد المعارضة والصحفيين.

معارضة متماسكة

وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن المعارضة اليوم تبدو أقوى وأكثر تماسكا، إذ تحالف رئيس حزب الشعب الجمهوري كيلجدار أوغلو مع خمسة أحزاب أخرى، كما يدعم حزب معارض كبير آخر – حزب الشعوب الديمقراطي الذي يقوده الكرد – خصم أردوغان.

واستغل أردوغان دعم حزب الشعوب الديمقراطي لمنافسه، والذي يمكنه أن يمنح ملايين الأصوات لكليجدار أوغلو، لاتهام المعارضة بصلتها بجماعة كردية محظورة.

وقال يجن: «ما يهم العديد من الناس – الأكثر أهمية بالنسبة لكثير من الناس – هي الأسعار في الأسواق، أسعار البصل، الجبن، الحليب. أسعارها مرتفعة، ومنذ الجائحة، لم ينجح في خفض الأسعار.»

وبالأسابيع الأخيرة، قال بعض الناخبين، الذين دعموا أردوغان في الماضي، إن تصويتهم بنعم في استفتاء ٢٠١٧، ومنحه سلطات تنفيذية، كان خطأ، بناء على طريقة تعامله مع الاقتصاد الذي عانى من ارتفاع معدلات التضخم وانهيار

العملة المحلية.

وحاول أردوغان معالجة مثل هذه المخاوف بموجب من الإنفاق العام خلال الشهور التي سبقت الانتخابات، والإعلان عن تدابير خلال الأسابيع الأخيرة، بينها زيادة كبيرة في الرواتب لموظفي القطاع العام وتوفير الغاز الطبيعي بالمجان.

انسحاب محرم انجه ضربة اخرى

الى ذلك وفي ضربة الى جهود اردوغان في تفريق وتشتت المعارضة ،أعلن محرم إنجه أحد المنافسين الأربعة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان في الانتخابات الرئاسية في ١٤ أيار/مايو، الخميس انسحابه من السباق، في قرار سيعزز فرص كمال كيلتيشدار أوغلو المعارض الرئيسي لاردوغان.

وقال إنجه رئيس حزب «الوطن» الذي نال ما بين ٢ و٤٪ من نوايا التصويت في استطلاعات الرأي الأخيرة، خلال مؤتمر صحافي «أسحب ترشيحي» للانتخابات.

وقد استقال عدة مسؤولين من حزبه في الأيام الماضية تخوفا من أن يمنع ترشح إنجه مرشح المعارضة الرئيسي كمال كيلتيشدار أوغلو الذي هو على رأس تحالف يضم ستة احزاب معارضة، من الفوز أمام اردوغان الذي يتولى السلطة منذ ٢٠٠٣.

برر إنجه قراره قائلا إن تحالف المعارضة بقيادة كليجدار أوغلو «سيحمّله كل المسؤولية» في حال خسارته أمام الرئيس التركي.قال «لا أريد أن يكون لديهم أي أعذار».

وكان محرم إنجه في ٢٠١٨ مرشح حزب الشعب الجمهوري (اجتماعي-ديموقراطي) في الانتخابات الرئاسية لكن اردوغان هزمه من الدورة الأولى.ثم أنشأ حزبه القومي العلماني في أيار/مايو ٢٠٢١.

وفقًا لاستطلاع أجراه معهد ميتروبول في الثامن والتاسع من ايار/مايو، سيصوت ما يقارب ٥٠٪ من مؤيدي محرم إنجه لكليجدار أوغلو، مقابل أقل من الربع لصالح اردوغان.

وكتب كليجدار أوغلو على تويتر الخميس «دعوتي ما زالت قائمة. دعونا نضع الضغائن القديمة جانبا» داعيا محرم إنجه للانضمام إلى ائتلافه.

الخلاصة

يخوض الرئيس التركي وحزبه العدالة والتنمية الاستحقاق الانتخابي الأصعب عليهما منذ استلام السلطة عام ٢٠٠٢. يركز المرشحون والأحزاب المتنافسة بشكل أساسي على الانتخابات الرئاسية بسبب تطبيق النظام الرئاسي في البلاد والذي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة.

ورغم ذلك، يبقى للانتخابات البرلمانية أهميتها من باب أن المعارضة تعد بإعادة النظام البرلماني، وتحتاج لذلك للحصول على أغلبية ٦٠٪ من أعضاء البرلمان المقبل على أقل تقدير. مصدر الاستقطاب الشديد ومنظومة التحالفات التي لم تبق أيًّا من الأحزاب المعروفة خارجها والمنافسة الشديدة بين مختلف الأطراف تصعّب إمكانية الفوز بأغلبية كبيرة في البرلمان لأي طرف، كما أنها ستحول على الأغلب دون حسم الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى، ما يعني أن البلاد ستبقى في أجواء الانتخابات وحملاتها لأسبوعين إضافيين.

مستقبل العملية الديمقراطية مرهون بالتحالف مع الكرد وإنصاف حقوقهم

الانتخابات في تركيا والقلق في كردستان العراق

*وكالة فرانس بريس

أربيل (العـراق) - يراقب كرد العراق عن كثب الانتخابات الرئاسية التركية بقلق، فيما يتطلّع الإقليم العراقي في شمال البلاد المتمتع بحكم ذاتي والمتضرر من الصراع بين الجيش التركي وحـزب العمال الكردستاني، إلى تهدئة، لكنه يتمسّك أيضا بالحفاظ على شراكة إستراتيجية مع أنقرة.

ورسميا لم يعلّق قادة الإقليم على التنافس المحتدم بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومنافسه كمال كليتشدار أوغلو المدعوم من تحالف من ستة أحزاب والذي ستحسم صناديق الاقتراع في الانتخابات يوم ١٤ مايو، أيهما سيحكم تركيا.

ويلفت المحلّل السياسي العراقي الكردي عادل باخوان إلى أنه في «وسائل الإعـلام وفي المجال السياسي، الجميع منشغلون للغاية في الانتخابات التركية»، مذكرا بالدور الجيوسياسي «الأساسي» الذي تلعبه أنقرة في المنطقة.

وعلى المستوى الأمني أولا، يشكّل الصراع بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي امتدّ منذ سنوات طويلة إلى أراضي الإقليم العراقي، أحد أبرز التحديات.

وتنفّذ القوات التركية بانتظام ضربات جوية

> يراقب كرد العراق عن كثب الانتخابات الرئاسية التركية بقلق

وعمليات برية ضد عشرات المواقع العسكرية في الإقليم لحزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه أنقرة والغرب منظمة «إرهابية».

وأضاف بكوان، مدير المركز الفرنسي لأبحاث العراق أن «نتيجة هذه الانتخابات ستؤثر بشكل مباشر على اتجاه هذه الحرب على الأراضي الكردية في العراق». وفي حال انتصار المعارضة، فهو لا يستبعد «إمكانية حصول تهدئة»، بعد أن مدّ كليتشدار أوغلو يده للأقلية الكردية.

وفي إشارة إلى التعطش لـ«الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي» في الشرق الأوسط، يعتقد الباحث في الشؤون التركية بوتان تحسين أنه حتى في حال فوز أردوغان، «ستكون تركيا بحاجة إلى مبادرة لتطبيع الأوضاع مع جيرانها وخصوصا مع كردستان» العراق.

ويرى أن «مستقبل العملية الديمقراطية في تركيا مرهون بالتحالف مع الكرد وإنصاف حقوقهم»، معتبرا كذلك أن المعارضة التركية «تراهن على التهدئة وتريد فتح صفحة جديدة» مع الكرد.

وخلال عقدين من الزمن، تحوّلت تركيا خلال فترة حكم أردوغان إلى قوة إقليمية أساسية في المنطقة، تتفاوض مع موسكو بشأن الحرب في سوريا، وتتحدّى واشنطن والأوروبيين.

باستثناء بيانات تدين انتهاك السيادة العراقية والعواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للمدنيين، لم تصعّد حكومة إقليم كردستان لهجتها قطّ ضد جارتها التي تظلّ قبل كل شيء شريكا اقتصاديا استراتيجيا إلى درجة أثارت شكوكا حول تواطؤ حكومة الإقليم مع الحكومة التركية.

وهناك ثلاثة معابر حدودية برية بين الإقليم وتركيا، افتتح آخرها وهو معبر زيت الحدودي، في ١٠ مايو. ولسنوات عديدة، اعتمد إقليم كردستان العراق على أنقرة في تصدير حوالي ٤٥٠ ألف برميل من النفط يوميا، دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد.

وفي حين توقّف التصدير في مارس بسبب نزاع قانوني بين أنقرة وبغداد، يفترض أن يستأنف في نهاية المطاف، بمجرد تسوية قضايا فنية ومالية بين الطرفين.

ويقول باخوان»من الواضح أن من يحكم في أنقرة سيكون له تأثير في هذه القضية»، محذرا من أن الانتخابات قد تكون نقطة تحوّل بالنسبة لكردستان، إذ بنى القادة في أربيل علاقة شخصية مع أردوغان الذي أصبح «حليفاً مهماً للغاية»، موضحا «بمجرد أن يتغيّر الرئيس، ستتغيّر مجمل العلاقات بين أربيل وأنقرة».

> بمجرد أن يتغير الرئيس، ستتغير مجمل العلاقات بين أربيل وأنقرة

وأضاف «عندها ينبغي إعادة تكوين العلاقة والرابط مع شخص لا تعرفه»، مشيرا إلى أن «العالم الدبلوماسي يكره المجهول».

وفي انعكاس للعلاقات الجيدة التي تربط الإقليم بأنقرة، منعت سلطات مطار أربيل الأحد النائب التركي من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد حسن أوزغونيش من دخـول الإقليم وأعادته إلى بلاده، مبرّرة ذلك بأنه جاء «بناء على طلب الأجهزة الأمنية الاتحادية» في بغداد.

وفي أواخر نيسان، دعا حزب الشعوب الديمقراطي وهو ثالث أكبر أحزاب تركيا، حلفاءه إلى التصويت لكمال كليجدار أوغلو.

وفي حين لم يقدّم تحالف المعارضة رؤيةً لكيفية حلّ القضية الكردية، إلاّ أن كليجدار أوغلو اتهم في مقطع فيديو قصير نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي منافسه أردوغان بـ»إلحاق وصمة» بملايين الكرد عبر ربطهم بالإرهاب.

وأكّد أنّه في حال انتخابه سيفرج على الفور عن صلاح الدين ديمرطاش، الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المسجون منذ ٢٠١٦ بتهمة «الدعاية الإرهابية».

وعلى الرغم من أن كليتشدار أوغلو يتمتع بأسبقية حقيقية بين الكرد، لكن الحذر يسود كردستان العراق، ممزوجا بشعور من التضامن القومي، فكرد العراق يحلمون كذلك بحلّ لـ»القضية الكردية» في تركيا حيث يسجن زعماء المعارضة وتعاني الأقلية من التمييز.

في مقهى مام خليل في وسط أربيل والذي يعود تاريخ تأسيسه إلى العام ١٩٥٢، يتمنّى نزار سلطان (٦٠ عاما) وهو موظف حكومي في جامعة صلاح الدين في أربيل «أن تجلس الحكومة التركية المقبلة والكرد على طاولة حوار»، مضيفا «في المرّات السابقة كلها، استخدموا الكرد للوصول إلى غاياتهم للأسف ثم يقومون بعدها بتهميش الكرد والتحايل عليهم».

وبعدما أدلى بصوته في القنصلية التركية في أربيل، قال المواطن الكردي التركي قدري شمزينو (٦٠ عاما) مرتديا الزي الكردي التقليدي «نحن لا نطلب شيئا إضافيا للشعب الكردي».

وأضاف وهو واحد من ٣٨٣٤ مواطنا تركيا مقيمين في كردستان العراق «نريد المساواة مع المواطنين الأتراك في الحقوق وأن نعيش بكرامة على هذه الأرض لأننا أيضا أبناؤها».

ودعا سيروان نجم (٥٠ عاما) من مكتبته في وسط أربيل، الكرد في تركيا إلى التصويت «للمرشح الذي سيعالج القضية الكردية بشكل دبلوماسي»، مشددا على أن «المشاكل الكردية يجب أن توضع على طاولة الحوار وأن يتم حلها والاعتراف بحقوقهم الأساسية».

كرد تركيا..
الخزان الانتخابي الذي خسره أردوغان

*وكالة فرانس بريس

ديـار بكر (تركيا) - حين أعلن حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد قبل فترة دعمه لمرشح تحالف الأمة المعارض كمال كليتشدار أوغلو منافس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السباق الرئاسي، وصف محللون الخطوة بأنها كانت صفعة قوية لأردوغان باعتبار أن كرد تركيا يمثلون خزانا انتخابيا مهما وقد ينهي تصويتهم لصالح كليتشدار أوغلو عقدين من حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي المحافظ.

وتظهر نتائج أحدث استطلاعات للرأي تقارب حظوظ مرشحي تحالف الأمة (كليتشدار أوغلو) وتحالف الشعب (أردوغان)، لكن من المؤكد أن كرد تركيا سيكون لهم تأثير كبير في مسار الانتخابات المقررة يوم ١٤ مايو.

ولدى الكرد الذين يعانون من التهميش ويتعرضون لمضايقات أمنية وكثير من سياسييهم في السجون بتهم تتعلق بصلتهم بتنظيم حزب العمال الكردستاني الذي يقود تمردا مسلحا منذ عقود ضد الدولة الكردية، رغبة في التغيير والتخلص من هذا الوضع وأملا في أن يتم التعامل معهم كمواطنين أتراك لا مواطنين من الدرجة الثانية تلاحقهم تهم الإرهاب كلما انتفضوا طلبا لحقوقهم.

وتغير ولاء المذيع محمد دالجيتش الذي كان من مؤيدي الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان، ليدعم المنافس الرئيسي له في الانتخابات بعد أن فشل حزب العدالة والتنمية الحاكم في مواساته عندما تحطم مقر محطته التلفزيونية في جنوب شرق البلاد في زلزال

فبراير.

وكان افتقاد الدعم بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لدالجيتش الذي خاب أمله تدريجيا في حزب العدالة والتنمية بعد أن تمتع الحزب لفترة طويلة بشعبية قوية في المنطقة بفضل إجراءات تعزيز حقوق الكرد الذين يشكلون الأغلبية هناك وتعزيز الاقتصاد المحلي في أوائل العقدين اللذين قضاهما في السلطة حتى الآن.

وقبيل الانتخابات المقررة يوم الأحد المقبل، تعصف أزمة تكلفة المعيشة الآن بشعبية أردوغان في جنوب شرق تركيا مثل بقية البلاد، مما يهدد فرصته في معركة صعبة يخوضها للاحتفاظ بالسلطة.

ويقول محللون إن النهج القومي المتزايد للحكومة قوّض شعبية أردوغان بين الكرد الذين يشكلون ٢٠ بالمئة من السكان ويُنظر لهم على أنهم يلعبون دور «صانع الملوك» في الانتخابات.

وقال دالجيتش من موقع لا يزال العمل فيه جاريا لرفع أنقاض مركز تسوق منهار قرب مقر محطته التلفزيونية في ديار بكر، أكبر مدينة في المنطقة، «الآن أقول لتركيا إن التغيير ضروري ... الشباب بلا أمل ولا مستقبل».

وأظهر استطلاع للرأي نُشر هذا الأسبوع أن ٧٦٫٣ بالمئة من الناخبين في ديار بكر يؤيدون مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية كمال كليتشدار أوغلو مقابل ٢٠٫٥ بالمئة يؤيدون أردوغان.

ولم يكن لحزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، شعبية تُذكر في جنوب شرق تركيا في الماضي لكنه تمكن بزعامة كليتشدار أوغلو من الوصول إلى الكرد وإلى حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد والمهيمن في أنحاء المنطقة الذي حصل على ٦٧ بالمئة من الأصوات في ديار بكر في انتخابات ٢٠١٨.

وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع شعبية أردوغان في المنطقة لكنه ما زال يحتفظ بقاعدة من المؤيدين مثل التاجر عادل أيدين، الذي يربط حزب الشعب الجمهوري بقمع الدولة للكرد لفترة طويلة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

وقال أيدين في متجر الأجبان الخاص به في المنطقة التاريخية وسط المدينة «بمجرد أن قال أردوغان ‹مشكلة الكرد هي مشكلتي›، حل السلام في هذه المنطقة»، في إشارة إلى محاولة أنقرة لإنهاء صراع مستمر منذ عقود في المنطقة.

> **كرد تركيا سيكون لهم تأثير كبير في مسار الانتخابات**

ورفع حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا وحلفاء غربيون كجماعة إرهابية، السلاح في مواجهة الحكومة عام ١٩٨٤. وأودت المواجهات بحياة أكثر من ٤٠ ألفا.

وأشار أردوغان في حملته الانتخابية مرارا إلى وجود روابط بين حزب العمال الكردستاني وتحالف المعارضة، دون تقديم دليل، سعيا على ما يبدو إلى الاستفادة من العداء القومي العميق تجاه الحزب المسلح.

وكان أردوغان قد بدأ منذ عقد من الزمان عملية سلام مع حزب العمال الكردستاني. وانهارت المحادثات عام ٢٠١٥ لتبدأ فترة من الحرب الشرسة في مدن جنوب شرق تركيا، بما في ذلك في شوارع بالقرب من متجر

أيدين، لكن التاجر لا يزال يأمل في انتهاء الصراع الذي يتركز الآن في شمال العراق.

وقال أيدين «يرغب الكرد في العودة إلى عملية السلام. إنهم يتوقون للسلام»، مؤكدا ثقته في الرئيس. وأضاف «مثلما يقول الناس، إذا كان هناك من يمكنه إنجاز ذلك، فإنه أردوغان».

وكان لدى دالجيتش مثل هذه الثقة ذات يوم، إذ يتذكر مدى تأثره الشديد عندما رأى أردوغان يتحدث لأول مرة منذ عقدين من الزمن وعندما كان يعتبر أن حزب العدالة والتنمية هو من لديه «الخلاص». وقال «بكيت. شعرت باختناق. كانت هذه المرة الأولى التي أرى فيها قائدا مهيبا بمثل هذا الحماس»، لكنه يقول إنه بعد مرور عشرين عاما، سيمنح صوته لكليتشدار أوغلو الذي أظهرت بعض الاستطلاعات تقدمه في المنافسة على الرئاسة.

> **النهج القومي المتزايد للحكومة قوّض شعبية أردوغان بين الكرد**

وأعلن حزب الشعوب الديمقراطي، ثالث أكبر حزب في البرلمان، دعمه لكليتشدار أوغلو. وسيخوض الحزب الانتخابات باسم حزب اليسار الأخضر الصغير للتحايل على محاولة لحظره بحُكم قضائي بتهمة صلته بحزب العمال الكردستاني، وهو ما ينفيه.

ومن محبسه أدار زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق السجين صلاح الدين دميرطاش حملة انتخابية رفيعة المستوى، كما نشرت زوجته هذا الأسبوع مقطع فيديو وجهت فيه أنصار الحزب بمنح أصواتهم لزعيم حزب الشعب الجمهوري.

وفي مقر حزب الشعوب الديمقراطي في ديار بكر، قال المرشح البرلماني محمد أمين أكتار إن الرئيس قد تغير على مر السنين، مضيفا «أردوغان، في لهجته وسلوكياته، مختلف جدا اليوم عنه قبل ٢٠ عاما»، وعزا التغيير إلى انهيار عملية السلام في ٢٠١٥.

وأعقب ذلك حملة إجراءات صارمة استمرت سنوات على حزب الشعوب الديمقراطي، حيث تم اعتقال آلاف من مسؤولي الحزب وأعضائه والإطاحة بالعشرات من النواب ورؤساء البلديات المنتخبين من مقاعدهم ومنحها لمسؤولين حكوميين غير منتخبين.

وقال أكتار الرئيس السابق لنقابة المحامين في ديار بكر، إن «هذا الضغط الحكومي... ينتهك ويقمع جميع الحقوق مثل حرية التعبير والحق في التنظيم والتظاهر».

وتلقي الصعوبات الاقتصادية والبطالة بظلال على اختيارات من سيدلون بأصواتهم لأول مرة في ديار بكر، ويقول البعض إنهم يحتمل أن يمنحوا أصواتهم لحزب الشعب الجمهوري وهو ما لم يكن احتمالا قائما في الماضي.

وقال فرقان جولر (٢١ عاما) وهو عامل في محل تبغ «أعتقد أنه من المرجح جدا أن أصوت لحزب الشعب الجمهوري لأنه يقدم وعودا بشأن التعليم والاقتصاد والصحة. كما أنه مناسب للتغيير أيضا».

وأشار أحد زبائنه وهو طالب عمره ١٩ عاما، إلى أنه يفكر أيضا في التصويت للمعارضة، لكنه يفكر كذلك في ما هو أبعد من ذلك إذا لم تتحسن الأمور في تركيا. وقال «إذا بقيت الأمور على هذا النحو، أفكر في السفر إلى الخارج».

رجب طيب أردوغان
الطامح لتتويج عقدين من الحكم

بعد أكثر من ٢٠ عاماً في الحكم، يخوض الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان تحدياً صعباً للبقاء في السلطة، في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تشهدها تركيا غداً الأحد، فالاقتصاد الذي كان مدخله للبقاء في الحكم، منذ تسلمه الحكومة عام ٢٠٠٣ ثم رئاسة البلاد عام ٢٠١٤، يضعه اليوم أمام امتحان جديد، بعد ارتفاع التضخم وتراجع قيمة الليرة التركية، ثم الكارثة البشرية والاقتصادية التي تسبب بها الزلزال الذي ضرب جنوب البلاد في ٦ فبراير/ شباط الماضي.

أردوغان الذي نجح منذ بدايات حكمه في قيادة البلاد لنقلة اقتصادية وصناعية وتجارية وسياحية وعلمية، وعزز دورها السياسي في الخارج، ما جعله يحظى بالتفاف شعبي كبير سمح له بـ»تحجيم» دور المؤسسة العسكرية، وتخطي محاولة الانقلاب عليه صيف العام ٢٠١٦، وفرض نظام رئاسي مكّنه من إحكام سلطاته، اصطدم في فخ التضخم الذي تخطى نسبة الـ٨٥ في المائة في الخريف الماضي، في أعلى مستوى له منذ العام ١٩٩٨، ما انعكس سلباً على الشعب التركي وأدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

كما أن محاولة أردوغان توسيع دور تركيا الإقليمي والدولي، جعلته يصطدم بالعديد من الدول العربية والأوروبية وحتى الولايات المتحدة، لا سيما في ظل التدخل العسكري في سورية وفي ليبيا. لكن بعدما توترت العلاقات مع العديد من الدول على مدى سنوات لجأت أنقرة في الفترة الأخيرة إلى سياسة إعادة تطبيع العلاقات مع الخارج.

> فشل في المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي، خصوصاً مع الارتفاع الكبير لنسب التضخم

من كرة القدم للسياسة

ويرغب أردوغـان بتتويج مسيرته بإكمال أكثر من ربع قرن من الحكم عبر الفوز بالانتخابات الرئاسية غداً الأحـد، وتضعه الأرقـام في مواجهة صعبة مع مرشح المعارضة للرئاسة كمال كلجدار أوغلو، وسط تضارب في الاستطلاعات حول المتقدّم منهما، وفي ظل ترجيحات بعدم نجاح أي منهما في حسم النتيجة من الدورة الأولى إلا إذا بقي مرشحان فقط في السباق.

وأردوغان من مواليد العام ١٩٥٤ في إسطنبول، وأصوله تعود لمدينة ريزة على البحر الأسود. أنهى دراسة الثانوية في العام ١٩٧٣ وبعدها درس في جامعة مرمرة في كلية العلوم الاقتصادية وتخرج منها عام ١٩٨١.

ينتمي أردوغان للتيار الإسلامي المحافظ، لعب كرة القدم شاباً قبل أن يدخل عالم السياسة، وكان ناشطاً في اتحاد الطلبة الوطنيين الأتراك، وترأس الفرع الشبابي لحزب السلامة الوطنية الإسلامي في منطقة بي أوغلو في إسطنبول عام ١٩٧٦، ولاحقاً ترأس الفرع الشبابي للحزب في إسطنبول حتى عام ١٩٨٠.

وعقب إغلاق الأحزاب بعد انقلاب عام ١٩٨٢، توقف عن العمل السياسي، ليعود إلى السياسة مجدداً مع تأسيس حزب الرفاه، واختير رئيساً له في إسطنبول وعضواً للقيادة المركزية. انتُخب عام ١٩٩٤ رئيساً لبلدية إسطنبول لتكون انطلاقته الفعلية وازديـاد شعبيته في البلاد، إذ حقق أردوغان نجاحات في البلدية زادت من شعبيته. ونظراً لإلقائه شعراً دينياً في العام ١٩٩٧ حوكم بالسجن وأنهيت رئاسته لبلدية إسطنبول ما زاد من شعبيته أكثر، وبقي في السجن ٤ أشهر، ليخرج ويؤسس في العام ٢٠٠١ مع أصدقائه حزب العدالة والتنمية.

في انتخابات العام ٢٠٠٢ تولى الحزب مقاليد الحكم في البلاد حتى الوقت الحالي بشكل متواصل في حالة نادرة بتاريخ تركيا السياسي. وتولى أردوغان رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٣ بعد إزالة المنع السياسي بحقه، ثم رئاسة البلاد عام ٢٠١٤، وانتخب مرة ثانية عام ٢٠١٨ وفق النظام الرئاسي الجديد.

مشاريع اقتصادية وعمرانية ضخمة

يُحسب لأردوغان نجاحه في دفع البلاد نحو التطور في جميع النواحي الاقتصادية والصناعية والتجارية، وعمله على إطلاق مشاريع ضخمة في عموم البلاد وتطويره المؤسسات والبنية التحتية، إضافة إلى الصناعات الدفاعية. وشيّد أردوغان جسوراً وطرقاً سريعة ومطارات، وجسر البوسفور الثالث، وأول محطة للطاقة النووية التي افتُتحت قبل أيام.

وخلال ٢٠ عاماً، شهدت تركيا تشييد أكثر من عشرة ملايين مسكن، وهو رقم «أكبر من نصف ما تم تشييده في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة خلال الفترة

> أردوغان نجح منذ بدايات حكمه في قيادة البلاد لنقلة نوعية

ذاتها»، كما قال أستاذ علم الاجتماع في جامعة أنقرة مليح يشيلباغ لوكالة «فرانس برس». وشهد الاقتصاد التركي ازدهاراً كبيراً منذ تسلم أردوغان الحكم، ما سمح بتحسين أوضاع الفقراء وتوفير إمدادات الكهرباء والمياه وزيادة دخل الفرد وتوزيع الثروة ونشر الرعاية الصحية وبناء مدارس ومراكز رعاية طبية.

كما عمل أردوغان على توسيع شعبيته داخل الشارع المحافظ، وخصوصاً بقرار السماح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات وفي الوظيفة العامة، إضافة إلى بناء مئات المساجد في البلاد. وسعى لأردوغان لتحجيم تدخّل مؤسسة الجيش في الشأن السياسي، وواجه جماعة الخدمة المتغلغلة في مؤسسات الدولة.

تعرّض لمحاولة انقلابية من قبل أفراد في الجيش عام ٢٠١٦ تمكّن من إحباطها، وعمل بعدها على اعتقال الآلاف من المؤسسة العسكرية ومحاكمتهم. كما أنه غيّر الكثير من القوانين وعدل الدستور، ومنها نظام الحكم في البلاد الذي حوّله من النظام البرلماني إلى الرئاسي.

سقوط في فخ التضخم

خارجياً، بدأ منذ ٢٠٠٥ محادثات لتحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهي خطوة تعطّلت لاحقاً. وسعى أردوغان لتوسيع نفوذ بلاده في الخارج، سياسياً وعسكرياً، وشهدت السياسة الخارجية تذبذباً خصوصاً مع جيرانه والدول العربية، من سورية إلى مصر والعراق واليونان وبعض دول الخليج. لكنه بدأ منذ نحو عام ونصف العام جهوداً لتحقيق مصالحة مع معظم هذه الدول. أما في الصراع الأوكراني، فقد تمكن من الحفاظ على علاقات مع كييف وموسكو، وعرض نفسه وسيطاً بينهما، من دون أن يثير غضب حلفائه في حلف شمال الأطلسي.

غير أن أردوغان فشل في المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي، خصوصاً مع الارتفاع الكبير للتضخم وتراجع سعر الليرة التركية، وارتفعت الأسعار، وبدت الحكومة عاجزة عن السيطرة على تراجع الوضع المعيشي.

وحاول أردوغان تدارك هذا الوضع، مع عمله على رفع الأجور للموظفين، وإطلاق وعود لتحقيقها في المرحلة المقبلة، ومنها جعل الأتراك يستفيدون من مشاريع النفط المكتشفة حديثاً وتوفير الغاز مجاناً. وطيلة الحملة الانتخابية، حشد أردوغان أنصاره في الميادين خصوصاً في المدن الكبرى، وتمكّن من حشد أكثر من مليون و٧٠٠ ألف مواطن خلال تجمع كبير في إسطنبول في ٨ مايو الحالي.

وتتناقض استطلاعات الرأي التي أجريت أخيراً حول النسبة التي سيحصل عليها أردوغان في الانتخابات، فشركة «أوبتمار» أعطته أكثر من ٤٨ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى، و٥١٫٤ في المائة في الجولة الثانية، وشركة «أريدا سورفاي» أعطته ٥١٫١ في المائة،

> محاولته توسيع دور تركيا جعلته يصطدم بالعديد من الدول

وشركة «غينار» أعطته نسبة ٥٤ في المائة.

في المقابل، أظهر استطلاع شركة «أو ر سي» (ORC) أنه سيحصل على ٤٤٫٦ في المائة، و٤٣ في المائة بحسب «أوراسيا»، و٤٥٫٨ في المائة بحسب «أكسوي». وأمام هذه الاستطلاعات يصر أردوغـان على أن الاستطلاع الحقيقي في الميدان، إذ يرى أن هناك إقبالاً شعبياً كبيراً تجلى في التجمعات الجماهيرية التي أقامها.

التحدي الأصعب للبقاء في السلطة

وعن ذلك، قال الكاتب والصحافي غونغور يافوز أصلان، لـ«العربي الجديد»، إن أردوغان «استطاع الاستمرار في الحكم منذ ٢١ عاماً، ولديه قابلية كبيرة في إدارة الدولة، وتمكن من مواجهة انقلاب عسكري، فضلاً عن تغلبه على أزمات سياسية واقتصادية عديدة، وعلى الرغم من التطورات المحلية والإقليمية والدولية تمكن من الفوز بالانتخابات، وخرج من كل انتخاب بشخصية أقوى».

ولفت أصلان إلى أن «من نقاط قوة أردوغان إمكاناته في الخطابة وتأثيره في الشارع والجماهير وتنظيم قواعده الحزبية، أما نقاط ضعفه فتتمثل في الإرهاق بعد فترة طويلة من الحكم». وأشار إلى أن أردوغان يركز في حملته الانتخابية ضمن التحالف الجمهوري «على روح الشعب وقوة الدولة وتطوير خطاب عن مئوية تركيا، خصوصاً ما يتعلق بالصناعات الدفاعية والطاقة واكتشاف النفط والغاز والمسيّرات والدبابات والسفن الحربية بعناوين دفاعية قوية، وهو يمثل الاستقرار والاستمرارية للبلاد».

أما الباحث في الشؤون التركية طه عودة أوغلو، فقال لـ«العربي الجديد»، إن «أردوغان يواجه تحدياً هو الأصعب منذ حكمه الممتد لعشرين عاماً، لكنه يحافظ على دعم من شريحة كبيرة من الشارع التركي، وأكبر دليل تجمع إسطنبول الجماهيري الكبير في ٨ مايو». وتوقع أن يكون أردوغان «الأوفر حظاً للفوز، لا سيما أن لديه كاريزما تلعب دوراً كبيراً، إضافة إلى الإنجازات التي قدّمها واستطاع الإثبات للشارع أنه رجل المهام الصعبة فيما يتعلق بالاقتصاد والملفات الداخلية والخارجية».

ولفت إلى أنه «قبل أسبوع كان الحديث عن تقارب في النسب بين أردوغان وكلجدار أوغلو، وقبل فترة كان الحديث عن تقدّم الأخير، ولكن في الأيام الأخيرة هناك سعي من الرجلين، وخصوصاً من قبل أردوغان لحسم الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى». ولكنه توقع «أن تكون هناك جولة ثانية ويحسمها أردوغان خصوصاً في ظل أخطاء ترتكبها المعارضة، وأي طرف يرتكب أخطاء مميتة في هذه المرحلة فهو الطرف الخاسر»، مشيراً إلى أن «التحالف الجمهوري لديه خبرة في إدارة هذه المرحلة».

*العربي الجديد

كمال كليجدار أوغلو... الساعي لكسر احتكار السلطة في تركيا

قبل أشهر من الآن، لم يكن كثيرون يتوقعون أن يقف رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو على مسافة قريبة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنافسة على رئاسة تركيا في الانتخابات التي تجرى غداً الأحد، غير أن نجاحه في حشد ٦ أحزاب معارضة ضمن تحالف الشعب، ثم الحصول على دعم حزب الشعوب الديمقراطي، أكبر الأحـزاب الكردية، عوامل وضعت كليجدار أوغلو في منافسة حامية قد توصله إلى القصر الرئاسي.

ويسعى كليجدار أوغلو لتحقيق فوز هو الأول على أردوغـان وحـزب العدالة والتنمية بعدما خسر كل العمليات الانتخابية أمام أردوغان وحزبه ١٠ مرات منذ توليه رئاسة «الشعب الجمهوري» في العام ٢٠١٠، غير أنه يستغل اليوم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وأزمة غلاء المعيشة بعد ارتفاع معدلات التضخم وانهيار قيمة العملة التركية.

الاقتصادي الذي تزعّم الشعب الجمهوري

وكليجدار أوغلو من مواليد منطقة ناظمية في ولاية تونجلي، وسط البلاد، في العام ١٩٤٨، درس في أكاديمية العلوم التجارية والاقتصاد في أنقرة. وبعد تخرجه في العام ١٩٧١، عمل في وزارة المالية خبير حسابات حتى العام ١٩٨٣، وانتقل بعدها إلى مديرية الدخل العام، وارتقى إلى أن أصبح نائب المدير العام.

وفـي العام ١٩٩٢ انتقل إلـى مؤسسة الضمان الاجتماعي حيث تولى إدارتها، وبعدها عمل نائب مستشار وزيـر العمل والضمان الاجتماعي. وفي العام ١٩٩٤ اختارته مجلة «إيكونومي ترند» على أنه «بيروقراطي العام»، ليستقيل ويتقاعد في العام ١٩٩٩.

بدأ كليجدار أوغلو عمله السياسي عام ١٩٩٩ داخل الحزب اليساري الديمقراطي، قبل أن ينتقل إلى حزب الشعب الجمهوري، ويُنتخب نائباً في البرلمان عن

الحزب في ٢٠٠٢، واستمر عضواً في البرلمان إلى حين توليه زعامة الحزب في مايو/ أيار ٢٠١٠ خلفاً للزعيم الراحل قبل أيام دنيز بايكال.

قبل توليه زعامة الحزب، ترشح لانتخابات بلدية إسطنبول في ٢٠٠٩، من دون أن ينجح، إلا أن نجمه بدأ يلمع. وقصة توليه رئاسة الحزب كانت جدلية، إذ استقال بايكال إثر فضيحة تسريب مشهد غير أخلاقي له، وقيل حينها عبر الإعلام من قبل أطراف مقربة من الحكومة إن الإطاحة ببايكال وتمهيد الطريق لكليجدار أوغلو قبيل انتخابات ٢٠١١ كانت بترتيب من جماعة الخدمة التي كانت متغلغلة في مؤسسات الدولة.

تمكّن كليجدار أوغلو من هزيمة جميع خصومه في الحزب، فيما لم يتمكن من الفوز بالانتخابات مطلقاً أمام أردوغان وحزب العدالة والتنمية منذ ترشحه لبلدية إسطنبول وتوليه رئاسة الحزب منذ العام ٢٠١٠.

فقد فشل وحزبه أمام أردوغان و«العدالة والتنمية» في ٤ انتخابات برلمانية (٢٠١١، ٢٠١٥ مرتين، و٢٠١٨)، ومرتين في انتخابات رئاسية (٢٠١٤ و٢٠١٨)، ومرتين في استفتاءات تعديلات دستورية (٢٠١٠ و٢٠١٧)، ومرتين في انتخابات محلية (٢٠١٤ و٢٠١٩). كما خسر كمرشح لبلدية إسطنبول في العام ٢٠٠٩ أمام مرشح «العدالة والتنمية» الراحل قدير طوباش.

توحيد صفوف المعارضة التركية

ومن أبرز ما أقدم عليه كليجدار أوغلو في السنوات السابقة قيادته مسيرة مشياً على الأقدام من أنقرة إلى إسطنبول في العام ٢٠١٧ احتجاجاً على حكم قضائي بحق نائب برلماني عن حزب الشعب الجمهوري. وبحسب الحزب، فقد مشى كليجدار أوغلو ٤٢٠ كيلومتراً في ٢٥ يوماً.

ساهم كليجدار أوغلو في دخول الحزب الجيد إلى البرلمان التركي، من خلال ضم ١٥ نائباً من حزبه الشعب الجمهوري إلى الحزب الجيد في العام ٢٠١٨، ليشكل الحزب الجيد لائحة مكنته من خوض الانتخابات ثم دخول البرلمان بعدها. وتحالف «الشعب الجمهوري» مع «الجيد» ضمن تحالف الشعب مع حزب السعادة والحزب الديمقراطي.

ويحسب لكليجدار أوغلو حشده ٦ أحزاب معارضة ضمن تحالف الشعب في الانتخابات الحالية، من بينها أحزاب إسلامية وقومية، وهي الشعب الجمهوري، والجيد، والمستقبل، والسعادة، ودواء، والديمقراطي. كما تمكن من الحصول على دعم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي.

> **من نقاط قوته أنه يمتلك خطابا أتاتوركيا**

ويستغل كليجدار أوغلو الوضع الاقتصادي المتردي والسياسة الخارجية لمهاجمة أردوغان، متعهداً أيضاً بالعودة إلى النظام البرلماني، وأن يترك منصبه في حال فوزه بعد انتهاء ولايته لصالح جيل جديد من القيادات الشابة المتنوعة.

وقال في تصريحات لمجلة «تايم» الامريكية قبل الانتخابات: «أنا لست شخصاً لديه طموحات». وشدد على أن ما يريده هو «إعادة الديمقراطية» الى تركيا، وبعد ذلك «التنحي جانباً واللعب مع أحفادي».

لكنه في المقابل يعاني من تصريحات متضاربة من قِبل حلفائه في تحالف الشعب، وغياب كاريزما جاذبة بعكس أردوغان، إضافة إلى مواجهته اتهامات بالحصول على دعم من قبل حزب العمال الكردستاني، المصنف إرهابياً في تركيا.

وحاول كليجدار أوغلو استمالة أصوات المحافظين والإسلاميين بالحديث عن مسيرة للتسامح مع هذه

الفئات التي عانت مع حزب الشعب الجمهوري سابقاً، وطرح مشروع قانون لحل نهائي لمسألة الحجاب. وأعلن بعد ترشحه أنه من الطائفة العلوية ويعتز بدينه الإسلامي، الأمر الذي أثار جدلاً بعد تجاوز تركيا في السياسة الحديث عن المذاهب والأقليات.

تفاؤل المعارضة التركية

وتسود أوساط المعارضة حالة من التفاؤل الكبير بتحقيق التفوق وإنهاء ٢١ عاماً من حكم أردوغان. وأعطت استطلاعات الرأي كليجدار أوغلو نسباً قريبة لأردوغان، وأشارت بعض الاستطلاعات إلى فوزه وأخرى لخسارته.

وبحسب شركة «أوبتمار»، من المتوقع أن يحصل كليجدار أوغلو على ٤٤/١ في المائة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، و٤٨/٦ في المائة في الجولة الثانية، إذا اقتضى الأمر.

أما استطلاع شركة «أريدا سورفاي» فيعطيه ٤٢ في المائة، و٤١/٨ في المائة لدى شركة «غينار». في المقابل، فإنه يحصل على ٥٠/٩ في المائة وفق استطلاع شركة «أوراسيا»، و٤٨ في المائة وفق «أو ر سي» (ORC) ثم الفوز بالجولة الثانية، فيما يحصل على ٥٤ في المائة في استطلاع «أكسوي».

وشرح الكاتب والصحافي غونغور يافوز أصلان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن كليجدار أوغلو «يمثل منذ فترة طويلة اليسار الديمقراطي الاجتماعي داخل حزب الشعب الجمهوري»، لافتاً إلى أن «من نقاط قوته أنه يمتلك خطاباً أتاتوركياً، ويحظى بدعم كتلة تعادل ٢٥ في المائة من المجتمع التركي».

لكن أصلان أشار إلى أن كليجدار أوغلو «خالف مبادئ حزب الشعب الجمهوري ومعتقداته وثوابته في عملية جمعه للطاولة السداسية والتحالف مع أحزاب لا تتوافق مع هذه المبادئ، ما شكل خللاً في قواعد الحزب، كما يلفت في حملته الانتخابية لجوئه للقيام بحملات انتخابية مشتركة مع زعماء الأحزاب السياسية المتحالف معها، وليس وحده، وهم سيكونون نوابه في حال فوزه بالانتخابات».

أما الباحث في الشؤون التركية طه عودة أوغلو، فقال لـ«العربي الجديد»، إن «كليجدار أوغلو الذي خسر كل الانتخابات خلال العقد الماضي أمام أردوغان، لديه فرصة قوية هذه المرة، خصوصاً أن هناك معارضة متحدة تحت مظلة واحدة، ساهمت بشكل كبير في الانتخابات والسباق الانتخابي الحالي، مع وجود مواضيع اقتصادية أدت إلى تراجع شعبية الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية».

> **نقاط قوة كليجدار أوغلو متعلقة بالظروف التي مرت بها تركيا**

وأضاف أن «نقاط قوة كليجدار أوغلو متعلقة بالظروف التي مرت بها تركيا، واستغلها ودفع لتوحيد المعارضة، إضافة إلى حصوله على دعم من الكرد».

لكنه رأى أن مرشح المعارضة «لا يملك الإنجازات ولا الكاريزما والقوة التي يملكها أردوغان، كما أن الوعود التي قطعها كليجدار أوغلو للناخبين غير واقعية حسب المقربين وعدد كبير من العامة في الشارع التركي، عكس أردوغان الذي أرفق كل حملاته الانتخابية وتجمعاته بمشاريع أنجزت على أرض الواقع».

*العربي الجديد

اهتمام امريكي ينمّ عن رغبة بتغيير أردوغان

واشنطن-فكتور شلهوب:تتابع الأوساط والدوائر الامريكية انتخابات الرئاسة التركية، من موقع المعني بها أكثر من المراقب لها، خاصة في الآونة الأخيرة، بعد أن بات المرشح كمال كليجدار أوغلو منافساً «جدّياً» للرئيس أردوغان، بل متقدماً عليه ولو بفارق ضئيل، حسب استطلاعات الانتخابية. وهو ما غلّب لغة التفاؤل، ولو الحذِر، على التوقعات التي ذهب بعضها إلى حدود الحديث من الآن عن الترتيبات والمقاربات المطلوب من الإدارة الامريكية اعتمادها لإعادة نسج علاقة مع الزمن التركي الجديد، تتسق مع «الهيكلية الأمنية الامريكية-الأوروبية»، وفق تحليل أعدته مؤسسة «كارنيغي» للدراسات والأبحاث في واشنطن.

وهنا يكمن جوهر الخلاف بين واشنطن وأنقرة. فالعلاقات مرت بمحطات كانت كفيلة بتدميرها لولا خصوصية الرابط المانع للانفصال بين البلدين، أو ما سماه البعض بالتعايش المفروض مع حالة «الصداع النصفي» التركي- الأردوغاني.

في أكثر من مرة ارتفعت أصوات امريكية تدعو إلى إخراج أنقرة من حلف «الناتو»،كان أبرزها عندما تزوّدت تركيا بنظام إس ٤٠٠ الروسي للدفاعات الجوية، رداً على تراجع واشنطن عن الشراكة مع تركيا في مشروع المقاتلة إف ٣٥ الامريكية.

قائمة الخلافات التي يجري التذكير بها طويلة، تبدأ من تعاطف واشنطن مع قضية الأرمن، وما تثيره من

حساسية تركية، وتنتهي بامتناع أنقرة حتى اللحظة عن الموافقة على عضوية السويد في «الناتو».

على هذه الخلفية تراكم كمّ كبير من الريبة والشكوك، بحيث صارت العلاقات معلقة بخيط رفيع تمسك به الحاجات المتبادلة، وبما حوّلها إلى «علاقة معاملات» أو «علاقة انتقالية»، حسب أحد المختصين بالشأن التركي.

من هنا، فالاهتمام الامريكي بالانتخابات التركية باعتبارها حدثاً «تاريخياً» يصادف مئوية المؤسس مصطفى كمال أتاتورك، ثم إنه مفصلي لما سوف يترتب على نتائجه من مضاعفات وتبعات، فهو يأتي بعد أطول فترة حكم لقيادة تركية في العصر الحديث، في مرحلة تميزت بالمفارقات والاقتحامات وأحياناً بالمفاجآت والتقلبات، وبما أربك الحلفاء وأثار الحيرة لدى الخصوم.

هو الحليف الوازن الوحيد في حلف «الناتو» الذي خرج أحياناً عن السرب ووضع واشنطن في حالة من عدم القدرة على الرد الآني. الحليف الذي مارس لعبة التحدي ولو المؤقت معها، من شمالي سورية ومطاردة حلفائها الكرد، إلى تجاوز العقوبات والتعامل التجاري مع روسيا. لذلك يتطلع الامريكيون إلى الانتخابات التركية فرصة توفرها توازنات اللحظة الراهنة «للتخلص» من الرئيس أردوغان، ففي التقدير أن أوراقه المحلية لم تعد بقوة ما كانت عليه في السابق.

«نزعته الفردية» في الحكم، وتراكم الأخطاء، خصوصاً «الاقتصادية» (مثل خفض سعر الفائدة لمحاربة التضخم) التي أدت إلى حالة الضيق، ثم تداعيات الزلزال الأخير عشية الانتخابات، إضافة إلى وحدة المعارضة «حول شخصية معتدلة»، كله مع بعضه أدى إلى رفع رصيد منافسه، بالرغم من أن الانقسام السياسي في البلد يميل لصالحه، ٦٥٪ محافظون و٣٥٪ يساريون، وفق الاستبيانات.

برغم ذلك يتقاسم أصوات الناخبين بالنصف مع كمال كليجدار أوغلو. وهي مناصفة يرى فيها مراقبون مؤشراً على احتمالات فوز هذا الأخير الذي يحظى بوحدة التفاف المعارضة حوله، ولو أن هناك من يسارع للتذكير بأن قاعدة الرئيس أردوغان الانتخابية ما زالت «موالية» له، فضلاً عن الامتيازات التي يتمتع بها بحكم المنصب، وقدرته على توظيفها في الساعات الأخيرة من الحملة الانتخابية.

> **نزعته الفردية في الحكم، وتراكم الأخطاء، أدت إلى حالة الضيق**

مع ذلك يبقى الترقب سيد الموقف، حيث كل الاحتمالات واردة. كما يسود التحفظ فيما يتعلق باحتمالات التغيير في السياسة الخارجية.

المؤكد الوحيد، حسب أحد المتابعين، أن الفترة التركية القادمة «محكومة بالمشاكسات والخصومات» حتى لو حصل التغيير الرئاسي. كما يرجح الاعتقاد بأنه حتى في هذه الحالة فإنه لن يكون من السهل على الرئيس الجديد لو فاز، التراجع عن كل سياسات أردوغان، أو التماهي مع جميع التوجهات الغربية، كالتعامل مع روسيا، حيث صار لتركيا مصالح راسخة ومتبادلة معها.

في الوقت المتبقي قبل فتح صندوق الاقتراع، تأمل نخب السياسية الخارجية بأن تصدق التوقعات، وإن كانت لا تخلو من الرغبوية.

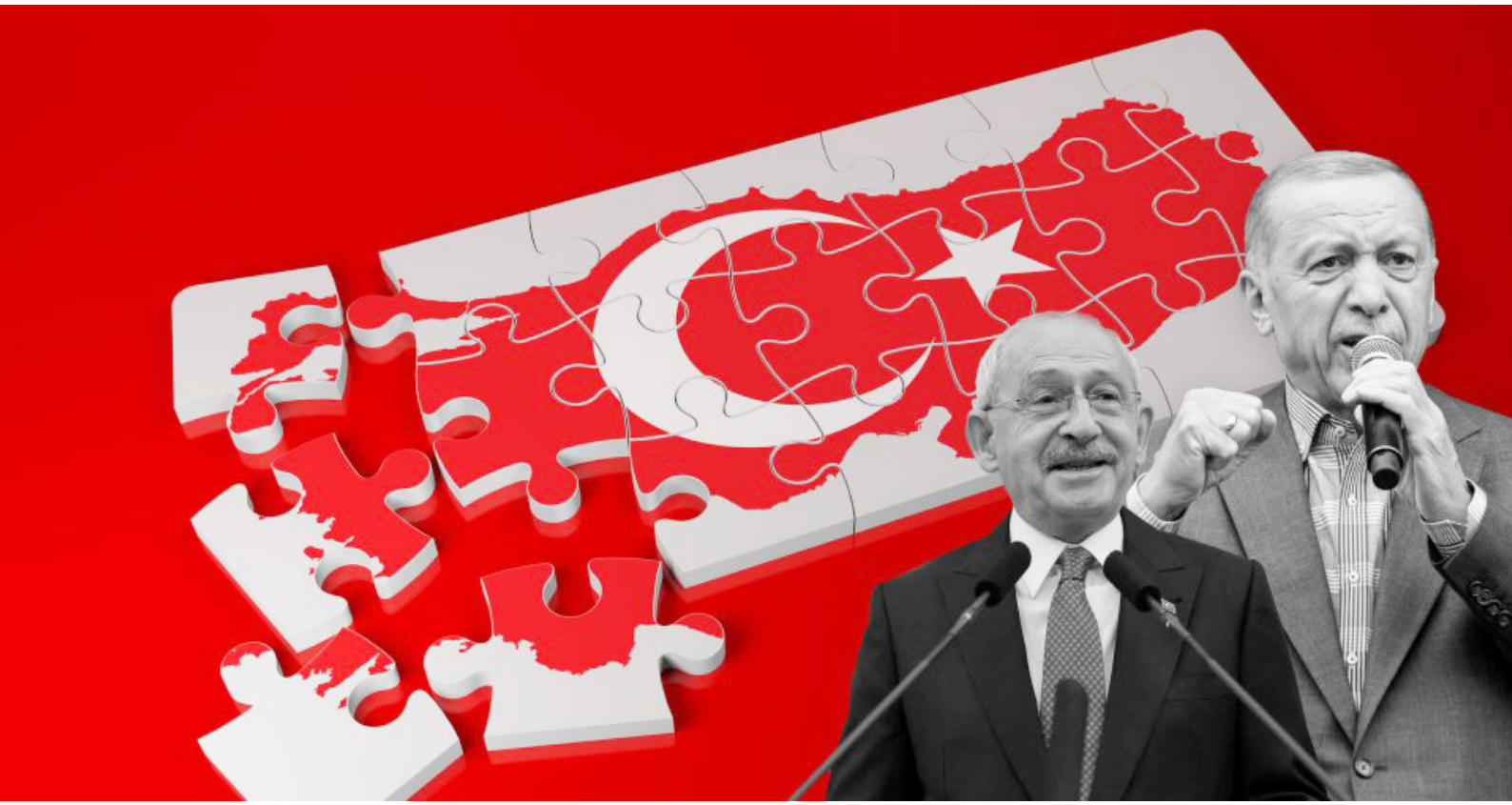

ماغنوس نوريل, كوردو باكسي:

استفتاء حول مستقبل الجمهورية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحتفل تركيا هذا العام بمرور مئة عام على الجمهورية العلمانية التي ظهرت بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩٢٣. إلا أنّ نتائج الانتخابات التي ستجري هذا الأسبوع في ١٤ أيار/مايو ستكون مؤشرًا على ما إذا ستستمر الجمهورية في التخبط أم لا. هناك الكثير على المحك. فالكثير من مواطني تركيا البالغ عددهم ٨٣ مليونًا يعتبرون هذه الانتخابات استفتاءً حول مستقبل تركيا بما فيه الخيار بين الديمقراطية واللا ديمقراطية وبين دولة علمانية ودولة إسلامية.

ويخوض الانتخابات منافسان رئيسيان هما الرئيس رجب طيب أردوغـان وخصمه كمال قليجدار أوغلو، مرشح تحالف كبير مناهض لأردوغان يضم ستة أحزاب معارضة. ويسعى هذا التحالف إلى تعزيز سلطة البرلمان والتراجع عن الكثير من التعديلات الدستورية التي وضعها أردوغان للرئاسة الحالية. كما يعِد بتطوير النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون وحرية التعبير والصحافة وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وشمل المرشحون القومي المتطرف سنان أوغان والديمقراطي الاجتماعي محرم إينجه، ومن المتوقع أن يحصلا معًا على حوالي ستة أو سبعة في المئة من الأصوات – ولكن الأخير انسحب الآن، ما يشير إلى أن أوغلو سيحصد جزءًا كبيرًا

> الاقتصاد متدهور في البلد والخزانة فارغة والعملة في انخفاض

من أصواته.

ثمة حقيقة واحدة لا جدال فيها: بناءً على الكثير من استطلاعات الرأي الأخيرة قد يخسر أردوغان، الذي يسيطر حاليًا على السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية معًا، الانتخابات. قد تدفع إخفاقات أردوغان الناخبين إلى الرغبة في إنهاء عهده. فالاقتصاد متدهور في البلد والخزانة فارغة والعملة في انخفاض. ويجب ألا ننسى عجز نظام أردوغان، المتسم بالخطاب الاستقطابي، في التصرف يوم ٦ شباط/ فبراير واحتواء تأثيرات أكبر زلزال هزّ تركيا في تاريخها.

ويُعد هذا الزلزال المدمر مثالاً صارخًا على القضايا التي تحبط الناخبين الأتراك بشدة. فقد دعم أردوغان إلى حد كبير خلال عهده مشاريع البناء المختلفة كبناء الطرق والأنفاق والمطارات والمنازل، لكن الزلزال فضح مشاركته، بمساعدة خمسة من الأوليغارشيين المقربين منه، في أعمال بناء احتيالية. فالمباني التي انتُهكت فيها معايير السلامة انهارت مثل بيوت من الورق وسحقت الناس بداخلها. لذلك كانت الانتقادات الموجهة ضد أردوغان بسبب التصاريح التي منحها لتلك المشروعات لاذعة جدًا، مع أن الحكومة حاولت إسكات تلك الانتقادات التي اثيرت ضد طريقة الحكومة في ادارة تلك الكارثة. ويعرف أردوغان، الذي وصل إلى السلطة قبل عقدين من الزمن بسبب محاولة إنقاذ فاشلة في أعقاب زلزال آخر، جيدًا قوة تأثير هذا النوع من الإخفاق على الناخبين. وما زاد الطين بلة هو ضرب الزلزال محافظات كان أردوغان يتمتع فيها تقليديًا بأكبر قدر من الدعم. إن جهود الإنقاذ الفاشلة في هذه المناطق يمكن أن تكلف أردوغان الكثير.

كما أضعف أردوغان شعبيته بشدة بين الكرد والنساء، أي الناخبين الذين ساعدوه ذات مرة في الوصول إلى السلطة. ومن المرجح أن يكون أردوغان قد أبعد بعض الناخبات بتصريحاته المهينة للنساء، لكن خسارة الأصوات الكردية مرجحة بشكل خاص. إن حكم أردوغان المدعوم من حزبَي الحركة القومية وهدى بار الإسلامي، اللذان يتبنان خطابا ينال من سمعة الكرد، قد أغضب الكرد داخل تركيا، كما أرعبهم دعم أنقرة للجماعات الإسلامية العنيفة في سوريا ضد وحدات حماية الشعب.

على الرغم من كل هذه التحديات التي يواجهها أردوغان والتي أكدتها استطلاعات الرأي، هناك قضية ملحة واحدة بدأ المراقبون مناقشتها في الأسابيع التي سبقت الانتخابات: ماذا لو لم يحترم أردوغان النتائج؟ إن تسليم رئيس بيرو السابق أليخاندرو توليدو ودخوله السجن بعد اتهامه بالفساد يُرسي سابقة مخيفة

> أضعف أردوغان شعبيته بشدة بين الكرد والنساء

لأردوغان. وقد أشار الكثير من المراقبين إلى أن أردوغان لن يتخلى عن السلطة بسهولة، وإلى خطر محتمل من أن تقود النتائج جهاز الأمن الخاص لأردوغان المسمى «سادات» إلى حمل السلاح ليلة الانتخابات.

وحتى لو خسر أردوغان الانتخابات وقبِل بالنتائج، فلن تكون الحكومة الجديدة بالضرورة في موقف سهل. فقد غذّت سنوات سلطة أردوغان الاستياءات العرقية والدينية والسياسية في جميع المجالات، كما أن أسلَمَتَه التدريجية لتركيا قد أدت إلى استقطاب البلاد وزيادة التوترات فيه، كما جرّت توغلاته العسكرية في العراق وسوريا الدولة إلى مهام مكلفة وخطرة من دون أن تفضي إلى نتائج نهائية واضحة.

سيواجه التحالف المناهض لأردوغان، إذا وصل إلى السلطة، تحدياته الخاصة، وتحديدًا في مواجهة الأقلية الكردية في تركيا. وعلى الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي، أكبر حزب مؤيد للكرد في تركيا، قد أيّد قليجدار أوغلو في الانتخابات، لم يدخل الحزب في الائتلاف رسميًا. وفي المقابل، لا ترفض بعض أحزاب التحالف التي تناصر النظرة القومية المتطرفة والرؤية الكمالية، فكرة الحكم الذاتي الكردي أو على الأقل منح الكرد المزيد من التحرر. وعلى الرغم من ذلك لا يريد أي من أحزاب التحالف أن يعترف الدستور التركي بحق الكرد في ممارسة لغتهم وهويتهم. كما أن أحزاب التحالف العلمانية لا تعترف بعمليات الإبادة الجماعية للأرمن المسيحيين والآشوريين والسريان والكلدان واليونانيين البونتيك التي نُفّذت خلال الحرب العالمية الأولى.

وفما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية، لم يقدم أي من أطراف التحالف أي خطة لسحب الجنود الأتراك من ليبيا والعراق أو من سوريا. وقد تبنت أحزاب التحالف، لتجنب فقدان دعم الأتراك القوميين، نفس السياسة الخارجية التي اتبعها أردوغان خلال حملته الانتخابية. وحاليا، ليس لدينا أي إجابات واضحة بالنسبة إلى نوع التغييرات في السياسة الخارجية، إن وُجدت، في ظل حكومة تركية جديدة بدون أردوغان.

لذلك، وحتى لو خسر أردوغان الانتخابات، فإن كل هذه العوامل تشير إلى استمرار حالة تظل فيها الصراعات حاضرة في المشهد التركي.

*ماغنوس نوريل هو باحث مساعد في معهد واشنطن

*كوردو باكسي، كاتب وصحافي وخبير في علم الاجتماع، وهو كردي يحمل الجنسية السويدية. وفاز بجائزة «أولوف بالمه» عام ١٩٩٩.

سونر جاغابتاي:

حتى لو هُزم أردوغان، تبقى تركيا لقمة سائغة

* واشنطن بوست

يمكن لسقوط الرئيس الشعبوي رجب طيب أردوغان، في حال حدوثه في انتخابات يوم الأحد التي تخضع لمراقبة دقيقة وتشهد تنافساً متقارباً، أن يعيد تركيا بقوة إلى المسار الديمقراطي. إلا أن التوجه الجيوسياسي الفعلي لتركيا يبقى في عالم التخمينات، وهذا يوفر للشركاء الغربيين فرصة للمساعدة في توجيه تركيا ما بعد أردوغان في الاتجاه الصحيح.فهم يملكون الأدوات للقيام بذلك.

لقد وعد زعيم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كليجدار أوغلو، بإعادة بسط سيادة القانون في يومه الأول في سدة الرئاسة. ولهذه الغاية، تعهد تحالفه الكبير الذي يضم ستة أحزاب بالإفراج عن المسجونين ظلماً في عهد «حزب العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان، وبرفع القيود المفروضة على الحريات الأساسية. كما وعد أيضاً بإعادة استقلالية المؤسسات التي تعرضت لضغوط من حكومة أردوغان، بما في ذلك القضاء. ونظراً لالتزام إدارة بايدن بدعم الديمقراطيات ضد الاستبداد، ستكون كل هذه التغييرات موضع ترحيب حار من دون شك.

ولكن الحسابات الجيوسياسية ما زالت غير واضحة. لقد عمد أردوغان على مدى العقد الماضي إلى إبعاد تركيا شيئاً فشيئاً عن الولايات المتحدة وأوروبا، وأقام علاقات

> **بإمكان اوروبا وامريكا المساعدة في جعل انتقال تركيا إلى الديمقراطية نهائياً**

مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تحديداً منذ محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٦، والتقى الزعيمان مرات كثيرة واتفقا على صفقات تقاسم السلطة في سوريا وليبيا وجنوب القوقاز. وعلى الرغم من أن تركيا قدمت طائرات بدون طيار ومعدات عسكرية أخرى لأوكرانيا، إلاّ أن أردوغان رفض المشاركة في العقوبات الأمريكية على روسيا، مما منح الأخيرة فرصة كبيرة في الوصول إلى الأسواق العالمية.

أما كليجدار أوغلو فهو ليس صديقاً لروسيا. فقد صرّح خلال مقابلة حديثة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن أنقرة ستمتثل للقرارات الغربية بشأن العقوبات. كما تعهد بتقريب تركيا من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وأيضاً بالموافقة على انضمام السويد – الذي علقه أردوغان – إلى حلف شمال الأطلسي قبل انعقاد قمة الحلف المقررة في تموز/يوليو.

إلا أن الروابط الاقتصادية القوية بين تركيا وروسيا يمكن أن تشكل عائقاً أمام التوصل إلى توافق تام مع الغرب، الأمر الذي أشار إليه كليجدار أوغلو في المقابلة مع «وول ستريت جورنال» عندما تحدث عن مدى صعوبة تحقيق هذا التوازن.

وقال إنه سيحاول الحفاظ على الاستثمارات التركية في روسيا، بينما يدعم سياسة العقوبات الشاملة على روسيا. ولذلك يبدو من الواضح أن واقع الأعمال سيحدّ من قدرته على المناورة.

ومن المؤكد أن احتمالات التقارب بين الولايات المتحدة وتركيا تزعج بوتين الذي سيرغب في عرقلة وصول كليجدار أوغلو إلى الرئاسة، ولكن من المتوقع أن يتجنب بوتين المواجهة المباشرة مع تركيا. فمن المنظور التاريخي، سيتحالف الأتراك مع الغرب إذا هددتهم روسيا.

وفي المقابل، من المرجح أن يلجأ بوتين إلى سلاحه التجاري لاستهداف الاقتصاد التركي. فقد يحظر بوتين الزيارات السياحية إلى تركيا (ربما مستهدفاً بـ «مخاوف أمنية») ومن الممكن أن يسعى إلى الحد من الواردات الزراعية، كما يمكن أن يطالب أيضاً بالتسديد الفوري لفواتير الطاقة المتأخرة والمستحقة على أنقرة ويفرض تطبيق زيادة أسعار على صادرات الغاز الطبيعي إلى تركيا. وستكلف هذه الخطوات الوضع الاقتصادي الهش في تركيا عشرات مليارات الدولارات، وربما تُسبب أزمة في سوق صرف العملات.

يجب أن يكون هذا كله على رأس أولويات كليجدار أوغلو. فهو يعلم أنه ليست هناك أي حكومة ائتلافية أنهت ولايتها الكاملة منذ ظهور أول إدارة قادها ائتلاف في البلاد في ستينيات القرن الماضي. ومن شأن الانهيار الاقتصادي، المترافق مع المشاحنات الائتلافية، أن يضعف إدارته ويبطل فعاليتها في نظر الناخبين. ولذلك قد تؤدي هذه التطورات إلى العودة السياسية لأردوغان

على إدارة بايدن أن تعمل بجد لإيجاد مخرج من هذا المأزق

كما حدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

ولكن بإمكان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة المساعدة في جعل انتقال تركيا إلى الديمقراطية نهائياً.

منذ إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي في عام ١٩٩٥، التي لا تغطي سوى السلع الصناعية، تشكل الروابط الاقتصادية ركيزة العلاقات بين الاتحاد الأوروبـي وتركيا. وتجدر الإشارة إلى أن كليجدار أوغلو يريد تعميق الاتحاد ليشمل أيضاً الخدمات، ولذلك يتعين على الاتحاد الاوروبي أن يشير مع انطلاق رئاسة كليجدار أوغلو إلى رغبته في القيام بذلك.

بإمكان واشنطن أيضاً أن تؤدي دوراً رئيسياً في هذه المسألة، وذلك من خلال إعادة العمل بالروابط الدفاعية التي تشكل أساس العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن إحدى المسائل الشائكة في العلاقة تتمحور حول قرار أردوغان شراء نظام الدفاع الصاروخي «إس-٤٠٠» من روسيا، ونتيجة لذلك طردت الولايات المتحدة تركيا من برنامج الطائرات المقاتلة «إف-٣٥» في عام ٢٠١٩، ثم فرضت عقوبات على قطاعها الدفاعي في العام التالي.

يجب على إدارة بايدن أن تعمل بجد لإيجاد مخرج من هذا المأزق. فإذا التزم كليجدار أوغلو بعدم تفعيل صواريخ «إس -٤٠٠»، ووافق في النهاية على وضعها تحت حراسة مشتركة مع حلف شمال الأطلسي، يتعين حينذاك على واشنطن الموافقة على طلب أنقرة شراء طائرات مقاتلة من طراز «إف-١٦» و«إف-٣٥».

ولن يمحو هذا النوع من المبادرات جميع الخلافات بين تركيا وشركائها. على سبيل المثال، من المؤكد أن دعم الولايات المتحدة لـ «وحدة حماية الشعب» الكردية في سوريا سيبقى حجر عثرة في العلاقة.

لكن من شأن الخطوتين إذا اتُخذتا معاً، أن تبعثا رسالة قوية إلى الأسواق. ويولي المستثمرون العالميون اهتماماً وثيقاً بالتوجهات الجيوسياسية لتركيا، بسبب قلقهم بشأن ما يعنيه الانجراف إلى مدار روسيا على العائدات على المدى الطويل. ولكن إذا تبيّن أن تركيا عادت بقوة إلى الجناح عبر الأطلسي، فقد يؤدي ذلك إلى تدفقات نقدية كبيرة - أي تدفقات داخلية يمكن أن تساعد في تعويض أي خسائر فادحة قد يلحقها بوتين.

وعلى الرغم من أن رئاسة كليجدار أوغلو تكتنفها الشكوك، إذا اختار مواطنو تركيا الديمقراطية بدلاً من الاستبداد، فيجب على الولايات المتحدة وأوروبا دعم هذا الخيار. فتحويل تركيا لكي تكون أكثر ديمقراطية أمر سهل التحقيق ويصب في فائدة الجميع.

* زميل أقدم ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن.

الانتخابات أصعب اختبار لأردوغان في مسيرته السياسية

أنقرة – تضع الانتخابات الرئاسية التي تشهدها تركيا الأحد الرئيس رجب طيب أردوغان في سباق محتدم مع منافسه المعارض كمال قليجدار أوغلو، ومن الصعب الاعتقاد بأن السياسي الذي حكم تركيا بقبضة قوية سيقر بالهزيمة عن طيب خاطر ويترك منصبه بهدوء.

ويمكن الشعور في شوارع تركيا بحالة من عدم اليقين والقلق والترقب والتوتر تجاه ما قد تحمله نتائج الانتخابات في طياتها لثاني أكبر دولة في أوروبا بعدد سكان يبلغ ٨٥ مليون نسمة. وهناك عدد كبير من الأتراك من بينهم جيل جديد من الناخبين يتوقون إلى التغيير.

لقد أنهكهم التضخم الطاحن وانهيار الليرة والتدني الحاد في مستويات المعيشة، بالإضافة إلى الزلزال المدمر الذي وقع في فبراير الماضي وأودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص وشرد الملايين.

وتشير استطلاعات الرأي إلى تقدم قليجدار أوغلو، لكن أردوغان رغم ذلك قد يفوز نظرا لقاعدة الدعم القوية التي يتمتع بها بين أبناء الطبقة العاملة المتدينة في قلب الأناضول.

ويعتقد من تابعوا صعود أردوغان على مدى العقود الثلاثة الماضية أنه سيقاتل بكل الوسائل للاحتفاظ بالسلطة وقد يستخدم موارد الدولة لصالحه لانتزاع فوز بفارق طفيف أو الطعن في أي هزيمة بفارق ضئيل.

وقال الكاتب الصحافي التركي قدري جورسل "إنه

سيطعن في النتائج إذا لم تكن في مصلحته وإذا كان الهامش ضئيلا، لكنه لن يستطيع فعل الكثير إذا حققت المعارضة فوزا ساحقا. إنه في أضعف نقاط حياته السياسية».

وفي رد على سؤال عن اعتراض أردوغان المحتمل على النتيجة، قال مسؤول رئاسي لرويترز إنه في حالة حدوث مخالفات سيتم تقديم طعون إلى لجنة الانتخابات وهو أمر قال إنه يحق لحزب الشعب الجمهوري المعارض القيام به أيضا. وأضاف "لكن إذا خسر الانتخابات، فإن القول 'إنه لن يترك منصبه' لا معنى له وبلا أساس».

ووفقا لنظام التصويت التركي، فإن أي مرشح يصبح فائزا بحصوله على أكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات، وإذا لم يحصد أي مرشح هذه النسبة تجري جولة إعادة تحدد الفائز، وهو تصور محتمل لأن استطلاعات الرأي تظهر عدم حصول أردوغان وخصمه على أغلبية.

> رئيس يمثل خطرا على الحكم سواء فاز في الانتخابات أو خسرها

وأردوغان هو الزعيم الأكثر نفوذا منذ أن أسس مصطفى كمال أتاتورك تركيا الحديثة قبل قرن، وكدس السلطات في يديه بتبني نظام حكم رئاسي تنفيذي، وقمع المعارضة وألقى بالمنتقدين والخصوم في السجون، وضغط على وسائل الإعلام والقضاء والاقتصاد وأقال آخر ثلاثة محافظين للبنك المركزي في عامين.

وبعد محاولة انقلاب ضده عام ٢٠١٦، أبعد جنرالات أقوياء وأخضع الجيش وحاكم بعض الضباط وأعقب ذلك قمع المعارضين. وإلى حد ما، قاد أردوغان وحزبه العدالة والتنمية تركيا بعيدا عن نموذج أتاتورك العلماني وتوجه بها نحو أجندة ذات مرجعية إسلامية.

ويصفه خصومه بأنه سلطان يطمح لمنافسة أتاتورك كشخصية تاريخية.

وقال جورسل إن أردوغان «كدس السلطة بين يديه ولن يتمخض مثل هذا النظام إلا عن أزمة، إنه يخلق أزمة إدارة وأزمة اقتصادية وأزمة دولة». ويعزو معظم الاقتصاديين التضخم المتفاقم الذي لامس ٨٥ في المئة العام الماضي والأزمة المالية القائمة منذ أمد طويل إلى سياسات أردوغان غير التقليدية وسوء الإدارة. ويقول أردوغان إنه سيظل متمسكا بسياسته الاقتصادية التي تركز على خفض أسعار الفائدة إذا فاز».

قبل ثلاثة أيام من التصويت، ظل أردوغان المقاتل يستعرض على شاشات التلفزيون وفي مضمار حملته الانتخابية النجاحات السابقة المتمثلة في مشروعات ضخمة في مجالات الدفاع والغاز والصناعة. وقال سنان أولجن مدير مركز إيدام البحثي في إسطنبول «ما يحركه هو السلطة والشعور بأنه يؤدي رسالة. إنه يريد منافسة أتاتورك».

وتضررت حظوظ أردوغان بسبب الاقتصاد المتدهور وما اعتبره منتقدون تعاملا فاترا مع الزلزال، خاصة بعد ما أثير حول إفلات بعض مقاولي الإنشاءات في المناطق الأكثر تضررا من العقاب على الرغم من انتهاكات بناء سابقة مما فاقم من ضعف صمود المباني أمام الزلازل.

وقال جورسل "جاء أردوغان إلى السلطة في غمرة أزمة اقتصادية وزلزال مدمر وسيغادر في الظروف نفسها"، في إشارة إلى التضخم المتصاعد في تسعينات القرن الماضي في أعقاب زلزال عام ١٩٩٩ بالقرب من إسطنبول. ويشير محللون إلى أن التضخم والأزمات

الاقتصادية أدت تاريخيا إلى إسقاط كل حكومة تركية اعتُبرت مسؤولة عن سوء إدارة شؤون الدولة.

وقال أولجن «الاقتصاد هو الذي أفقده شعبيته (..) أصبح اقتصادا لا يعمل وفق مبادئ حرة ونزيهة، لكن على أساس مصالح خاصة». ويكابد الكثير من الأتراك لتغطية كلفة الطعام والتعليم وإيجار السكن بعد أن أصبح الحد الأدنى للأجور الشهرية للعمال يعادل ٤٣٦ دولارا بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية.

وعندما وصل أردوغان إلى السلطة عام ٢٠٠٣ كانت تركيا تعيش حالة انتعاش اقتصادي وبدت وكأنها تكتب قصة نجاح مدهشة يحسدها عليها جيرانها. ويتمتع الرجل نفسه، وهو ابن قبطان بحري، بشخصية كاريزمية مميزة. إنه قادر على بث الحماس في مسار الحملة الانتخابية بفضل وشيجة وجدانية تربطه بالجمهور الشغوف على امتداد الأناضول.

وينسب مؤيدون، بل ومنتقدون، الفضل إلى أردوغان وفريقه في الإنجازات المبكرة لتحسين أوضاع الفقراء بتوفير إمدادات الكهرباء والمياه وزيادة دخل الفرد وتوزيع الثروة ونشر الرعاية الصحية وبناء مدارس ومراكز رعاية طبية وطرقات وجسور ومطارات جديدة.

ويقول أنصاره وأيضا معارضوه الليبراليون إن أردوغان ترك بصمته أيضا بجعل تركيا قوة إقليمية، كما رفع الحظر على الحجاب مما سمح للنساء المحافظات بحرية العمل في القطاع العام والالتحاق بالجامعات.

لكن المنتقدين يقولون إنه أفسح المجال أمام تشكل طبقة جديدة فاسدة من أوليغارشية "نمور الأناضول" ورجال الأعمال وأباطرة مقاولات البناء، وهم أصحاب مصالح خاصة حلوا محل التكتلات التقليدية للمعسكر العلماني.

وبعد الانتصارات الانتخابية المتعاقبة، تبدد تقبل أردوغان لأي تحد لسلطته وأصبح الانحدار نحو الحكم الاستبدادي أكثر جلاء. وأضعف الرئيس الأجهزة المهمة للدولة. وانتقل حلفاء الماضي المقربون إلى صفوف المعارضة.

وقد يصبح تصويت يوم الأحد نقطة تحول. فقد تعيد هزيمة أردوغان تركيا إلى ماضيها الديمقراطي الأكثر علمانية الذي وعد قليجدار أوغلو بإحيائه بتحرير المؤسسات من قبضة الدولة.

> **"تبدد تقبل أردوغان لأي تحد لسلطته وأصبح الانحدار نحو الحكم الاستبدادي أكثر جلاء"**

ويقول منتقدون إن فوز أردوغان قد ينذر بحملة قمع أكبر على الخصوم السياسيين وعلى ما تبقى من مؤسسات مستقلة. وقالت أصلي آيدينتاسباس الزميلة الزائرة في معهد بروكنغز إن التصويت ليس على الديمقراطية فحسب وإنما يتعلق بمدى قدرة تركيا على العودة إلى حكم سيادة القانون بين جميع المواطنين.

وأضافت «هناك شعور بأن كل شيء يعتمد على أهواء شخص واحد، وأن جميع القرارات يتخذها الرئيس أردوغان، من أقل الأمور شأنا إلى شؤون الدولة. والناس، حتى الذين يحبونه، أصبحوا يرون في ذلك خطرا على الحكم». ومضت تقول "سواء فاز بفارق طفيف أم لا، أشعر أن عهد أردوغان قد ولى. المجتمع التركي مستعد للمضي قدما».

*في العمق/ صحيفة «العرب» اللندنية

د. محمد نور الدين:

تخليد «الإردوغانية» أو إحياء «الأتاتوركية»

يوم الأحد، يتوجّه حوالى ٦٠ مليون ناخب تركي إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، و٦٠٠ نائب هم مجموع أعضاء البرلمان. ويحقّ لثلاثة ملايين ونصف مليون ناخب الإدلاء بأصواتهم في الخارج، ليصبح مجموع الناخبين نحو ٦٤ مليوناً، خمسة ملايين منهم ممَّن تعدّت أعمارهم الـ١٨ سنة، ينتخبون للمرّة الأولى. وإذ تدخل البلاد مرحلة صمت انتخابي سيبدأ في تمام الساعة السادسة من مساء السبت، سينطلق الاقتراع في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي ويستمرّ حتى الخامسة مساءً.

وبعد أن يختم الناخب خانة الحزب الذي يختاره من قائمة الأحزاب المتنافسة، يقوم أيضاً بختم خانة المرشّح للرئاسة، ثمّ يضع القائمتَين في مغلّف واحد، فيما لا يشترط القانون الانتخابي أن يغمس الناخب إصبعه بالحبر، وهو أمر اعترضت عليه المعارضة، لأن من شأنه أن يفتح باباً واسعاً للتزوير. وتجرى الانتخابات النيابية وفق القاعدة النسبية التي تشترط أن ينال أيّ حزب أو تحالف ٧٪ في دائرته (وليس على مستوى تركيا)، ليتمثّل في البرلمان. ويخوض الانتخابات ٢٦ حزباً بشعاراتها الخاصة، موزّعة على أربعة تحالفات، و١٦ حزباً منفرداً، وحوالى تسعة أحزاب من دون شعاراتها الخاصة، وبإدراج أسماء مرشّحيها في لوائح أحزاب أخرى. ويمثّل «تحالف الجمهور» أحزاب السلطة، وأهمّها حزبا «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»، فيما يمثّل المعارضين تحالفان رئيسان، هما: «تحالف الأمّـة» - أبرز أحزابه «الشعب الجمهوري» و«الجيّد» -، و«تحالف العمل

والحرية» – أبرز أحزابه «اليسار الأخضر» الكردي (الشعوب الديموقراطي) و«العمال التركي» –.

أيضاً، هناك «تحالف أتا» (الأجداد) الصغير المكوّن من حزبَي «النصر» و«العدالة»، والذي رشّح سنان أوغان. وتتناقض استطلاعات الرأي بشكل كبير بالنسبة إلى النتائج، لكنّها تعطي معدّلاً وسطيّاً، كما يلي: «العدالة والتنمية» (٣٥٪)؛ «الشعب الجمهوري» (٢٧٪)؛ «الجيّد» (١٢٪)؛ «اليسار الأخضر» (١٠٪)؛ «الحركة القومية» (٧٪)؛ «مملكت» (٣٪)؛ «الديموقراطية والتقدّم» (٣٪)؛ «المستقبل» (٢٪) والسعادة (١٫٥٪).

أمّا بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، فتضمّ قائمة المرشّحين أربعة أسماء، هم بحسب ترتيب صورهم في القائمة من اليسار إلى اليمين: رجب طيب إردوغـان، ومحرم إينجه (أعلن انسحابه)، وكمال كليجدار أوغلو، وسنان أوغان. وقد أحدثت القائمة بشكلها النهائي لغطاً، إذ لم تُتّبع قاعدة محدّدة لترتيب الأسماء والصور، فيما ترى المعارضة أن وضع صورة إردوغان في البداية وكليجدار أوغلو في المرتبة الثالثة يخفي نوايا مبيّتة، على اعتبار أن الناخب المتردّد قد «يستسهل» ويختار الأوّل.

وبحسب استطلاعات الرأي، سينال إردوغان نحو ٤٥٪ من الأصوات، وسيحصل كليجدار أوغلو على النسبة نفسها. ومع إعلان إينجه الذي كان يمكن أن ينال ٥٪ إلى ٧٪ من الأصوات (نسبة كافية للتأثير في النتائج)، تتعزّز حظوظ كليجدار أوغلو في الدورة الأولى، في ما لو توجّهت قاعدة زعيم «مملكت» للتصويت لزعيم «الشعب الجمهوري». أمّا أوغان فسيحصل، وفق الاستطلاعات، على ٢٪ من الأصوات.

ولا شكّ في أن الانتخابات الرئاسية هي الأهمّ، وبما لا يقاس، مقارنةً بتلك النيابية، لا سيما وأن جميع الصلاحيات تقريباً باتت محصورة بيد الرئيس.

لكن، وفي حال لم تسفر الجولة الأولى عن فوز أحد، وجرت إعادة التصويت في الـ٢٨ من أيار، فسيكون لنتائج البرلمانيات تأثيرها النفسي على المتنافسَين للرئاسة، إذ سيشكّل فوز السلطة أو المعارضة بالغالبية المطلَقة في البرلمان، دافعاً لفئات معيّنة لتغيير خياراتها، أو لآخرين لم يقترعوا في الدورة الأولى للإدلاء بأصواتهم في الثانية.

وينافس رجب طيب إردوغـان، للمرّة الثالثة، على منصب الرئاسة، تحت شعار «الرجل الصح في الزمن الصح»، محمّلاً بالنجاحات التي حقّقها في السابق، وعلى رأسها ما يعتبره «إنـجـازات وطنية» كـبـرى: مـن مـطـارات وجسور وسفن حربية ومسيّرات واكتشافات غاز طبيعي وصنع سيارة محلّية، واعداً، إذا فاز، برفع الأجور وإعفاءات من الضرائب، وغيرهما الكثير.

> ما يجري حرب بين التيار الإسلامي والتيار العلماني

وهو لا يوفّر نقداً أو تهديداً إلاّ ويوجّهه للمعارضة التي يقول إنها تتحالف مع «الإرهاب الكردي» و«إرهاب» فتح الله غولين، وإنها تريد، بالتآمر مع الغرب، تقزيم تركيا وسلْبها «استقلالها»، محذّراً أيضاً من أنه لن يسلّم السلطة لتحالف «يُدار من قنديل». غير أن ما كان سبباً رئيساً في نجاحات إردوغان السابقة، وهو الملفّ الاقتصادي، يبدو غائباً اليوم، فيما تعكس استطلاعات الرأي، في ظلّ الأحوال الاقتصادية المتردّية، أن ما يهمّ المواطن هو الوضع المعيشي، وليس السياسة الخارجية مثلاً. وفي هذا الإطار، حمل علي باباجان، رئيس حزب «الديموقراطية والتقدّم» وأحد أطراف «تحالف الأمّة»، والذي كان وزيراً

للشؤون الاقتصادية في السنوات الذهبية لـ«حزب العدالة والتنمية» قبل أن ينشقّ عن إردوغان عام ٢٠١٩، في مهرجان حاشد في إسطنبول تأييداً لكليجدار أوغلو، ورقة المئتي ليرة، وقال للحشود: «هذه كانت تساوي ١٣٥ دولاراً. الآن تساوي عشرة دولارات».

وفي المقابل، ومن ضمن وعودها الكثيرة، تتكرّر إشارة المعارضة إلى ما تمثّله الانتخابات الرئاسية من فرصة لتغيير النظام من رئاسي إلى برلماني، وليس فقط السلطة. كذلك، يحظى كليجدار أوغلو بدعم قواعد «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي الذي يمثّل غالبية الناخبين الكرد، ويُعتبر الحزب الثالث أو الرابع في البرلمان بـ١٠٪ - ١٢٪ من الأصوات.

وهو دعم شكّل إضافة نوعية وكمّية مهمّة لمرشّح المعارضة، وجعل حظوظه للفوز بالرئاسة أكبر؛ إذ تقدّر استطلاعات الرأي أن ينال حوالي ٧٠٪ من أصوات الكرد، في مقابل ٢٠٪ ستذهب إلى إردوغان. وما قد يسهم أيضاً في تضاؤل ما سيحصل عليه الرئيس الحالي، انشقاق رموز مهمّة في حزبه، عنه، من مِثل أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، وتأسيسهما حزبَي «المستقبل» و«الديموقراطية والتقدّم»، وانضمامهما إلى «تحالف الأمّة». وعلى رغم أنهما حزبان صغيران، فإن ما سيحصلان عليه يقارب الـ٥٪ من حصّة «العدالة والتنمية»، وهي نسبة مهمّة في صراع يدور على النقطة والفاصلة.

على أيّ حال، ما سيجري بعد غد ليس انتخابات عادية، بل حرب بين التيّار الإسلامي الذي يمثّله إردوغان، والتيّار العلماني الذي يمثّله كليجدار أوغلو. وفي حال خسارة الرئيس الحالي، فمن المتوقّع أن تشهد تركيا انقلاباً في طريق العودة إلى العلمنة ووقف مسار أسلمة الدولة، كما مراجعةً لنظام الحكم الفردي المطلَق الذي أسّسه إردوغان عام ٢٠١٨، وربّما بدء نوع من المصالحة مع الكرد، ولو بحدود معينة.

كما سيعني فوز كليجدار أوغلو انتصاراً تاريخيّاً للعلمانية، إذ إن شخصاً ينتمي إلى المذهب العلوي سيكون للمرّة الأولى رئيساً للجمهورية، وهو ما سيفتح الباب أمام كسر إحدى أكبر المحرّمات في تاريخ تركيا، وعنوانها: ألاّ يتبوّأ علوي أيّ منصب مهمّ، ولو كان رئيس الأركان (يعادل ذلك بالأرقام أن تركيا ذات الغالبية السنّية (٧٠٪) تنتخب شعبيّاً شخصاً من الأقلّية العلوية (٢٠٪)). أيضاً، ستكون لخسارة إردوغان، في حال وقعت، تأثيرات كبرى على مشروع التوسّع العثماني، ربّما تتيح تصحيح السياسة الخارجية لتكون وفق مبدأ الحياد في المنطقة العربية طبقاً لشعار أتاتورك: «سلام في الوطن، سلام في العالم».

> **سيعني فوز كليجدار أوغلو انتصاراً تاريخيّاً للعلمانية**

أمّا في حال فوز إردوغان، فهذا يعني استمرار الواقع القائم حالياً، مع احتمال أن يتشدّد الرجل أكثر في المسار الداخلي، في اتّجاه تعزيز النزعة الدينية واستغلال هزيمة العلمانيين ليضرب ضربته النهائية في استئصال هذا التيار والتأسيس لعام ٢٠٥٣ (الذكرى الـ٦٠٠ لفتح القسطنطينية)، وعام ٢٠٧١ (الذكرى الألف لمعركة ملازكرد بين السلاجقة والبيزنطيين). كما لا يُتوقّع أن يبادر إلى أيّ محاولة للمصالحة مع الكرد وتلبية بعض مطالبهم، فيما قد يعود أيضاً إلى التشدّد في القضايا الخارجية على اعتبار أنه لم يَعُد بحاجة إلى تقديم «تنازلات» كان بحاجة إليها قبل الانتخابات.

تورغوت اوغلو:

هل سيترك أردوغان مقعد الرئاسة إذا خسر الانتخابات؟

*اندبندنت عربية

في ظل اقتراب الانتخابات التركية المقررة في ١٤ مايو (أيار)، تثير التصريحات التهديدية المتزايدة والصادرة عن الجانب الحاكم عديداً من الأسئلة والتساؤلات حول ما إذا كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيتنحّى في حالة خسارته الانتخابات.

وبدأ الرئيس أردوغان، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس حزب العدالة والتنمية، إطلاق التصريحات التي تحمل في طياتها تهديداً، كما أنه لاستكمال تهديداته الكلامية أخذ يلتقط صوراً بزي عسكري يشبه زي الطيارين، ووضع صورته كمقاتل طيار في ملفه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي.

واتهم الرئيس التركي المرشح عن الائتلاف الجمهوري منافسه كمال كليتشدار أوغلو، بدعم حزب العمال الكردستاني، وهي تهمة لا أساس لها.

وفي السياق نفسه، أكد وزير الدفاع خلوصي أكار أمام جمهوره عندما هتفوا له: «إن قلت لنا اضربوا فسنضرب، وإن قلت لنا موتوا فسنموت»، فأجاب «سيأتي الوقت الذي يأتي فيه دورهم». كما وصف وزير الداخلية، سليمان صويْلو، أيّ تغيير محتمل في السلطة عقب انتخابات ١٤ مايو بأنه «انقلاب».

وبالنظر إلى هذه التطورات، يتساءل كثيرون عما

> خسارته قدتؤدي إلى اضطرابات وصراعات داخلية في الحكومة وفوضى وعنف الشوارع

إذا كان الرئيس أردوغـان سيتخلّى عن السلطة إذا فشل في الانتخابات؟ والجواب، أنني لست قلقاً من ذلك، ففي نهاية المطاف، إذا خسر في الانتخابات، فمن المرجح أنه سيغادر الحكم.

لكن، هذا لا يعني أن ذلك سيكون سهلاً سلساً، بل لا تزال هناك بعض المخاوف قائمة بسبب وجود مجموعات مسلحة قريبة من حزب العدالة والتنمية وكذلك حليفه الجديد حزب «هُدا بار» (حزب الله). وبالتالي فإن خسارة أردوغان الانتخابات قد تؤدي، بحسب بعض المحللين، إلى حـدوث اضطرابات وصراعات داخلية في الحكومة.

ومع ذلك، لا أتوقع أن تنضم الغالبية العظمى من مؤسسات الدولة إلى هذا السلوك الأحمق، بل ستلتزم غالبية المؤسسات القانون، وتؤدي مهامها بشكل سلمي. لكن إذا توزّطت في الفوضى والعنف، فإن الوضع سيتطور إلى مستوى أخطر وأكثر تعقيداً.

في حالة وقوع هذا السيناريو، من المحتمل أن تتعرض تركيا لأزمة كبيرة تبلغ مستوى الفوضى والانهيار الاجتماعي. لا أتوقع أن تعرّض الجماهير من الشعب نفسها للخطر بسهولة من أجل حكومة خاسرة في الانتخابات. وبالأخص بعد سنوات من الاستياء وفرصة الحصول على تغيير في السلطة، سيكون رد فعل المعارضة الشعبية قاسياً، وستتعقد الأوضاع في تركيا، بالتالي لن نتوقع من المعارضة رد فعل هادئاً إذا لم يتم احترام نتيجة الانتخابات.

وبالنسبة إلى التهديدات التي تأتي من جانب حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان أرجح تفسيرها على أنها حالة من الذعر والقلق بدلاً من التهديد. ولذلك أعتقد أن رجب طيب أردوغان من خلال ارتداء الزي العسكري يرغب في إيصال رسالة ترمز إلى سياسة أمنية وانضباطية، حيث يرى نفسه يمثل هذه السياسة، ويتحكّم في الجانب العسكري بوصفه القائد الأعلى. والملاحظ أنه في هذه الانتخابات، لا يقدم أردوغان أي وعود تتعلق بمستقبل البلاد، بل يظهر في موقف الدفاع أكثر منه في الهجوم.

من ناحية أخرى، يُعد هتاف «إن قلت لنا اضربوا فسنضرب، وإن قلت لنا موتوا فسنموت» شعاراً معروفاً في بلدنا، ويعود إلى الجماعات اليمينية والقومية والفاشية. وعلى رغم أنه قد يُفترض أن إطلاق مثل هذا الشعار يشكل تحدياً سياسياً، فإن القيادة العليا في سلك الدولة عادةً لا تعطي أهمية كبيرة لمثل هذه الهتافات الحماسية. على الأقل، هذا هو الاعتقاد الراسخ عندي. لذلك، أنا واثق بأن التهديدات التي تصدرها الحكومة ليست بسبب قوتها، إنما منبعها قلقها.

أصبحنا بين الفينة والأخرى نسمع عبارات مثل «إذا تغيرت الحكومة في ١٤ مايو...»، و«إذا خسرنا في ١٤ مايو...» من قبل أنصار الحزب الحاكم، وتعكس هذه

> سيحاولون التلاعب في الانتخابات أو التدخل في نتائج الانتخابات

العبارات حالة قلق وخوف متزايد، وحتى اعتقاد، ينمو بداخلهم تجاه الخسارة المحتومة. عند قراءتنا لهذه العبارات، يبدو أن هناك في المجتمع اتجاهاً واضحاً نحو التغيير. وتوجد أيضاً محاولات لمنع هذا التغيير. يقولون «هذه الحكومة قوية جداً وصحيحة، وهي تقود تركيا نحو الاستقلال والمستقبل بقوة، وإذا رحلت أو خسرت الانتخابات، فسيكون ذلك ضربة دستورية ضد تركيا». يعكس هذا القول من جانب رؤية داخلية بدأت في التوجس من مجرى الأحداث، لكن تحمل هذه التصريحات في جانبها الآخر طابعاً تهديدياً يهدف إلى تقويض معنوية المعارضة الشعبية. إضافة إلى ذلك، يكشف تصريح وزير الداخلية سليمان صويلو عن وجهة نظره التي تفتقر إلى فهم الديمقراطية. يعتبر صويلو التقارب بين الأطياف السياسية المختلفة ومساعي تركيا لتحقيق تطور نحو أن تصبح دولة أكثر ديمقراطية، وتجميع القوى وتوحيدها لتحقيق تغيير في السلطة عبر الانتخابات، على أنه «انقلاب على الديمقراطية».

عندما نأخذ في الاعتبار انتخابات إسطنبول في عام ٢٠١٩، فإن الحكومة ألغت الانتخابات التي خسرتها، لكنها خسرت في المرة الثانية بفارق أكبر. بالطبع، ستطعن الحكومة هذه المرة أيضاً في نتائج الانتخابات، وتضغط لإعادة إجراء الانتخابات.

إنهم سيحاولون التلاعب في الانتخابات أو التدخل في نتائج الانتخابات التي سيكون الفارق بين المرشحين قريباً جداً، وذلك باستخدام القوة القانونية وقوة السلطة والسيطرة على المؤسسات، وسيقومون بالاعتراض والمحاولة في ذلك.

ومع ذلك، يجب أن لا ننسى أيضاً أن تركيا مرّت بفترة طويلة من الاعتراض السياسي، وصناديق الاقتراع هي الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها الناخبون للتعبير عن آرائهم. آمل في أن يكون الفارق بين المرشح الفائز ومنافسه كبيراً بحيث يُحسم الموضوع، ولا يترك مجالاً للجدالات الفارغة. فإذا تجلت الاعتراضات بقوة وفازت المعارضة بفارق ملحوظ ستتلاشى تلك المناقشات.

وأخيراً، أود التذكير بأننا كنا نقول «لن يشارك أردوغان في انتخابات غير محسومة النتائج». وها هو يشارك. فماذا سيفعل إذا لم يشارك؟ هل سيُلغي الانتخابات؟ وكنا نقول أيضاً: «مهما كان الأمر فإنه سيفوز». لكنه خسر في إسطنبول وأنقرة، ولم يستطع تغيير النتائج. الآن نقول: «إذا خسر الانتخابات، لن يغادر». لا، إن قوته نابعة من كونه آخذاً بزمام السلطة، وإذا خسر، فلن يقف بجانبه أحد، وإذا نشبت الفوضى فسيغادر.

*محلل سياسي تركي

وائل نجم

مسارات ما بعد الانتخابات التركية

يتوجّه قرابة ٦٠ مليون ناخب تركي إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في انتخاباتٍ أقلّ ما يُقال فيها إنّها ستحدّد مصير تركيا، بل ربما مناطق عديدة من العالم، وسترسم مسارات جديدة في الداخل التركي وعلى مستوى علاقات وسياسة تركيا الخارجية.

وعلى أهمية الانتخابات النيابية التي تجري بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية، غير أنّ ما يأسر الاهتمام ويشدّ الأنظار المنافسة المحتدمة بين المرشّحين الرئاسيين الرئيسيين، رجب طيب أردوغان وكمال كليجدار أوغلو. إذ يتحدّد على فوز أحدهما مصير تركيا ومستقبلها، وتتكشّف المسارات التي يمكن أن تسلكها تركيا في المرحلة المقبلة. ولذلك، تتعامل أغلب الدول مع الاستحقاق التركي كما لو أنّه دولي عالمي، وليس حدثاً تركياً داخلياً، خصوصا أنّ سياسة تركيا الخارجية، بقيادة أردوغان، اعتمدت في الأعوام الأخيرة مبدأ التوازن بالعلاقة بين المحاور الدولية أو حتى في علاقاتها الثنائية مع الدول، على الرغم من عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يدعم بشكل واضح أوكرانيا في الحرب المستمرّة مع روسيا، فيما أرادت دول عديدة أن يكون لتركيا موقفٌ منحاز إلى جانبها، وهو الشيء الذي تسعى إليه هذه الدول، من خلال محاولة التأثير بشكل غير مباشر (الضغط الاقتصادي) على نتائج الانتخابات، حتى لا تستمر سياسة التوازن المعتمدة من الحزب الحاكم حالياً ومن رئيسه أردوغان.

لا شيء محسوما في نتائج الانتخابات، وهذا يدلّ على ديمقراطية قليلة إن لم نقل ضئيلة الشوائب، غير أنّ أغلب استطلاعات الرأي التي أجرتها، أخيرا، شركات إحصاء عديدة ومتنوّعة، رجّحت فوز الرئيس أردوغان من الدورة الأولى بفارق ضئيل، وذهب بعضها إلى ترجيح فوز أردوغان في الدورة الثانية. وما يساعد على فهم هذه

النتيجة وتقبّل نتائج هذه الاستطلاعات أمران مهمّان: الأول، التجمّع الضّخم الذي تمكّن حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان من حشده في حديقة مطار أتاتورك (قرابة ١/٧ مليون) في أكبر مهرجان انتخابي تشهده تركيا على مرّ عصورها، بل ربما في أكبر تجمّع انتخابي يشهده العالم، وقد حمل الناخب التركي من خلاله رسالة واضحة الدلالة في وقوفه إلى جانب أردوغان، وفي ميله له وتأييده سياساته.

وقد شكّل التجمّع صدمة كبيرة للمعارضة التي لم تتمكّن من أن تحشد في تجمّعاتها كلّها هذا العدد. كما شكّل التجمّع صدمةً لدول تقف خلف المعارضة، وتوفّر لها الدعم، ليس لشيء سوى للتخلّص من أردوغان، وظهر ذلك في متابعات لوسائل إعلام أوروبية وامريكية تُعدّ جزءاً من مطبخ صناعة القرار في دولها.

الأمر الثاني الذي لا يقلّ أهمية، وربما هو ما ساعد أو سيساعد على حسم المعركة الانتخابية لصالح أردوغان يتمثّل في تبدّل اهتمامات الناخب التركي وأولوياته خلال الفترة الأخيرة بشكل واضح؛ فقد كانت الأولوية التي تحكم مزاج الناخب التركي اقتصادية بالدرجة الأولى، في ظلّ ارتفاع الأسعار والمشكلات المتصلة بالجانب الاقتصادي الحياتي للتركي، لتصبح الأولوية الأساسية التي تحكم شريحة واسعة من الناخبين الذين يشغلون المنطقة الرمادية هي الأمن القومي على حساب الاقتصاد؛ وقد برز ذلك بعد أن ظهر التحالف بين أحزاب المعارضة الستة (الطاولة السداسية) وحزب الشعوب الديمقراطي المؤيّد، بنظر الناخب التركي، من حزب العمال الكردستاني المُصنّف في تركيا على قوائم الإرهاب.

وهنا اكتشف الناخب التركي الموجود في المنطقة الرمادية، وهي شريحة ليست قليلة، أنّ الأمن القومي التركي مهدّد، فيما لو تمكّن مرشّح المعارضة من الفوز. وبالتالي، انقلبت الأولويات لدى هذه الشريحة من الاقتصاد إلى الأمن القومي، ورأت في أردوغان ما يضمن سلامة تركيا واستقرارها. وسيكون لهذين الأمرين أو العاملين أثر كبير في التصويت وفي نتائج الانتخابات.

أمّا عن مصير تركيا ومساراتها في ضوء النتائج التي ستظهر، فمن المرجح أن تستمر سياسة التوازن فيما لو فاز أردوغان وحزبه على صعيد السياسة الخارجية، مع ميل إلى الانخراط أكثر في بعض الملفات أو المناطق، بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤدّيه تركيا، وبالنظر إلى تأمين مصالحها.

> **سترسم مسارات جديدة في الداخل التركي والخارج**

وعلى مستوى الداخل التركي، سيمضي أردوغان في ترسيخ مبادئ دولته وأركانها، بحيث يضمن استمرار هذا التوجّه بعده.

وفي حال فازت المعارضة، فقد يعيد ذلك خلط أوراق كثيرة على مستوى السياسة الخارجية، إذ يمكن أن تنحاز تركيا إلى جانب الغرب وتتخلّى عن سياسة التوازن، خصوصا في ملفات يحتاج الغرب (أوروبا وامريكا) فيها إلى اصطفاف تركي واضح معه (أوكرانيا).

وعلى صعيد الداخل، فإنّ دفاتر قديمة قد يُعاد فتحها لمحاسبة الحزب الحاكم، بغرض إقصائه تدريجياً عن موقع القرار، غير أنّ ذلك يحمل مخاطرة كبيرة، ستترك تركيا تنشغل في أزماتها الداخلية عن دورها وطموحها الإقليمي، وسيُضعف دروها الحالي، بحيث تتحوّل إلى لقمة سائغة أمام القوى الطامعة بالمنطقة والعاملة للسيطرة عليها وإعادة رسم خرائطها.

محمد سيد رصاص:

العقدة الجغرافية لدى الأتراك

انبنت فكرة الدولة التركية الحديثة على خط جغرافي حددته اتفاقية استسلام الجيش العثماني للحلفاء في اتفاقية مودروس في ٣٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩١٨،حيث أن (الميثاق الملي)، الذي تبناه مجلس المبعوثان العثماني في يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير١٩٢٠ بدفع من مصطفى كمال الذي كان قد بدأ قبل ثمانية أشهر حربه العسكرية ضد القوات البريطانية والفرنسية واليونانية التي تمدّدت إلى أبعد من (خط مـودروس)، يقول أن "المناطق ذات الأغلبية المسلمة التركية غير المحتلة ضمن حدود اتفاقية مودروس تعتبر وطناً للأمة التركية"، وقد كان (الميثاق الملي) سبباً في احتلال البريطانيين لإسطنبول عبر البحر وفي هجوم اليونانيين من مناطق سيطرتهم عند الساحل الشرقي لبحر إيجه على الأناضول الغربي، وهو مادفع الدولة العثمانية إلى عقد معاهدة سيفر في ١٠آب/أغسطس١٩٢٠ تحت ضغط تلك التطورات العسكرية، وهي معاهدة رفضها مصطفى كمال.

بين (الميثاق الملي) و(سيفر) هناك مساحة شاسعة، حيث في الميثاق الملي هناك خط أنطاكية- إدلب- حلب- الرقة -القامشلي – الموصل – إربيل- كركوك- السليمانية "ضمن جنوب وطن الأمة التركية" وفي الشمال مدن باطوم من جيورجيا وفارنا من بلغاريا وسالونيك في اليونان زائد جزر بحر إيجة وجزيرة قبرص، بينما في

(سيفر) هناك خط الحدود التركية-السورية، حيث وقعت فرنسا نيابة عن سوريا بوصفها دولة انتداب، الذي يبدأ من بلدة كاراتاش شرق مرسين ويشمل ضمن الأراضي السورية بلدات ومدن جيهان وعنتاب وأورفة وماردين وجزيرة بوتان وهناك الحدود الحالية مع العراق (بلاد الرافدين حيث تم إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١) ومع إيران وأرمينيا وجيورجيا وبلغاريا واليونان كما أن المادة ٦٢ من معاهدة سيفر تقول "أن اللجنة المؤلفة من أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية يجب أن تضع خلال ستة أشهر من سريان هذه المعاهدة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق ذات الغالبية الكردية الواقعة شرق نهر الفرات وجنوب أرمينيا وشمال الحدود المحددة مع سوريا وبلاد مابين النهرين وفقاً لهذه المعاهدة في المادة ٢٧ بفقرتيها الثانية والثالثة الخاصة بالحدود الآسيوية لتركية"، وفي المادة ٦٣ نجد "أن الحكومة التركية توافق وتقبل قرارات اللجنة المشار لها في المادة ٦٢ خلال ثلاثة أشهر من إبلاغها بالقرارات" ثم نجد في المادة ٦٤ أنه "إذا قام الناس الكرد في المنطقة المحددة من المادة ٦٢ خلال سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بمخاطبة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر بوضوح رغبة غالبية السكان في هذه المنطقة بالاستقلال عن تركيا، وإذا اعتبر المجلس عندئذ بأن هؤلاء هم قادرون على استقلال كهذا بحيث يعطى لهم وفق توصيته،فإن على تركية عندئذ أن توافق على تنفيذ هذه التوصية وأن تتنازل عن كل الحقوق والادعاءات بهذه المنطقة.

إن التدابير التفصيلية للتخلي التركي عن هذه المنطقة يجب أن توضع في اتفاقية منفصلة بين القوى الحليفة وبين تركيا في حال حصول هذا التخلي التركي فإن قوى الحلفاء لن تثير أي اعتراضات على الاندماج الطوعي للكرد القاطنين في ولاية الموصل مع الدولة المستقلة للكرد".

تقلصت المسافة في اتفاقية أنقرة الموقعة في ٢٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩٢١بين الحكومة الفرنسية وبين الحكومة المنبثقة عن (الجمعية الوطنية الكبرى) التي كان قد أعلنها مصطفى كمال في أنقرة بيوم٢٣نيسان/إبريل١٩٢٠بناءً على إعلان الميثاق الملي ومستبدلاً بها مجلس المبعوثان.

هذا التقلص أكسب تركيا ثمانية عشر ألفاً من الكيلومترات المربعة من الأراضي السورية المحددة في (سيفر) حيث جعلت اتفاقية أنقرة الحدود التركية – السورية في وضعها الحالي مع لواء الاسكندرون (المادة ٨) والذي أعطته وضعاً خاصاً ضمن الأراضي السورية من الناحية الإدارية كمقاطعة سورية مع تسهيلات ثقافية للأتراك القاطنين هناك ومع اعتراف باللغة التركية لغة رسمية إضافية بالمقاطعة (المادة ٧).

> **بين (الميثاق الملي) و(سيفر) هناك مساحة شاسعة**

هذا التقلص للمسافة في معاهدة أنقرة كان سببه الضغط العسكري الذي مارسه مصطفى كمال على الفرنسيين الذين وصلوا لجنوب الأناضول، وقد استعان في ذلك للضغط على الفرنسيين بمقاومين سوريين للفرنسيين في سوريا، بينما مصطفى كمال شعر بالحاجة للتنازل للفرنسيين من أجل التفرغ لمجابهة اليونانيين في ساحل بحر إيجه وغرب الأناضول، فيما باريس كانت تفكر بخط إمداد لقواتها في سوريا ولبنان عبر سكة حديد من باريس لبيروت تمر عبر تركيا مما جعلها تشعر بالحاجة لإرضاء الأتراك.

ولكن مصطفى كمال بعد انتصاره العسكري على اليونانيين في خريف عام ١٩٢٢ كان طموحه مع إلغائه للدولة العثمانية في ١تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ مع إبقاء الخلافة أن يعود ويفرض (الميثاق الملي) في مفاوضات لوزان (تشرين الثاني/نوفمبر١٩٢٢- ٢٤تموز/يوليو١٩٢٣) وهو ماسعى إليه مندوبه عصمت إينونو ولكنه فشل أمام إصرار الحلفاء حيث رسمت حدود تركيا في لوزان وفق الحدود الحالية ناقص لواء الإسكندرون وقد قامت الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أوكتوبر١٩٢٣على أساس لوزان بعد ثلاثة أشهر من توقيع تلك المعاهدة التي اعترفت فيها الجمهورية الجديدة بحدودها القائمة مع دول الجوار بما فيها سوريا وضمنها لواء الإسكندرون وأقرت بالمعاهدة في المادة ١٦ "بالتخلي عن كل الحقوق والملكيات مهما كانت فيما يخص الأراضي الواقعة خارج الحدود المرسومة في هذه المعاهدة".

عملياً كانت معاهدة لوزان تعني تخلي مصطفى كمال عن الميثاق الملي .هذا التخلي هو الذي أنشأ وولّد العقدة الجغرافية عند الأتراك. هذه العقدة،التي أصبحت عقدة نفسية جماعية تميز القومية التركية، وهي الرحم الذي يولّد النزعة التوسعية التركية في دول الجوار، ولكنها تبقى عقدة نفسية جماعية انبنت طموحاتها على لحظة هزيمة وانكسار واستسلام وتحلل لدولة كان يسيطر عليها الأتراك، ومما له دلالة على هذه العقدة أن يكون الطموح القومي التركي كماهو مبين في (الميثاق الملي) مبنياً على خط رسمه اتفاق الاستسلام والهزيمة في جزيرة مودروس ، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيقه كسقف للتوقعات من خلال محطة (لوزان) التي اضطر صاحبها التركي لأن يبلع طموحاته التي أعلن عنها في (الميثاق الملي).

هذه النزعة التوسعية كان أول مظاهرها في أزمة ولاية الموصل التي أسقطت تركيا في كانون الأول/ ديسمبر١٩٢٥مطالباتها بها وربما كان وضعها المضطرب بعد الثورة الكردية بقيادة الشيخ سعيد بيران (آذار١٩٢٥) قد ساهم في هذا التراجع. كان ثاني مظاهرها في سلخ لواء الاسكندرون١٩٣٧-١٩٣٩وثالثها في احتلال شمال قبرص عام١٩٧٤وخامسها في نزاعها مع اليونان حول جزر بحر إيجه منذ السبعينيات وسادسها في غزوها لمنطقة جرابلس – الباب- إعزاز عام٢٠١٦ ثم غزو عفرين عام ٢٠١٨ ثم تاسعاً غزوها وسيطرتها على خط تل أبيض- رأس العين (سري كانيه)عام٢٠١٩، وعاشرها سيطرتها عبر وكيلها جبهة النصرة على محافظة إدلب منذ عام ٢٠١٥، والمظهر الحادي عشر من هذه النزعة التوسعية التركية ما دعاه أردوغان في الخريف الماضي بـ"شريط المنطقة الآمنة"على طول الحدود السورية- التركية بعمق اثنين وثلاثون كليومتراً نحو الجنوب.

> **"النزعة التوسعية التركية تتجه نحو تعديل معاهدة لوزان وعدم القبول بها"**

يمكن الملاحظة هنا كيف أن النزعة التوسعية التركية تتجه نحو تعديل معاهدة لوزان وعدم القبول بها في اتجاه أراضي تخلّت عنها تركية في تلك المعاهدة وادعت ملكيتها في الميثاق الملي. وهناك تصريحات لمسؤولين أتراك،ومنهم أردوغان،يعتبرون فيها معاهدة لوزان وكأنها "حبساً" تم سجن وحبس تركيا في قفصه، وهم على مايبدو في تاريخ ما بعد ٢٤تموز/يوليو٢٠٢٣،بمناسبة مئوية معاهدة لوزان، يريدون الخروج من ذلك "الحبس"،ويريد أردوغان القول، إن فاز بانتخابات يوم١٤أيار/مايو القادم، أنه من خلال تحطيمه لقيود "حبس" لوزان قد استطاع تحقيق (الميثاق الملي)الذي عجز عن تحقيقه أتاتورك.

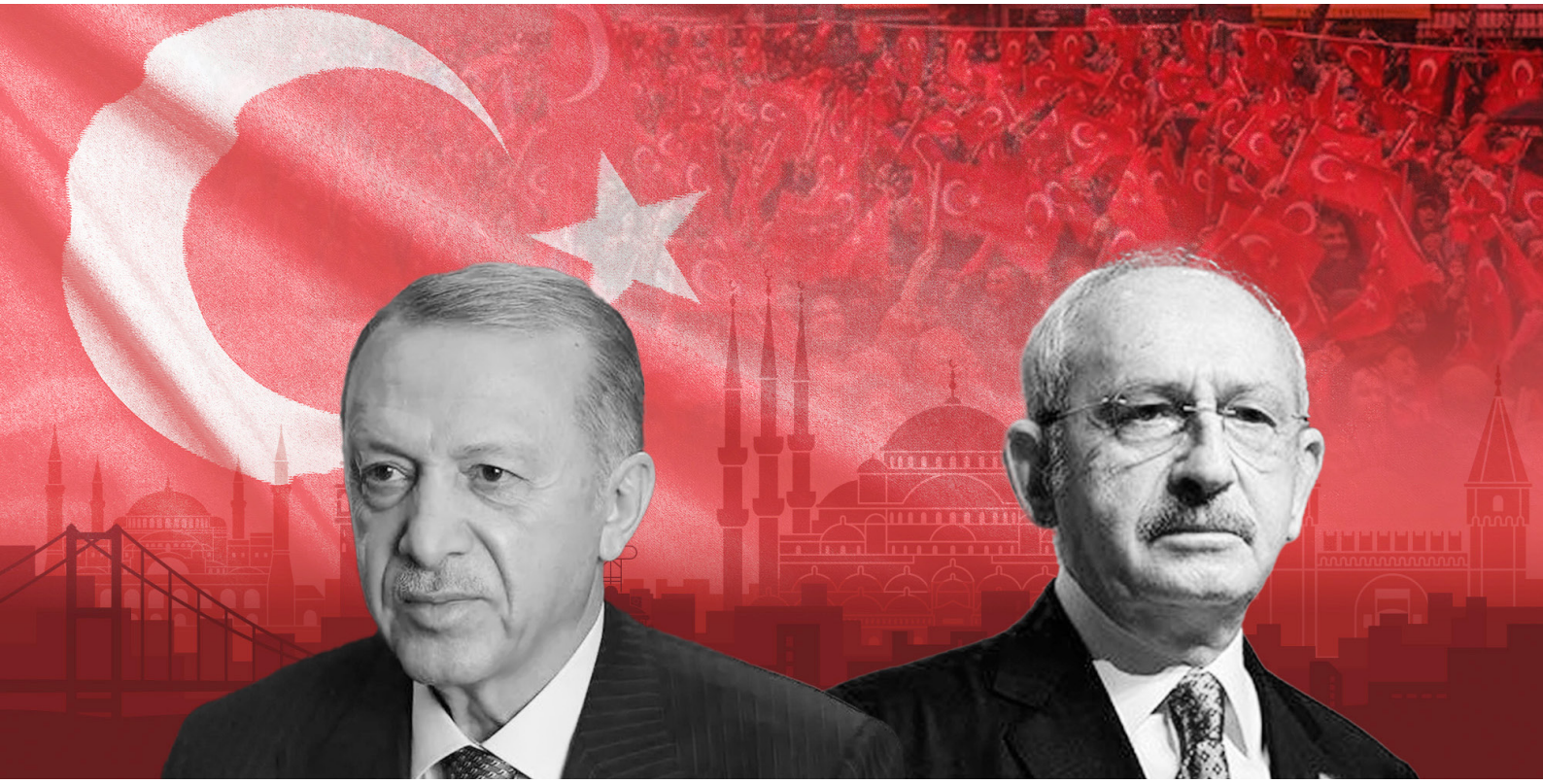

سرحات اس شوبوكشو أوغلو:

آثار الانتخابات على الحرب في اوكرانيا ومنطقة الخليج العربي وسوريا

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

في الانتخابات العامة التركية ١٤ مايو ٢٠٢٣، إذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات، فستُجرى الجولة الثانية في ٢٨ مايو بين المرشحيْن الأولييْن؛ اللذيْن من المرجح أن يكونا الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، ورئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كليتشدار أوغلو.

قامت ستة أحزاب معارضة بتشكيل تحالف وأعلنت ترشيح كليتشدار لمواجهة أردوغان. ولكن تحالف "طاولة الستة" كيان ضعيف نسبيًّا حيث يستمد قوته من ردود الفعل الشعبية تجاه أردوغان أكثر مما يستمدها من جدارة أو قاعدة صلبة. فهو في الحقيقة كيان هش وعُرضة للتنافس السياسي الداخلي. ولا شك في أن الانقسامات داخل المعارضة تزيد من فرصة إعادة انتخاب أردوغان.

الاقتصاد:

يمر الاقتصاد التركي بأوقات صعبة حيث بلغ التضخم أكثر من ٥٠٪. وتشير التقديرات إلى أن الزلازل التي وقعت في فبراير قد أحدثت أضرارًا في البنية التحتية وخسائر اقتصادية تبلغ ١٠٤ مليارات دولار؛ أي ما يعادل ١٢٪ من الناتج

المحلي الإجمالي؛ الذي يبلغ ٩٠٦ مليار دولار، ونصيب الفرد من الدخل ١٠,٦٦١ دولارًا.

تباطأ التضخم في عام ٢٠٢٣، ولكن أضرار الزلازل وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء تظل تمثل العوامل الرئيسية وراء الديون الخارجية وعجز الحساب الجاري وعجز الميزانية.

العلاقات الخارجية:

تنتهج تركيا سياسة الاستقلال الاستراتيجي والحياد النشط في الحرب الأوكرانية الروسية وتبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف. وليس من مصلحة أنقرة الوقوف مع أي طرف في الحرب ولا أن ينتصر أي منهما على الآخر، بل من مصلحتها الاستمرار في السياسة المثلى المتمثلة في "توازن التهديد" من أجل الحفاظ على الانخراط والتأثير مع جميع الأطراف، والبقاء بعيدًا عن أي نزاع مسلح مباشر.

سجل حجم التجارة الروسية التركية رقمًا قياسيًّا بلغ ٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وتُعدّ روسيا اليوم مصدر الاستيراد الأول وثامن وجهة تصدير بالنسبة لتركيا. وتظل تركيا الممر الجوي الوحيد الصالح بالنسبة لروسيا إلى الغرب.

بدأت تركيا تتّبع سياسة التقارب مع دمشق بهدف إدارة عودة جزء على الأقل من ٤/٥ ملايين شخص تحت الحماية المؤقتة، وتطهير الحدود الشمالية لسوريا من وحدات حماية الشعب (الكردية). وقد اجتمع قادة الدفاع والاستخبارات الأتراك والسوريون في موسكو في ٢٥ إبريل ٢٠٢٣ لمناقشة سبل إصلاح العلاقات. غير أن هذا التقارب يقوض الجهود الأمريكية الرامية إلى إنشاء منطقة متاخمة تحت سيطرة وحدات حماية الشعب في شمال سوريا.

ستستمر المصالحة مع دول الخليج ومصر بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات، وذلك لأسباب اقتصادية في الأساس، ولمصلحة أنقرة أيضًا في الخروج من العزلة الإقليمية التي أنهكت السياسة الخارجية التركية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢١.

الانتخابات التركية في عام ٢٠٢٣

بعد ٢١ عامًا في السلطة، يواجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحديات كبيرة، بدءًا من الركود الاقتصادي إلى إخفاقات السياسة الخارجية، وهو يتجه نحو انتخابات على درجة كبيرة من الأهمية في الذكرى المئوية للجمهورية. ولكن المعارضة ليست قوية بما يكفي لضمان الفوز. وقد قامت ستة أحزاب من مختلف أجزاء الطيف السياسي بتشكيل تحالف سمي بـ "طاولة الستة" لتوحيد قواها بهدف التغلب على أردوغان. وبعد مساومة مكثفة بين هذه الأحزاب الستة، تم تقديم رئيس حزب الشعب الجمهوري؛ الحزب المعارض الرئيسي، كمال كليتشدار أوغلو، للترشح للرئاسة.

كليتشدار أوغلو هو موظف حكومي متقاعد يحمل آراء سياسية تنتمي إلى يسار الوسط، وقد ظل على رأس حزب الشعب الجمهوري منذ عام ٢٠١٠. وفي ظل قيادته، شكلت "طاولة الستة" تحالفًا عريضًا من أحزابٍ من اليسار والوسط واليمين، بدعم من حزب الشعب الديمقراطي ذي الميول اليسارية الذي يهيمن عليه الكرد. وقد ساعد التحالف نجاحُ عمدتين في إسطنبول وأنقرة، هما أكرم إمام أوغلو ومنصور يافاش، استطاعا هزيمة حزب العدالة والتنمية بعد ١٥ عامًا في أكبر مدينتين في البلاد.

كان إجراء الانتخابات مقررًا عادةً في ١٨ يونيو ٢٠٢٣، وفي ظل الظروف الطبيعية لن يتمكن أردوغان من الترشح لفترة رئاسية أخرى. ولكن باستغلال ثغرةٍ في الدستور، حيث إن المادة ١٠١ ألغت احتساب رئاسة أردوغان السابقة بين ٢٠١٤-٢٠١٨، أعاد جدولة الانتخابات لتكون في ١٤ مايو وكسب فرصة لإعادة انتخابه للمرة الثالثة والأخيرة. ولا يمكن للناخبين أن يُدلوا بأصواتهم إلا بأنفسهم فقط، ما يعني عدم وجود تصويت عبر الإنترنت أو البريد، الأمر الذي يمثل

تحديًا للمجموعات النازحة جغرافيًّا، مثل ضحايا الزلازل. ولم يكن للزلازل الأخيرة أي تأثير على موعد الانتخابات، ولكن ليس معروفًا حتى الآن كيف ستؤثر إجراءات الطوارئ على الحكومة والاقتصاد والسكان في جنوب شرق تركيا. ولا يجوز تأجيل الانتخابات إلا في حالة الحرب، وهو أمر مستبعد.

يُعزى جزء من نجاح أردوغان في الماضي إلى عدم كفاءة المعارضة، بسبب تباين الأيديولوجيات والأجندات والخلافات الشخصية بين قادة الأحزاب وأتباعها، أكثر من كونه نتاجًا لقدراته القيادية. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تؤثر في جميع شرائح المجتمع، ما زالت أحزاب "طاولة الستة" ومؤيدوها ضعفاء ومنقسمين بشأن كل شيء ما عدا القضية المشتركة المتمثلة في إزاحة أردوغان. وفي غضون ذلك، قدم حزب العدالة والتنمية عروضًا شعبوية، مثل زيادة الأجور والتقاعد المبكر لإغراء الناخبين. وعلى الرغم من وجود الكثير من الشكوك، فإن خسارة أردوغان في الانتخابات لن تكون نتيجة محتومة ما دامت المعارضة هشة ولا تملك أجندة متماسكة.

إن السيناريو الأهم، ولكنه أقل احتمالاً، هو أن يعترض أردوغان على نتيجة الانتخابات إذا خسر، الأمر الذي سيكون اختبارًا لمدى قوة الديمقراطية التركية. وفي السيناريو الأسوأ، ربما تدخل البلاد في أزمة وسط تدفق الفصائل المتنافسة إلى الشوارع، ولكن أردوغان سياسي داهية ما كان سيعلن ترشيح نفسه أصلاً إذا كانت فرصه في الفوز ضئيلة.

التداعيات الاستراتيجية للانتخابات التركية: لمحة عامة

إذا أعيد انتخاب أردوغان، ستستمر المصالحة مع دول الخليج. فعلى سبيل المثال، حسّنت تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتهما بسرعة، حيث وقعتا على اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة في مارس ٢٠٢٣ بهدف زيادة حجم تجارتهما من ١٩ مليار دولار إلى ٤٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

في العصر التصالحي الجديد، خصوصًا بعد الاتفاقيات الإبراهيمية (٢٠٢٠) وقمة العُلا (٢٠٢١) والزيارات المتبادلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا منذ عام ٢٠٢١، يعطي أردوغان الأولوية للتوجّه الإقليمي من خلال إصلاح العلاقات والتكامل الاقتصادي بدلاً من استعراض القوة الجيوسياسية. وفي حال فوز كليتشدار أوغلو في الانتخابات، ستسرّع تركيا عجلة التقارب مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ففي أعقاب الزلازل التي ضربت تركيا، تحتاج أنقرة إلى كل الدعم لكي تخرج معافاة من هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة التي تمر بها.

وفقًا لاستطلاع حديث لآراء الشخصيات البارزة في المعارضة التركية، ليس من المتوقع أن تختطّ السياسة الخارجية مسارًا مختلفًا تمامًا بشأن الملفات الرئيسية، مثل روسيا وأوكرانيا، واليونان، وقبرص، إذا تغيرت حكوماتها.

مع ذلك، يظل التحدي الداخلي الرئيسي متمثلاً في عدم المؤسسية في نظام صنع القرار والإفراط في تمركزه في يد الرئاسة التنفيذية. لقد كشفت الزلازل أن المحاباة والمحسوبية والفساد في عهد حزب العدالة والتنمية كلفت البلاد كثيرًا. وعلى الرغم من تعهُّد المعارضة بإعادة البلاد إلى نظام برلماني يتمتع بضوابط وموازين أقوى، ليس من الواضح كيف تخطط لتحقيق ذلك وسط تباين وجهات النظر بين أعضاء التحالف حتى حول أساسيات أي دستور جديد. ومن المتوقع أن تستمر سياسة الحياد التركية تجاه الحرب الأوكرانية الروسية، برغم أن من المرجح أن تميل المعارضة أكثر نحو أوكرانيا وأن تتعاون مع الولايات المتحدة/حلف الناتو في مقاومة العملية العسكرية الروسية.

العلاقات مع حلف الناتو متوترة بسبب حق الفيتو الذي استخدمته أنقرة ضد محاولة السويد الانضمام إلى الحلف. وقد وافقت تركيا على انضمام فنلندا إلى الناتو، وتدعم، مبدئيًّا، طلب السويد للانضمام ولكن تبقيها في الانتظار لأسباب سياسية. وبعد حادثة حرق القرآن في ستوكهولم، أبلغ أردوغان السويد بألاّ تتوقع الدعم من تركيا. غير أن من المرجح أن

يكون هذا الموقف حيلة انتخابية لجذب الناخبين القوميين المتدينين ليقفوا مع حزب العدالة والتنمية.

ووفقًا لاستطلاع رأي حديث أجرته وكالة الأناضول للأنباء، فإن أكثر من ٩٠٪ من الأتراك يعارضون عضوية السويد في حلف الناتو قبل أن تحقق تقدمًا ملموسًا في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ إجراءات أقوى ضد حزب العمال الكردستاني المحظور وكذلك ضد جماعة غولن، وتسليم أعضائها.

ومن المرجح أن تستمر هذه القضية، على الأقل، إلى ما بعد الانتخابات، وربما إلى ما بعد قمة حلف الناتو المقبلة في يوليو.

وبرغم أن بعض قادة الرأي يرون أن تركيا يمكن أن تُستبعد من عضوية الناتو، لا توجد آلية لاستبعاد بلد عضو من عضوية النادي، ما لم يرغب العضو نفسه في ذلك. وبصرف النظر عن الحزب السياسي الذي يفوز في الانتخابات التركية، قد توافق أنقرة على توسيع الناتو بضم السويد ربما مقابل الحصول على دعم إدارة بايدن لطلب تركيا القائم منذ مدة طويلة لشراء مقاتلات من طراز إف-١٦ ومجموعات من قطع الغيار من الولايات المتحدة. بيد أن جو بايدن لم يمارس أي مساع سياسية لدعم الصفقة لدى الكونغرس بعد، كما أن جماعات الضغط المناهضة لتركيا، بقيادة السناتور بوب مينينديز، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، تواصل اعتراضها على أي صفقة محتملة.

وفي خضم عدم اليقين بشأن العلاقات بين أنقرة وواشنطن، ثمة تقارير عن اهتمام تركيا بتوطيد التعاون مع المملكة المتحدة. فقد زار وزير الدفاع التركي خلوصي أكار لندن، والتقى نظيره مرتين خلال الأشهر الستة الماضية، ما عزز التكهنات بشأن استعداد تركيا لعقد صفقة مشتريات دفاعية كبيرة تتضمن مقاتلات من طراز يوروفايتر، وفرقاطات من النوع ٢٣، وطائرات شحن، ومحركات لدبابتها القتالية المحلية. وتبدي تركيا اهتمامًا بشراء مقاتلات يوروفايتر مستعملة من فئة "ترانش ١" من المملكة المتحدة كحل مؤقت ريثما تصبح طائرتها المحلية من طراز تي إف-إكس جاهزة بحلول عام ٢٠٢٨. وبالنظر للوضع الاقتصادي الضعيف في تركيا، ثمة شكوك بشأن ما إذا كانت تلك الخطط تحظى بأي أولوية في الأمد القصير.

وتحتاج تركيا، كي تستخدم طائرات اليوروفايتر بفعالية، إلى الحصول على الشفرة المصدرية الحاسوبية وأن تكون قادرة على تثبيت أسلحتها المحلية الصنع عليها. وتتمثل مزايا اليوروفايتر في توافقها مع معايير الناتو، وقدرتها على المناورة، وتفوقها التقني على طائرات "إف-١٦ بلوك ٣/٤" التي تستخدمها تركيا حاليًا. أما عيوبها فتتمثل في الحاجة إلى قاعدة منفصلة للطيارين، ومحدودية توزيع قدرات الصيانة وقطع الغيار، وارتفاع السعر مقارنةً بالمقاتلات "إف-١٦ بلوك ٧٠"، إلى جانب الاعتراض المحتمل من الأعضاء الآخرين في اتحاد إنتاج اليوروفايتر، أي ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. وفيما يخص سلاح البحرية، تتسم الفرقاطات البريطانية من النوع ٢٣ بتقادمها، وصعوبة صيانتها، وعدم ملاءمتها لقدرات الدفاع الجوي المطلوبة بشدة، بحيث تبقى علامة الاستفهام بشأن الأسباب التي تدعو تركيا إلى شرائها.

وتمثل سوريا المشكلة الأكثر إثارة للجدل في الشرق الأوسط، حيث تسعى تركيا إلى منع وحدات حماية الشعب، وهي فرع من جماعة حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا جماعة إرهابية، من إقامة منطقة متاخمة على امتداد حدود تركيا الجنوبية. وتكمن المشكلة الرئيسية من وجهة النظر التركية في الدعم الأمريكي المتواصل لوحدات حماية الشعب التي تصمم تركيا على تحييدها. ويسود في أنقرة رأي تجمع عليه الأحزاب بأن وحدات حماية الشعب تشكل خطرًا على أمن تركيا وسلامة أراضيها. ويجب النظر إلى هذا الأمر بالاقتران بالحقيقة التي مفادها أن أي تغلغل تركي آخر في سوريا قد يؤجج المقاومة في المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب بما يهدد العلاقة الحساسة القائمة مع إدارة بايدن في وقت حرج. وإذا فاز كليتشدار أوغلو في الانتخابات، فسيسارع على الأرجح إلى تطبيع العلاقات مع

نظام الأسد وإنهاء الوجود العسكري التركي في سوريا برغم الانتكاسات الاستراتيجية الواضحة التي سيجلبها ذلك على تركيا.

الحرب في الشمال: النزاع بين روسيا وأوكرانيا والبحر الأسود

بلغت الحرب في أوكرانيا حالة من الجمود، حيث لا يُتوقع أن يحصل أي طرف على مكاسب رئيسية على الأرض حتى صيف عام ٢٠٢٣. وبرغم أن روسيا رفعت وضع الاستعداد النووي منذ فبراير ٢٠٢٢، يشير استقصاء أجراه المجلس الأطلسي إلى أن الخطر الأكبر لحرب وشيكة بين القوى الكبرى قد يكون في آسيا وليس أوروبا.

ويدعو هذا إلى شعور بالارتياح لدى القوى المتوسطة الحجم المتنافسة لزيادة نفوذها، مثل تركيا، ويمنحها الفرصة للحفاظ على مركزها كمحاور لكلا الطرفين، كما اتضح في اتفاقات تبادل الأسرى. وقد سعت تركيا إلى الحفاظ على توازن حساس، حيث اتبعت بدقة مسارًا قائمًا على الاستقلال الاستراتيجي والحياد النشط من خلال الامتناع عن الانضمام إلى معظم العقوبات الغربية، والإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة، والاضطلاع بدور الوسيط على امتداد المسار الطويل لإيجاد تسوية دبلوماسية.

ومن منظور واقعي، تكمن مصلحة أردوغان في عدم انتصار روسيا وعدم خسارة أوكرانيا، بحيث يواصل المضي عبر المسار الأمثل الذي يمكّنه من ممارسة التأثير السياسي على جميع الأطراف المعنية، بما فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وحيث إن تركيا ترغب في الحفاظ على حديقتها الخلفية في البحر الأسود مفتوحة وقابلة للوصول إليها، فإنها تعتبر أن تزايد هيمنة روسيا ونشاط الناتو المفرط في البحر الأسود يشكلان خطرًا على أمنها.

وهي تحقق التوازن إزاء تلك التهديدات من خلال الحفاظ على التواصل مع كل من أوكرانيا وروسيا والناتو والتأثير عليها. ويُعتبر ذاك "وضعًا قائمًا مستدامًا" بالنسبة إلى تركيا.

وزادت الحرب من أهمية تركيا الجيوسياسية كحصن في وجه توسع روسيا جنوبًا، وذلك من خلال احترام أنقرة الحصيف لاتفاقية مونترو (١٩٣٦) التي تنظم العبور عبر المضايق التركية. وبينما تسمح اتفاقية مونترو بالعبور الحر للسفن التجارية، فإنها تضع قيودًا على أعداد السفن الحربية وأوزانها وأوقات عبورها في زمنيْ الحرب والسلم على السواء. وتنطبق هذه المعايير استنادًا إلى البلد الذي تنتمي إليه كل سفينة، حيث تحظر الاتفاقية وجود السفن الحربية من الدول غير المشاطئة للبحر الأسود، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لمدة تزيد على ٢١ يومًا.

وتسمح اتفاقية مونترو أيضًا بإغلاق المضايق في أوقات الحرب أو التهديد بها، وتضع قيودًا على أساطيل الدول المتحاربة التي ترغب في العبور من المضايق في وقت الحرب. وفي مارس ٢٠٢٢، اعتبرت تركيا أن الصراع المسلح عمل من أعمال الحرب، وأغلقت المضايق أمام جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا، إلى جانب الناتو. ولا يمكن للسفن الحربية الدخول إلى البحر الأسود سوى للعودة إلى قواعدها الأصلية. بل إنه حتى في حالة تقديم البلدان الغربية أو بلدان الناتو سفنًا حربية إلى أوكرانيا، فمن غير المرجح أن تسمح تركيا بعبورها إلى البحر الأسود نظرًا لمخالفتها شرط الميناء الأصلي.

وتُعتبر القيود المفروضة بموجب اتفاقية مونترو موضوعًا متكررًا تثيره بعض البلدان خلف الأبواب المغلقة لتغيير الوضع القائم لمصلحتها، سواء من خلال تخفيف القواعد التي تحظر عبور أساطيل الدول غير المشاطئة للبحر الأسود أو لإلغاء الاتفاقية بالكامل والاستعاضة عنها ببديل أكثر مواتاة. فعلى سبيل المثال، عندما تكون روسيا قوية، فإنها تميل إلى تليين الاتفاقية لمد قوتها باتجاه المياه الدافئة، ولكن عندما تكون ضعيفة، فهي تسعى إلى الإبقاء على

الاتفاقية خوفًا من أن تقوم أساطيل الناتو بملء الفراغ واستغلال مواطن الضعف الروسية في البحر الأسود. وبالمثل، تحرص الولايات المتحدة على أن تخضع الاتفاقية للمراجعة للسماح بحرية عبور وحداتها البحرية، بما في ذلك حاملات الطائرات، إلى البحر الأسود. وقد قاومت أنقرة هذه الجهود لتغيير الوضع القائم، وأكد أردوغان أن "تركيا تلتزم باتفاقية مونترو إلى أن تجد بديلاً أفضل".

وتشير مجريات الحرب في أوكرانيا إلى أن تركيا تمكنت، من خلال التطبيق الدقيق لاتفاقية مونترو، من اتخاذ موقف متوازن وغير معاد بين كل من أوكرانيا والناتو وروسيا، مع إعطاء الأولوية للاستقرار بدلاً من المغامرة العسكرية. وإضافةً إلى ذلك، ومن خلال تطور إيجابي نادر الحدوث، برهن اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، الذي فُتح بموجبه ممر إنساني لشحن الحبوب والأسمدة، على دبلوماسية القوة الناعمة التركية. وحتى مايو ٢٠٢٣، شُحن ٢٧/٧ مليون طن من الحبوب في إطار الاتفاق، منها ٦٥٪ كانت موجَّهة إلى البلدان النامية، معظمها في الشرق الأوسط وأفريقيا. وإذا فازت المعارضة في الانتخابات، فقد تميل إلى تخفيف شروط اتفاقية مونترو وإبداء اهتمام بالانضمام إلى قوة المهام البحرية التابعة للناتو لحراسة الممرات البحرية لممر الحبوب، لكن لا بد من المراعاة الدقيقة لرد فعل روسيا وللآثار المحتملة على المدى الطويل لخطوة إعادة الاصطفاف الاستراتيجي تلك بالنسبة إلى تركيا.

وأصبحت الحرب أيضًا ساحة لاختبار أحدث التقنيات العسكرية، حيث حققت تركيا قفزة نوعية في صناعتها الدفاعية خلال العقد الماضي عبر مجموعة واسعة من المنصات والذخائر والقدرات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر طائرات الدرون المسلحة والطرادات والمركبات الثقيلة المدرعة. وفي عام ٢٠٢٢، بلغت صادرات تركيا في مجال الدفاع والفضاء حجمًا قياسيًّا تجاوز ٤ مليارات دولار أمريكي، وهي تستهدف الوصول إلى ٦ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ وفقًا لإسماعيل ديمير، رئيس صناعة الدفاع التركية.

تمثل الحرب في أوكرانيا فرصة كبيرة لشركات التصنيع الدفاعي التركية لتحسين قدراتها التي أثبتت جدارتها في المعركة وتوسيع قاعدة عملائها. وكانت بولندا أول دولة عضو في حلف الناتو تحصل على طائرات "بيرقدار تي بي ٢"، بينما أشارت لاتفيا والمجر وبلغاريا إلى اهتمامها بالحصول عليها أيضًا. ومع تمترس طرفي الحرب في مواقعهما، زودت تركيا أوكرانيا بطائرات درون المسلحة من طراز "بيرقدار تي بي ٢" خلال حملة أبرزت قصص نجاح الطائرة في ساحة المعركة على وسائل الإعلام وأكسبتها شعبية كبيرة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن صهر أردوغان، سلجوق بيرقدار، هو المؤسس المشارك ومدير العمليات في شركة بايكار، التي تصنع طائرات "بيرقدار تي بي ٢". والشركة قادرة على تصنيع ٢٠ من هذه الطائرات شهريًّا ولديها خطط لمضاعفة هذا الرقم في العامين المقبلين. وعلى الرغم من ضغوط موسكو على أنقرة، أدّت طائرات "بيرقدار تي بي ٢" دورًا رئيسيًّا في إحباط الهجوم الروسي على كييف. وتفيد التقارير بأن تركيا قدمت لأوكرانيا مؤخرًا ذخائر مدفعية عنقودية أمريكية لاستخدامها ضد الدبابات وناقلات الأفراد الروسية.

وإذا تذكرنا أن تركيا اشترت صواريخ الدفاع الجوي "إس ٤٠٠" من روسيا في عام ٢٠١٩ وتوسعت في إبرام صفقات في مجال الطاقة مع شركة غازبروم الروسية المملوكة للدولة، فإن هذه التحركات المتناقضة في ظاهرها تعكس استراتيجية أنقرة في الموازنة بين التهديدات.

من الواضح أن أردوغان يفضل الشراكات المصلحية الجانبية في قضايا معينة بدلاً من اتباع نهج ثابت لبناء تحالف رسمي. وتركيا تحاول بشكل أساسي تجنب الانجرار إلى نزاع مسلح غير مقصود مع روسيا بشأن أوكرانيا، بينما تعمل بالتوازي مع الناتو لإبقاء أوكرانيا حية وصامدة دون أن تتعرض لهزيمة عسكرية كاملة قد تضع البحر الأسود تحت رحمة روسيا منتصرة.

إذا فاز كمال كليتشدار أوغلو في الانتخابات، فقد تضطر شركة بايكار إلى الابتعاد عن الظهور الإعلامي، وقد تعيد تركيا صواريخ "إس ٤٠٠" أو تبقيها خارج الخدمة إلى أجل غير مسمى، وربما يكون ذلك مقابل الحصول على طائرات مقاتلة من طراز "إف ١٦ بلوك ٧٠" ومعدات ترقية من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال أحدث عرض للمنصات العسكرية الرائدة في تركيا مثل حاملة الطائرات "تي سي جي أناضولو" وطائرات "هورجيت" المقاتلة الخفيفة ودبابات القتال الرئيسية "ألتاي"، فإن أردوغان لا يُظهر فقط قدرته على كسب تأييد الناخبين القوميين المحافظين، بل يشير أيضًا إلى التداعيات المحتملة على صناعة الدفاع إذا خسر الانتخابات. وهو ما يؤكد أن تركيا تتجه نحو الاكتفاء الذاتي في المشتريات الدفاعية وأن فوز المعارضة سيعطل ذلك.

على الصعيد الاقتصادي، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، أصبحت روسيا أكبر مُصدِّر لتركيا، خصوصًا في مجال الطاقة والحبوب والمواد الخام. وتحسين العلاقات التجارية يحقق منافع متبادلة للبلدين، حيث تشكل تركيا قاعدة لإعادة التصدير تسمح لروسيا بالتحايل على العقوبات الاقتصادية والوصول إلى الأسواق الخارجية، بينما توفر روسيا لتركيا الغاز الطبيعي بسعر مخفض مع دفعات مؤجلة بالروبل الروسي.

كما بدأت بورصة موسكو اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٣ قبول معاملات الصرف الأجنبي الآجلة بكل من الروبل والليرة التركية.

ولكن هناك تهديدٌ بفرض عقوبات أمريكية ثانوية على تركيا بسبب الوضع غير المستقر مع روسيا. وتفيد بعض التقارير بأن الجمارك التركية أوقفت عبور البضائع الخاضعة للعقوبات إلى روسيا في مارس ٢٠٢٣ نتيجة لضغط المسؤولين الأمريكيين. وفي حالة فوز المعارضة، فمن المتوقع أن تتبع تركيا مسارًا أكثر صرامة وتأييدًا للغرب وأن تبتعد عن المزيد من التعاون الاقتصادي مع موسكو.

الحرب الأهلية السورية والدور التركي

شهدت السياسة التركية تجاه الحرب الأهلية السورية تغيرات خلال الأعوام الاثني عشر الماضية. ففي البداية، كانت أنقرة تدعم فصائل الثوار في الجيش السوري الحر والجهاديين بهدف الإطاحة بالرئيس بشار الأسد في دمشق، ثم تراجعت واتخذت موقفًا دفاعيًّا بعد عام ٢٠١٦ لإبعاد داعش عن حدودها ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من الحضور في المنطقة المتاخمة لحدودها في شمال سوريا. وكان للتدخل الروسي والدور الإيراني والدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب دور في تغيير حسابات القيادة التركية.

برزت روسيا وتركيا وإيران كقُوى ضامنة لوحدة الأراضي السورية في إطار محادثات آستانا (التي أطلق عليها هذا الاسم بعد الاجتماع الثلاثي الأول في العاصمة الكازاخستانية آستانا/نور سلطان) لإيجاد تسوية سلمية للحرب الأهلية. ثم تحول تركيز أردوغان بعيدًا عن إسقاط نظام الأسد إلى ضمان أمن الحدود الجنوبية لتركيا. وما زالت عملية آستانا قائمة، كما انضمت إيران إلى اجتماع وزيري الدفاع ومديرَيْ المخابرات في كل من تركيا وسوريا في موسكو يوم ٢٥ إبريل ٢٠٢٣ بناءً على تصريح سابق لأردوغان بوجوب مشاركة إيران في محادثات دبلوماسية مع سوريا بوساطة روسية.

على الصعيد العسكري، شنت تركيا ثلاث عمليات برية واسعة النطاق في سوريا منذ عام ٢٠١٦، وهي درع الفرات (٢٠١٦)، وغصن الزيتون (٢٠١٨)، ونبع السلام (٢٠١٩). أما العملية الكبيرة الأخيرة في محافظة إدلب في عام ٢٠٢٠ فحملت اسم "درع الربيع" واستهدفت الجيش السوري والميليشيات المتحالفة معه ردًّا على غارة جوية أسفرت عن مقتل ٣٤ عسكريًّا تركيًّا. كما استهدفت تركيا وحدات حماية الشعب في سوريا والعراق بضربات جوية في نوفمبر ٢٠٢٢

بعد تفجير قامت به الوحدات في شارع مزدحم في إسطنبول أسفر عن مقتل ٦ مدنيين. وعلى الرغم من أن أردوغان شدد على هدفه المتمثل في إنشاء حزام أمني بعمق ٣٠ كيلومترًا على طول الحدود، إلا أنه لم ينفذ حتى الآن تهديداته المتكررة بتوغل بري كبير رابع في سوريا.

هدف أردوغان الرئيسي الآن هو التعاون مع دمشق لتحييد وحدات حماية الشعب في الأجزاء الشمالية من سوريا، وإنشاء آلية مع سوريا لحماية حدود تركيا الجنوبية من الهجمات الإرهابية، وإدارة عودة بعض السوريين على الأقل إلى ديارهم. وبينما يحرص أردوغان على المصالحة مع دمشق وتنسيق هجوم مع الجيش السوري ضد وحدات حماية الشعب الكردية غرب الفرات، فقد اشترط الأسد لذلك انسحاب تركيا من الشمال ووقف دعم الجماعات المتمردة مثل الجيش السوري الحر.

لا يرفض أردوغان تسليم الأراضي التي احتلتها تركيا في سوريا منذ عام ٢٠١٦، ولكنه يصر على وجوب ربط ذلك بخطة والتزام وعمل من جانب دمشق لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن المرجح أن ينتظر الأسد ليرى نتائج الانتخابات قبل أي محاولة لتطبيع العلاقات مع تركيا، وهذا يُعزى جزئيًا إلى أن الأسد يشعر بأنه أقوى من ذي قبل بعد نيله دعم دول الخليج ومناقشة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. ومع ذلك، يسعى أردوغان إلى إعادة انتخابه في ١٤ مايو ٢٠٢٣ وهو على استعداد للجلوس مع الأسد لترسيخ السلام في المنطقة.

وإذا فاز كمال كليتشدار أوغلو في الانتخابات، فسيعجل التقارب مع الأسد لأنه يؤمن بشرعية الأسد وينتقد سياسة أردوغان في التدخل. وسيعمل كمال كليتشدار أوغلو على تطبيع العلاقات الثنائية في وقت أقصر بكثير من أردوغان.

في نهاية المطاف، من المرجح أن يواصل كل من أردوغان والمعارضة سياسة المصالحة مع دمشق، التي من المحتمل أن تسمح بعودة حوالي ٤/٥ مليون سوري تحت الحماية المؤقتة وتسهم في تهميش وتفكيك وحدات حماية الشعب. فقد دمرت الزلازل سبل عيش الكثير من السوريين، الذين سيجدون صعوبة متزايدة في البقاء في تركيا وسط المصاعب الاقتصادية والصراعات الاجتماعية. وهذا يزيد من إلحاح مسألة وضع خارطة طريق للتطبيع بين أنقرة ودمشق والسماح بعودة المهاجرين السوريين. وبغض النظر عمّن سيفوز في الانتخابات، ستكون هذه عملية طويلة ومؤلمة لا يمكن تنفيذها إلا بالتشاور مع روسيا وإيران في إطار عملية آستانا.

الخاتمة

تتجه تركيا نحو أهم انتخابات في تاريخها في ١٤ مايو ٢٠٢٣. وتُظهر استطلاعات الرأي الأخيرة حظوظًا متقاربة لمرشَحَيْ الرئاسة الأكثر شعبية، وهما رجب طيب أردوغان وكمال كليتشدار أوغلو، وسيكون من الحكمة عدم وضع آمال كبيرة على فوز واضح لأي منهما.

وعلى الرغم من التأثير الهائل للأزمة الاقتصادية وأعباء فشل السياسة، فإن فرص إعادة انتخاب أردوغان تبدو أكبر. وهذا يُعزى جزئيًا إلى سياساته الشعبوية من ناحية، وإلى ضعف المعارضة وعدم قدرتها على تشكيل جبهة متماسكة في الوقت المناسب من ناحية أخرى.

ومن غير المتوقع أن يتبع أي من الطرفين نهجًا مختلفًا كثيرًا في السياسة الخارجية بعد الانتخابات مباشرة، ولكن التغيرات الطفيفة في العلاقات مع حلف الناتو وروسيا والشرق الأوسط قد تؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة في الموقف الاستراتيجي لتركيا على المدى المتوسط إلى الطويل.

*باحث رئيسي – قسم الدراسات الاستراتيجية

الموسم الثاني للإنصات المركزي